الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع : ...../2019

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

# مذكرة بعنوان:

# دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة (وحدة سوناريك فرجيوة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " إدارةمالية "

إعـداد الطلبة:

- زيموش حياة
- منصوري حنان

تحت إشراف:

- د. زموري كمال

## لجنة المناقشة

| اسم ولقب الأستاذ | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|
| بوطلاعة محمد | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | رئيسا |
| زموري كمال | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مشرفا ومقررا |
| هولي رشيد | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة | مناقشا |

السنة الجامعية 2019/2018

# شكر وعرفان

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لايسعنا بعد الانتهاء من هدا البحث إلا أن نتوجه بجزيل الشكر إلى...

من رفعنا يدينا إليه ولم يخيب رجائنا

إلى الذي سألناه فأجاب دعائنا

إليك يا الله كل الشكر والتقدير

لقوله تعالى: ﴿ **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ** ﴾ سورة النمل الآية 19.

نتوجه بالشكر العميق إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث المتواضع من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة من بينهم عمال مؤسسة سوناريك وخصوصا السيد موسى الذي ساعدنا ووجهنا والسيد مريج صالح المدير التنفيذي بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) حيث لم يبخلو علينا بالمعلومات والمساعدة لإتمام هذا البحث

كما لا ننسى شكر الأساتذة الأفاضل الذين دعمونا ووجهونا : "**بوطلاعة محمد**"، "**مريم باي**"، "**عناني عبد الله**"، "**فروم محمد الصالح**"، " **مقيمح صبري**".

وكل الشكر والتقدير لأستاذنا المشرف "**زموري كمال**" الذي وجهنا ودعمنا طوال فترة البحث ولم يبخل علينا بمعلوماته القيمة وخبرته الواسعة سواءا العلمية أو المنهجية كما لم يبخل علينا بنصائحه القيمة ووقته

وشكر خاص للجنة المناقشة لتكبدها عناء مناقشة هذه الدراسة

# إهداء

**ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك**

**اهدي هذا العمل الى**

**الى من اخذت بيدي ووهبتني حنانا وحبا وعطفا، الى من كانت تشاطرني ضحكاتي افراحي واحزاني الى من ضحت وسهرت لانام وتعبت لارتاح، وكانت دعواتها لي بالتوفيق الى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها إلى قرة عيني وفؤادي أمي الغالية احبك أطال الله في عمرك**

**ابي الحنون كل الاحترام والتقدير لأجلك يا من كافحت لأجلي ويا من ناضلت لإسعادي، كابدت مشاق الحياة كي تخدمني**

**إلى أبي احمد الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة والذي يم يبخل علي يوما بشيئ**

**إلى أختي أحلام**

**إلى اعز الورود في حياتي بنات عمي وخالي**

**الى عماتي وخالتي وجميع اقاربي من صغيرهم الى كبيرهم**

**الى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي صديقاتي العزيزات**

**إلى رزاق الذي ساعدني**

**إلى كافة أساتذتي المحترمين على النصح والإرشاد خاصة الأستاذ"زموري كمال"**

**الى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل الى كل من نساهم قلمي لكن لم ينساهم قلبي اقول كما قال الشاعر:**

**مني السلام لمن لست أنساهم إن غابـو عني فالقلب مأواهـم**

**ولا يمــل لســانـــي قط ذكراهـــم ومن يكونوا بقلبي كيف أنساهم**

**حياة**

# إهداء

الحمد لله الذي أنار عقلي بسراج العلم وأعانني على انجاز على هذا العمل المتواضع

والذي اهديه إلى:

إلى اعز إنسانة على قلبي ورفيقة دربي وسندي في الحياة أمي الغالية.

إلى مرشدي في درب الحياة وداعمي في سبيل العلم، والذي قدم لي كل المساعدة والعون في انجاز هذا العمل، أبي العزيز.

إلى من جمعتني بهم ظلمات رحم واحد، إخوتي الأعزاء.

والى رفقائي وأصدقائي وزملائي وخصوصا "صبيحة"و"شهرة" والى أهلي وأقاربي من قريب أو من بعيد.

إلى كل عزيز على قلبي.

إلى كل الأساتذة المعلمين والذين لهم الفضل في نجاحي وتخرجي في كل أطوار الدراسة.

إلى كل من ساهم في هذا البحث المتواضع سواء من قريب أو من بعيد.

حنان

## ملخص :

هدفت الدراسة إلى إبراز أثر الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) ولتحقيق أهدافالدراسة قامت الطالبتين بتصميم إستبيان يشمل 39 عبارة لجمع المعلومات الأولية من عينة الدراسة المكونة من 34 عامل، وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم استخدام العديد من الأساليبالإحصائية لتحقيق الدراسة منها تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.

بعد إجراء عمليات التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور مبادئ حوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركاتحماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته)على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وقد أوصت الدراسة بضرورة سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الجزائرية وتطبيق الحوكمة، لما تحققه من مزايا مختلفة يمكن أن تساعد في حل العديد من المشاكل المالية تمثل فقدان الثقة والمصداقية في القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية.



**الكلمات المفتاحية:**حوكمة الشركات، جودة القوائم المالية ، الإفصاح والشفافية، مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة).

## Abstract :

The aim of the study was to highlight the impact of governance on the quality of the financial statements of the Sonaric firm (Fardjiwa Unit). To achieve the objectives of the study, the study designed a questionnaire consisting of 39 statements to collect the preliminary information from the sample of the study which consisting of 34 workers. In light of this, the data were collected, analyzed and tested using SPSS. Numerous statistical methods were used to achieve the study, including simple and multiple regression analys is .After analyzing the study data and hypotheses, the study reached a number of results, most notably the presence of a statistically significant impact on the role of corporate governance principles (ensuring an effective basis for corporate governance, protecting share holder rights, safeguarding stakeholders' rights, disclosure and transparency, The financial statements of Sonaric Corporation (Fardjiwa Unit) at a level of significance ($\alpha \leq 0.05$).The study recommended that more law should been acted to enhance the disclosure and transparency of Algerian institutions and the application of governance because of its various advantages that can help solve many financial problems, such as loss of confidence and credibility in the financial statements of accounting information.

**Key Words:** Corporate Governance, Quality of Financial Statements, Disclosure and Transparency, Sonaric firm.

| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| البسملة | I |
| الشكر والتقدير | II |
| الإهداءات | III |
| الملخص باللغة العربية | IV |
| الملخص باللغة الانجليزية | V |
| فهرس المحتويات | VI |
| قائمة الجداول | X |
| قائمة الأشكال | XI |
| قائمة الملاحق | XII |
| مقدمة | [ب–ط] |
| الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات | 1–43 |
| تمهيد الفصل الأول | 2 |
| المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات | 3 |
| **المطلب الأول:** نشأة وتطور حوكمة الشركات | 3 |
| **المطلب الثاني:** مفهوم حوكمة الشركات | 9 |
| **المطلب الثالث:** ركائز، أهمية وأهداف حوكمة الشركات | 13 |
| المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات | 16 |
| **المطلب الأول:** محددات حوكمة الشركات | 16 |
| **المطلب الثاني:** آليات تفعيل حوكمة الشركات | 17 |
| **المطلب الثالث:** أبعاد، أطراف وتحديات حوكمة الشركات | 21 |
| المبحث الثالث: تجارب بعض دول العالم في حوكمة الشركات | 25 |
| **المطلب الأول:** التجارب الدولية في حوكمة الشركات | 25 |
| **المطلب الثاني:** تجارب المنظمات في حوكمة الشركات | 32 |
| **المطلب الثالث:** مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD | 35 |
| خلاصة الفصل الأول | 44 |

| | |
|---|---|
| **الفصل الثاني: مساهمة الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية** | **90-45** |
| **تمهيد الفصل الثاني** | **46** |
| **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية** | **47** |
| **المطلب الأول:** ماهية القوائم المالية | **47** |
| **المطلب الثاني:** وظائف ومستخدمي القوائم المالية | **49** |
| **المطلب الثالث:** أنواع القوائم المالية | **52** |
| **المبحث الثاني: جودة القوائم المالية (الأبعاد والأسس)** | **65** |
| **المطلب الأول:** مفهوم جودة القوائم المالية | **65** |
| **المطلب الثاني:** المعايير والعوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، قياس جودة القوائم المالية | **69** |
| **المطلب الثالث:** شروط تحقيق جودة القوائم المالية | **76** |
| **المبحث الثالث: أهمية الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية** | **79** |
| **المطلب الأول:** دور الإفصاح في تحقيق جودة القوائم المالية | **79** |
| **المطلب الثاني:** دور الحوكمة في تحقيق الثقة بالقوائم المالية | **83** |
| **المطلب الثالث:** دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية | **84** |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **90** |
| **الفصل الثالث: دراسة ميدانية لأثر الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)** | **130-91** |
| **تمهيد الفصل الثالث** | **92** |
| **المبحث الأول:** تقديم المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة سوناريك وحدة فرجيوة | **93** |
| **المطلب الأول:** نظرة عامة حول مؤسسة سوناريك بفرجيوة | **93** |
| **المطلب الثاني:** أهمية، أهداف وحدة سوناريك بفرجيوة | **100** |
| **المطلب الثالث:** أنواع القوائم المالية في وحدة سوناريك فرجيوة | **101** |
| **المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات** | **106** |
| **المطلب الأول:** منهج الدراسة، مجتمع الدراسة وعيّنتها | **106** |
| **المطلب الثاني:** أداة الدراسة وأدوات المعالجة الإحصائية المستخدمة | **107** |

| | |
|---|---|
| **المطلب الثالث:** صدق أداة الدراسة وثباتها | **108** |
| **المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات** | **110** |
| **المطلب الأول:** وصف المتغيرات الديمغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة | **110** |
| **المطلب الثاني:** التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان | **111** |
| **المطلب الثالث:** اختبار فرضيات الدراسة | **120** |
| **خلاصة الفصل الثالث** | **130-129** |
| **الخاتمـــــــة** | **131** |
| **المراجع** | **135** |
| **الملاحق** | **149** |

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-3) | جانب الأصول من ميزانية مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017 | 102 |
| (2-3) | جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017 | 103 |
| (3-3) | حساب النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017 | 104 |
| (4-3) | جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017 | 105 |
| (5-3) | معامل ثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان مقياس ألفا كرونباخ | 109 |
| (6-3) | توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والمهنية | 110 |
| (7-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | 112 |
| (8-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد حماية حقوق المساهمين | 113 |
| (9-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد حفظ حقوق أصحاب المصالح | 114 |
| (10-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد الإفصاح والشفافية | 115 |
| (11-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد لمجلس الإدارة ومسؤولياته | 117 |
| (12-3) | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم T ومستوى الدلالة لبعد جودة القوائم المالية | 119 |

| | | |
|---|---|---|
| (13-3) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط في التحقق من أثر ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 121 |
| (14-3) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط في التحقق من أثر حماية حقوق المساهمين لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 123 |
| (15-3) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط في التحقق من أثر حفظ حقوق أصحاب المصالح لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 124 |
| (16-3) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط في التحقق من أثر الإفصاح والشفافية المصالح لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 125 |
| (17-3) | نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط في التحقق من أثر صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته المصالح لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 126 |
| (18-3) | نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمبادئ حوكمة الشركات(ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 127 |

| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات | 7 |
| (2-1) | خصائص حوكمة الشركات | 11 |
| (3-1) | ركائز حوكمة الشركات | 13 |
| (4-1) | المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات | 16 |
| (5-1) | الأطراف الرئيسية في حوكمة الشركات | 22 |
| (1-2) | أهم مستخدمي القوائم المالية | 52 |
| (2-2) | خصائص القوائم المالية | 66 |
| (3-2) | معايير جودة القوائم المالية | 69 |
| (1-3) | الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) | 95 |

| عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|
| الميزانية | **150** |
| حساب النتائج (حسب الطبيعة) | **151** |
| حساب النتائج (حسب الوظيفة) | **152** |
| جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة) | **153** |
| جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير مباشرة) | **154** |
| جدول تغيرات الأموال الخاصة | **155** |
| جانب الأصول لميزانية مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة (2018/2017) | **156** |
| جانب الخصوم لميزانية مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة (2018/2017) | **157** |
| حساب النتائج لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة (2018/2017) | **158** |
| جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة (2018/2017) | **159** |
| الاستبيان المعد للدراسة | **160** |
| قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان | **164** |
| قائمة الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة | **165** |
| معامل ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان لكل الأبعاد | **166** |
| المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمT | **167** |
| نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية | **173** |

# مقدمة

لقد ارتبطت حوكمة الشركات ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية والاقتصادية، ولقد كشفت هذه الأزمات أن عدم تطبيق حوكمة الشركات بالشكل المطلوب قد زاد من حدة هذه الأزمات، حيث أفلست العديد من الشركات العالمية في مجموعة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وترجع أسباب هذه الانهيارات والأزمات في معظمها إلى انتشار الفساد المالي والإداري، والذي أدى إلى فقدان الثقة في الشركات وما صاحبه في التشكيك من كفاءة أداء مجالس إدارة الشركات.

وكان لابد من البحث عن وسيلة لتغيير هذه الصورة واستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، التي تعتبر من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص، لما لها من أهمية كبيرة في إدارة الشركة وحماية حقوق المساهمين، حيث أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في الشركات العامة والخاصة، سواء متداولة أم غير متداولة بأسواق المال.

وتتمثل القوائم المالية في خمسة قوائم أساسية هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال والملاحق، وأي تضليل في القوائم المالية من شأنه أن يفقدها جودتها ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات، كان لابد من إتباع الوسائل والإجراءات التي تسمح لها بالتحسين من جودتها، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتحاول معرفة مدى قدرة الحوكمة على تحقيق جودة القوائم المالية .

جاءت الحوكمة لتضع ضوابط محددة لضمان الانضباط السلوكي وتحقيق التوازن لصالح كل الأطراف ذات المصلحة للشركات، وهذا بالاعتماد على عنصري الإفصاح والشفافية كسبيلين أساسيين لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية والمالية، ويتجلى ذلك في أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات وهو مبدأ الإفصاح والشفافية، وما يحمل في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم.

وازداد الاتجاه العالمي نحو حوكمة الشركات كنظام هيكلي وبرنامج إجرائي لإحكام الرقابة على إدارة الشركات، لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية المساهمين وأصحاب المصالح، وتحسين أدائها وتوفير الشفافية وإعادة الثقة وتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية وهنا تبرز أهمية حوكمة الشركات، إذ تعتبر كآلية لتحقيق جودة القوائم المالية .

### 1. الإشكالية:

في ضوء ما سبق يتبين مدى أهمية دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية، لذا فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

❖ **كيف تؤثر حوكمة الشركات على تحقيق جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة ؟**

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وماهي أهم مبادئها؟
- ✓ ماهي القوائم المالية؟ وفيما تتمثل أهم خصائصها؟
- ✓ كيف يتم تحقيق الجودة في القوائم المالية؟ وماهي أهم العوامل المؤثرة فيها؟
- ✓ ما واقع تطبيق حوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)؟
- ✓ إلى أي مدى تؤثر حوكمة الشركات في جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)؟

**2. الفرضيات:**

للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التي تم طرحها، سوف نقوم بدراسة تحليلية للعلاقة الموجودة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية مستدلين في ذلك بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة).

يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات هي:

**الفرضية الرئيسية**

- ➢ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة) على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

**الفرضية الفرعية الأولى:**

- ➢ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

**الفرضية الفرعية الثانية:**

- ➢ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$).

**الفرضية الفرعية الثالثة:**

- ➢ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**الفرضية الفرعية الرابعة:**

- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**الفرضية الفرعية الخامسة:**

- لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة سوناريك) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

**3. أهمية البحث:**

تتمثل أهمية البحث في تناوله موضوع يتسم بالحداثة، ويعد أحد أبرز المواضيع في علوم التسيير نظرا لدور مبادئ حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، بالإضافة إلى تحسين مستوى الأداء وتجنب الآثار السلبية لعدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات، وتأتي أيضا أهمية البحث من خلال وجود محددات وعوامل تتضمن تأثير الحوكمة على جودة القوائم المالية، مما يسمح بتطوير وتفعيل مصداقية هذه القوائم على مستخدميها.

**4. أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

- ✓ التعرف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها؛
- ✓ التعرف على أراء أهل الاختصاص ( المحاسب، المدققين، رؤساء الأقسام ) فيما يخص أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، وكذا سبل تفعيلها؛
- ✓ إظهار مدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح والشفافية في القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)؛
- ✓ فهم حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية ممثلة في القوائم المالية؛
- ✓ معرفة طبيعة العلاقة بين مبادئ الحوكمة وجودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة.

**5. دوافع اختيار الموضوع:**

هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلي اختيار هذا الموضوع منها:

- ✓ يدخل البحث ضمن صميم التخصص الدراسي وهو إدارة مالية؛
- ✓ بيان وتشخيص شفافية وجودة القوائم المالية لما لها من مزايا تخدم مصالح المؤسسات الوطنية للاقتصاد الوطني ؛
- ✓ يعتبر موضوع الحوكمة وعلاقته بالإفصاح والشفافية في القوائم المالية من المواضيع الحديثة في ميدان علوم التسيير.

### 6. منهج البحث وأدواته:

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات، نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، مع الاعتماد على المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج منها وهذا في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي سوف نحاول الاعتماد على المنهج التحليلي بغرض البحث المعمق والمفصل لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط نتائج الدراسة عليها.

أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد اعتمدنا على:

- ✓ الكتب المتخصصة في مجال البحث ،
- ✓ الأطروحات والرسائل الجامعية،
- ✓ المقالات والملتقيات.

### 7. نموذج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة الحالية في تحديد متغيرات حوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين ، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) وما يرتبط بجودة القوائم المالية.

**الشكل رقم(1) نموذج الدراسة**

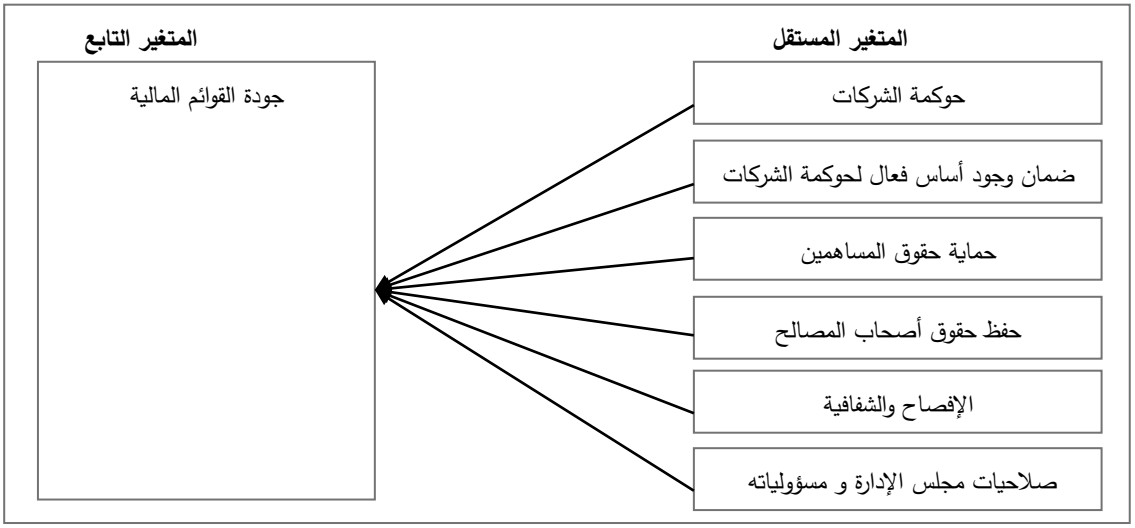


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناء على أدبيات الدراسة.

### 8. حدود الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فان الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمانية:

- ✓ الحدود المكانية: تم إجراء دراسة الحالة في مؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة (وحدة سوناريك بفرجيوة).
- ✓ الحدود الزمانية: المدة الزمنية التي استغرقت لإنجاز الدراسة، وهي الفترة الممتدة من بداية شهر جانفي إلى غاية نهاية شهر جوان 2019.
- ✓ الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة أثر حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة سوناريك (وحدة بفرجيوة) على جودة القوائم المالية بهذه المؤسسة.

**9. الدراسات السابقة**

قمنا بالإطلاع على العديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، للوقوف على أهم الموضوعات التي تناولتها وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها ومن بين أهم هذه الدراسات نذكر مايلي:

- ✓ أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية للباحث راشدي أمين بعنوان أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي: دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف- جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي على بعض شركات المساهمة بولاية سطيف، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في بعض شركات المساهمة بولاية سطيف في ظل النظام المحاسبي المالي، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الإفصاح المحاسبي والابتعاد عن السرية وإخفاء المعلومات المالية، خاصة في ظل تبني مبادئ حوكمة الشركات، من أجل عرض قوائم مالية تتميز بالشفافية والمصداقية لاستقطاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية.

- ✓ أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية للباحثة دلال العابدي بعنوان" حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر"، 2015-2016.

هذه الدراسة عمدت إلى توضيح واقع تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة المطبقة بالشركة وجودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات مما ساهم في تطوير الإفصاح المحاسبي، وهذا ما يكسب المعلومات المحاسبية مصداقية وشفافية، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر ثقافة الحوكمة في مجتمعات وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع العملي وتفعيل دور المراجعة

الداخلية في مؤسسات المساهمة الجزائرية، من خلال التأكيد على ضرورة تمتع المراجعين الداخليين بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.

- ✓ رسالة ماجستير في العلوم التجارية للباحث زلاسي رياض بعنوان "إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة–الجزائر" 2009–2010.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور حوكمة المؤسسات لتحقيق جودة المعلومة المحاسبية وكيفية الاستفادة منها في حل العديد من المشاكل التي تواجه الشركات بشكل عام، وبشكل خاص المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية والمالية للشركة، وهذا من خلال استخدام آليات حوكمة الشركات وتطبيق مبادئها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة وثيقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المحاسبية ومستوى جودتها، حيث أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تؤدي دور كبير في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على جودة المعلومات المحاسبية، وأن هنالك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ الشركات وفي نفس الوقت فإن تطبيق مبادئ حوكمة الشركات يساهم في تفعيل الإفصاح المحاسبي وبالتالي تحقيق الشفافية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة إدخال حوكمة المؤسسات ضمن المناهج الدراسية للتعليم العالي لأقسام المحاسبة والمراجعة في الجامعات الجزائرية لتكوين خرجيين من هذه الأقسام وإدراكهم بأهمية ضمان مساهمتهم الفاعلة في تطبيقه في المؤسسات الجزائرية مستقبلا.

- ✓ رسالة ماجستير للباحث ماجد إسماعيل أبو حمام بعنوان" أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية الجامعة الإسلامية، غزة "، 2009.

حيث هدفت الدراسة إلى الوقوف على جودة المعلومات المحاسبية وتأثرها بقواعد الحوكمة كما سعت إلى التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة وكل من الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المحاسبية، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن نظام الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق فلسطين ساهمت في حماية المستثمرين والمساهمين، كما أن تطبيق قواعد الحوكمة ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح، بالإضافة إلى أن تطوير ثقافة الحوكمة انعكس بشكل رئيسي على تحسين مواقع الشركات وإستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، كذلك أوضحت الدراسة ضرورة توفر المقومات اللازمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال إنشاء تنظيم إداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية الإدارة والمدراء التنفيذيين، وأوصت هذه الدراسة على ضرورة العمل على بدل المزيد من الجهود والمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.

## 10. هيكل الدراسة

في المقدمة قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية، وتم وضع مجموعة من التساؤلات الفرعية وفرضياتها بالإضافة إلى أهمية وأهداف البحث التي تسعى إلى تحقيقها، كما حددنا دوافع اختيار الموضوع، ثم تطرقنا منهج البحث وأدواته ونموذج الدراسة، كما ذكرنا حدود الدراسة والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهتنا خلال البحث.

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لحوكمة الشركات، حيث ضم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول للتكلم عن ماهية حوكمة الشركات، أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للحديث عن أسياسات تطبيق حوكمة الشركات، والمبحث الثالث تناولنا من خلاله بعض التجارب الدولية في حوكمة الشركات.

الفصل الثاني بعنوان مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية، حيث تم تقسيم الفصل الثاني أيضا إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث أن المبحث الأول خصص للحديث عن مفاهيم عامة حول القوائم المالية، أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان للحديث عن جودة القوائم المالية (الأبعاد والأسس)، أما آخر مبحث فخصص للتحدث إلى أهمية الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية .

الفصل الثالث دراسة ميدانية لأثر الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، يتناول الفصل الثالث ثلاث مباحث رئيسية، فأول مبحث تطرقنا من خلاله إلى تقديم المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ثاني مبحث قمنا من خلاله بعرض الطريقة والإجراءات، أما المبحث الثالث فخصصناه لتحليل النتائج واختبار الفرضيات .

في الأخير تم التوصل فيها إلى نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية واقتراح بعض التوصيات وآفاق الدراسة.

## 11. صعوبات الدراسة

- ✓ قلة توفر مراجع حول جودة التقارير المالية مما اضطرنا لتعديل الموضوع ليصبح جودة القوائم المالية؛
- ✓ ضيق الوقت المخصص لانجاز البحث؛
- ✓ صعوبة إجراء مقابلات مع أطراف معنية كمحافظ الحسابات، مدقق الحسابات.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري لحوكمة الشركات

## تمهيد الفصل الأول:

شاع استخدام مفهوم الحوكمة حديثا على المستوي الاقتصادي والاجتماعي في جميع أنحاء العالم نتيجة للأزمات المالية المتعددة التي شهدها العالم، حيث أنّ سلسلة الانهيارات لكبريات الشركات العالمية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية والتي تعتبر أزمة ثقة في الشركات والتشريعات التي تنظّم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال مما أدّى لتوجه العالم لإيجاد طريقة جديدة لتسيير الشركات ممّا ساهم في وضع مفهوم حوكمة الشركات، وقد أصبحت حوكمة الشركات من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، خاصة بعد تبني معظم دول العالم النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة، حيث لعبت الحوكمة دورا هاما في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص.

حيث يمثل الفصل الأول الإطار النظري والتطبيقي لحوكمة الشركات والذي يضم ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات.

المبحث الثالث: تجارب بعض دول العالم في حوكمة الشركات.

# المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

ازداد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول المتقدمة والنامية إثر الأزمات الاقتصادية الكبرى، لذلك أصبحت حوكمة الشركات من بين المواضيع الحديثة بعدما تم التطرق إليها في جميع الميادين وعلى كافة المستويات، سعيا منها للتحكم الرشيد في الشركات من أجل ضمان مصالح مختلف الأفراد، وبذلك فالحوكمة ذات أهمية كبيرة وتسعى لتحقيق أهداف الشركات وفق ركائز معينة.

## المطلب الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات

ظهر مصطلح حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة خصوصا بعد التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في العالم، ونتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها بعض الشركات ويرجع السبب في انهيار تلك الشركات إلى عدم الأخذ بحوكمة الشركات ، وغياب تطبيقها.

### الفرع الأول: النظريات المفسرة لحوكمة الشركات

هناك عدة نظريات مفسرة لحوكمة الشركات أهمها ما يلي:

**أولا: نظرية الوكالة**

إنّ الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود لنظرية الوكالة ويعود ظهوره أولا إلى **Meansand** و **Berls** سنة1932، اللّذين تطرقا لمفهوم الحوكمة في كتابهم "الشركة الحديثة والملكية الخاصة"، الذي يعنى بأداء الشركات الحديثة والاستخدام الجيد للموارد، فضلا على القضايا المرتبطة بفصل الملكية عن الإدارة.

أدّى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها إلى إلقاء الضوء على المشاكل التي نشأت نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات والمساهمين، ومن هنا يعود الإطار النظري العام المستعمل لنظرية الوكالة، حيث تسلم هذه النظرية على أنّ الوكيل (المسير) يتصرف نيابة عن المالك (المساهم) وذلك بتفويض منه، وليس بالضرورة أن يكون لهذين الطرفين نفس الأهداف.[1]

تصف نظرية الوكالة المنشأة بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأنّ وجود المنشأة يتحقق من خلال واحدة أو أكثر من هذه العقود، وأنّ عقود الاستخدام ماهي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المنشأة، هذا وتوصف علاقة الوكالة على أنّها العقد الذي بموجبه شخص يدعى الوكيل يلزم شخص يدعى العون للقيام بأعمال لحسابه، حيث تفترض هذه العلاقة أن يُفوّض الوكيل بعض من سلطاته القرارية إلى العون، وفي ظلّ هذه العلاقة إذا كان طرفي العقد سيعظّمان مصلحتهما الخاصة فلنتوقع

[1]–دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة ألبانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 11.

أن لا يسعى العون دائما العمل لمصلحة الوكيل، الأمر الذي سيحدث عنه حدوث نزاعات وصراعات حول المصالح والتي سيترتب عنها في الأخير تكاليف وكالة.[1]

إنّ فصل الملكية عن الإدارة تسبب في وجود بعض الصراعات أدّت بمختلف الأطراف إلى تحمل ما يعرف بتكاليف الوكالة بأنواعها الثلاثة الرئيسية التالية:[2]

I. **تكلفة الرقابة:** يتحملها الموكّل؛

II. **تكلفة الثقة:** يتحملها الوكيل الذي يبدل جهده ليؤكد أنه شخص موثوق به قادر على الوفاء بوعده؛

III. **تكلفة فائض الخسارة:** الفرق أو الهامش الموجود بين القرارات التي يتخذها الوكيل والقرارات التي كان يتعين عليه اتخاذها.

وتقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:[3]

1. **فرضيات نظرية الوكالة**

- ✓ المسيّرون يسعون لتعظيم منافعهم على حساب الملاك (لاختلاف المصالح)؛
- ✓ المحيط غير مستقر والأعمال السبقية للأعوان قد لا تكون صحيحة؛
- ✓ العون يعرف عمله أكثر من الرئيس، ومن هذه الفرضية جاءت فكرة نقصان أو عدم اكتمال العقود؛
- ✓ يتميّز كل من الرئيس والعون، بالرشادة الاقتصادية؛
- ✓ اختلاف أهداف كل من الرئيس والعون، فبينما يسعى الأول إلى الحصول عل أكبر قدر من جهد وعمل العون مقابل أجر معقول فإنّ العون يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المكافآت والحوافز، والمزايا مع بذل مجهودات أقل؛
- ✓ اختلاف نسبة المخاطرة التي يتحملها كل من الرئيس والعون ويرجع ذلك إلى:
  - عدم قدرة الرئيس على متابعة وملاحظة أداء وتصرفات العون بصورة مباشرة نتيجة لمعايشة العون لظروف العمل ومشاكله؛
  - اختلاف الخلفية التدريبية والخصائص الشخصية لكل منهما؛
  - اختلاف إمكانيات التوصل إلى معلومات وفهمها من طرف الرئيس والعون.

[1]– عريقات جربي، **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين: التحديات، الفرص والآفاق**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن، 2009، ص ص 607-608.

[2]– عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص 6.

[3]– حسام الدين غضبان، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 22.

**ثانيا: نظرية تكلفة الصفقات**

تعتبر نظرية "كوز" من النظريات الأولى التي فسرت تكاليف الصفقات وتطرقت إليها بشأن تواجد المؤسسة حيث أنّها تشكّل مؤسسة أكثر فعالية من السوق، وأطلق على أسباب إخفاق هذه النظريات في العلاقات الاقتصادية تعبير تكلفة الصفقة.

**1. مفهوم تكاليف الصفقات:**

تكاليف مقارنة لتخطيط ومراقبة إتمام المهمة في ظل إدارة بديلة (Gouvernance structure)، تعود نظرية تكاليف الصفقات إلى الباحث Oliver Williamson في سنة 1975، حيث قام بتسمية الأسعار المولّدة للتّكاليف الإضافية Les prix génère des couts supplémentaires بتكاليف الصفقات أو المعاملات وهذه التكاليف صنفت إلى ثلاثة فئات: [1]

- ✓ **تكاليف البحث والمعلومة:** ويُقصد بها مقارنة بين سعر ونوعية مختلف الخدمات المقترحة لدراسة السوق؛
- ✓ **تكاليف التفاوض واتخاذ القرار:** صياغة وإبرام العقد؛
- ✓ **تكاليف المراقبة والتنفيذ:** مراقبة جودة الخدمة، التحقق من التسليم، يرى Williamson أنّ مستوى تكاليف الصفقات يرتبط بكل من سلوك الأفراد وطبيعة المعاملات (الصفقات).

**2. فرضيات نظرية تكاليف الصفقات:** تعتمد نظرية تكاليف الصفقات على فرضيتين سلوكيتين:[2]

- ✓ **الرشادة المحدودة:** والرشادة حسب H.Simon متعلقة بانتقاء التصرف الأفضل لمواجهة الخيارات المتاحة للأفراد محدودي الكفاءة، وبالتّالي يجدون صعوبة في تقدير التوجهات المعقدة وعدم التأكّد للمحيط الخارجي، أي لا يملكون كل العناصر والمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرار عقلاني صرف، كما أنّ معالجة جميع المعطيات أمر في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا (والصعوبة تكمن في تكاليف جمع المعلومات، تكاليف معالجتها والحسابات التي تدخل في اتخاذ القرار، حالة عدم التأكّد الملازمة للمحيط الاقتصادي).
- ✓ **انتهازية الفرد:** الفرد بطبيعته انتهازي، حيث عادة ما يعمل لمصلحته الشخصية، وعند الاقتضاء يعمل على خسارة شريكه إن تعارضت المصالح، الانتهازيون يتميزون بضعف الثقة والبحث عن الفوائد الشخصية وإعلان الفشل وبتحريف العبارات.

---

[1]–خضرة صديقي، **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها**، الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 30–31 أكتوبر 2012، ص04.

[2]– عمار رزقي، **التعهد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص170.

**ثالثا: نظرية التجذر**

المسيّر ركيزة إجراء اتخاذ القرار، له ميزة التحكم في المعلومات ويقدر على إحداث عدم التماثل في المعلومات يمكن أخذ القرار بعدم زيادة ثروة المساهمين، ويقوي مكانته الداخلية هذا يجعله متجذر في المؤسسة ولا يمكن عزله بسهولة من قبل المساهمين أو مجلس الإدارة، جاء بنظرية التجذر كل من الأمريكيان Shleifer et Vishny، يرون المسيّر له إمكانيات الالتفات حول آلية المراقبة الخاصة بنظرية الوكالة.

إنّ مفهوم التجذّر يغطي في الحقيقة نوعين من الإستراتيجية:[1]

**1- الإستراتيجية الشخصية التي تهدف إلى الانسجام مع المحيط.**

**2- الإستراتيجية الشخصية التي تهدف إلى وضع موانع من أجل دفاع المسيّر عن مكانته، أو ما يسمّى بالإستراتيجية الوقائية والدفاع.**

يعتبر كل Vishny, Morck, Shleife أنّ المسيّر الذي يرغب في التجذر يمكن أن يوجّه استثمار المؤسسة في النّطاق الملائم حيث تكون الاستثمارات:

-**الاستثمار بالتنوع:** يمكن للمسيّر القيام بالاستثمارات ذات المردودية من أجل نمو تجذره من خلال تنوع نشاطات المؤسسة ويجعلها تملك ميزة تنافسية، هذا ما يدفع لخفض الخطر العام؛

-**استثمار النمو:** من أجل ذلك لابد عليه من الحصول على دعم من إطارات المؤسسة أو تابعيه إستراتيجية النمو تسمح للمسيّر بمكافأة الإطارات الوفية بالترقية، يؤثّر هذا النوع من الاستثمارات في تنمية الهيكل الداخلي ويخفض احتمال استبدال المسير بمنافس آخر، لأنّ هذا الأخير يحتاج إلى الوقت من أجل فهم منطق المجموعة.

- **شراء المردودية:** يسعى المسيّر إلى زيادة قيمته عند المساهمين أو تحسين سمعته في سوق العمل، من خلال تقديمه لحسابات ربحية يمكن دفع أكثر من المستحق لبعض النشاطات، يؤثّر هذا على المساهمين لعدم معرفتهم للثمن الحقيقي للنشاط.

يضيف كل من Stéglmitz et Edlmin في هذا السياق، المسيّر يوجه استثمارات المؤسسة في نشاطات خاصة بمقدرته ومهاراته وكفاءاته، حيث يكسب معرفة وخاصية تعطية ميزة التنافسية مقارنة بالمسيرين المنافسين، كما يسعى لرفع عدم اليقين في استراتيجياته واستثماراته ويبقى مسيطر عليها، وبالتالي لا يعطي صورة واضحة للمسيّرين المنافسين، هذا من أجل تفادي أخدهم لمكانه.

[1]- بالبركاني أم خليفة، **آلية الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05، جامعة معسكر،2014، ص ص 6-7.

كما يضيف Helfat et Larcker أن المسيّر الذي ليس له إمكانية في التجدر يؤدي إلى خطر تخفيضه لاستثماره في الجانب الرأسمالي البشري الخاص بالمؤسسة وهذا غير ملائم لصالح المساهمين.

**الفرع الثاني: أسباب تطور حوكمة الشركات**

ويمكن توضيح بعض العوامل التي أدّت إلى الاهتمام بحوكمة الشركات في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01-01):عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات**

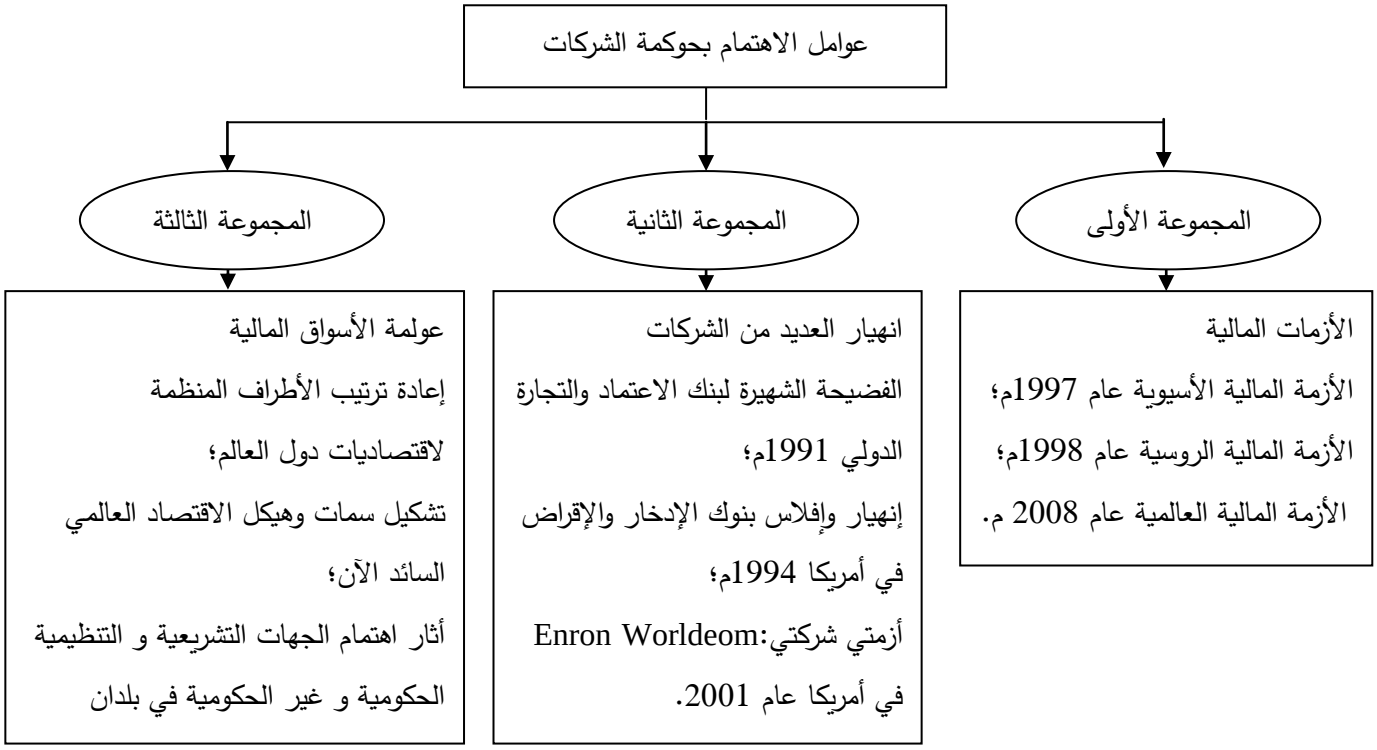


**المصدر:** حسين الطاهر ومحمد بوطلاعة ، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 – 07 ماي 2012، ص5.

**أولا: الفضائح والأزمات المالية**

أدّت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم، إلى دراسة وتحليل الأسباب التي أدّت إلى ظهور الفساد المالي والإداري فيها، إذ أنّ هناك العديد ممّن يعتقدون أن الفساد المالي والإداري مقترن بالنظم الاشتراكية وحدها، حيث تمتلك الدولة المؤسسات وبالتالي تكون سببا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، ولكن الأمور اختلفت في الوقت الحالي حيث اتجهت العديد من الدول إلى مفهوم الاقتصاد الحرّ الذي يرتكز على القطاع الخاص، إلا أنّه في هذا النمط أيضا ومع إهمال قوانين

السوق يظلّ الفساد قائما، لذلك ظهرت مفردات جديدة مثل حوكمة الشركات، والذي يعني المزيد من التدخل والإشراف من طرف المساهمين على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية[1].

منذ عام **1997** ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات، وهذه الأزمة يمكن وصفها بأنّها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظّم العلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه هذه الشركات على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق وأساليب محاسبية مبتكرة.[2]

مع تصاعد قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الأمريكية مثل شركتي انرون Enron وورلدكوم Worldcom وغيرهم من الشركات العالمية، بدأ الحديث على حوكمة الشركات حيث أنّ القوائم المالية لهذه الشركات كانت لا تعبّر عن الواقع الفعلي لها، وذلك بالتواطؤ مع الشركات العالمية الخاصة بالمراجعة والمحاسبة.[3]

كما تعتبر سلسلة الإفلاسات والانهيارات التي عقبت انفجار الفقاعة المالية لسنة 2008، من بين أهم الأسباب التي لفتت الانتباه إلى زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، حيث كانت أهم أسبابها الرئيسية افتقار إدارات تلك الشركات إلى الممارسات السلمية والرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية والخبرة وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لتلك الشركات.[4]

**ثانيا: العولمة**

لا تعتبر العولمة ظاهرة جديدة، ولكن عمق الأبعاد التي يتمّ دراستها بها في هذه الأيام واتساعها هو الذي يشكل مجالا غير مسبوق عن ذي قبل،فمع نهاية الحرب العالمية الثالثة، أغلقت الأسواق المالية في معظم الدول، ولكن منذ ذلك الحين، قامت دول عديدة بتقليل الحواجز المفروضة أمام التجارة عبر الحدود بدرجة كبيرة في الأصول المالية. وتحرير التجارة في الأصول المالية هو عادة ما يطلق عليه "العولمة المالية".

والعولمة المالية وفقا لذلك هي تكامل النظام المالي المحلّي لدولة معينة من الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، وهذا التكامل يتطلب قيام الحكومة بتحرير القطاع المالي المحلي وحساب رأس المال. أو هي باختصار التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود.

---

[1]– عادل قرقاد، **أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014، ص 05.

[2]– محمد شريف، **قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات (الأهمية والمبادئ والمصطلحات، كلية التجارة)**، جامعة الزقازيق، 2005.

[3]– غضبان حسام الدين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[4]– محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر،2009، ص 30.

وهناك بعض القنوات التي يمكن من خلالها أن تقوم العولمة بتحسين أداء وتطبيق حوكمة الشركات ومن تمّ تقليل تكلفة رأس المال، فقد يكون للمستثمرين الأجانب المهارات والخبرات التكنولوجية والمعلوماتية التي تسمح لهم بمراقبة الأداء بدرجة أفضل من المستثمرين المحليين، كما يمكن للعولمة أيضا أن تقوم بإخضاع السوق إلى سيطرة الشركات فهي تزيد من إشراف المديرين.

ويجادل البعض بأن العولمة المالية تضعف من حدّة بعض المشكلات المعيّنة التي تواجه الشركات وذلك من خلال تقليل تكلفة التمويل الخارجي، ومن ثم فهي تقوم بتوفير حوافز.[1]

**ثالثا: العوامل الاقتصادية**

تتمثّل هذه العوامل فيما تطمح إليه حكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال وتعزيز فرص العمالة وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة وتنمية استثماراتها بالإضافة إلى تحسين وتعزيز الثقة الدولية باقتصادياتها ومؤسساتها بغرض الاستفادة ما أمكن من المؤسسات والصناديق المالية الدولية.[2]

## المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وهذا مادفع بعض الكتّاب والهيئات الدولية إلى تقديم عدة تعاريف للحوكمة.

### الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للحوكمة

بالرّغم من حداثة هذا المفهوم إلاّ أنّ هناك تعريفات كثيرة تناولته وهذا نتيجة طبيعة دور الحوكمة في المحيط الاقتصادي المعاصر، ممّا أدّى للاهتمام بها على مستوى الكثير من المستثمرين والباحثين والكتاب.

**أولا: التعريف اللغوي للحوكمة**

يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي للكلمة Gouvernance، بعد عدّة محاولات لتعريف الكلمة، حيث تمّ سابقا إطلاق مصطلحات مثل الإدارة الرشيدة، الإدارة الجيدة، الضبط المؤسسي، الحاكمية المؤسسية، حوكمة الشركات ومصطلحات أخرى، إلاّ أنّ الأكثر شيوعا وتداولا من قبل الكتاب والباحثين هو مصطلح حوكمة الشركات أو الحوكمة المؤسسية والحوكمة كمفهوم يتطلب العديد من الجوانب التي تطرق إليها ميخائيل: [3]

---

[1]– محمود عزت اللحام وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة العربية الأولى، دار الإعسار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص 101–102.

[2]– أحسن عثماني وسعاد شعابنية، **النظام المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثرها على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 06–07 ماي 2012، ص04.

[3]– علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2011، ص ص 23–24.

I. **الإحتكام:** ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.

II. **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين؛

كما يصطلح أيضا عليها: [1]

III. **الحكمة:** هي تقدير الأمور تقديرا سليما، حصافة رأي وسداده، وثقة في حكم مستشاريه.

IV. **الحكم:** من الفعل حكم أي تولّى السلطة وإدارة الشؤون.

**ثانيا: التعريف الاصطلاحي للحوكمة**

على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متّفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين لمفهوم حوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تدخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم بالإضافة إلى أطراف حوكمة الشركات.

**تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED:** "عرفت الحوكمة بأنها القواعد التي تتحكم بأعمال القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وطرق إدارتها وتحديد هيكل تلك القواعد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها".[2]

**تعريف مؤسسة التمويل الدولي (IFC):** "الحوكمة هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم فيها".[3]

**تعريف لجنة Cadbury الصادر عن سوق لندن للأوراق المالية:**"الحوكمة هي مجموعة من أنظمة الرقابة المالية وغير المالية والتي عن طريقها يتم إدارة الشركة وتوجيهها والرقابة على شؤونها"[4].

كما تعرف أيضا: "تعرّف الحوكمة بأنّها تلك الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة مثل المساهمين لتوفير إشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة"[5].

وفي تعريف أخر: "هي مجموعة من الآليات التي تضمن رسم التوجه الاستراتيجي للمنظمة للسيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، وتلبية متطلباتها والاستعداد لمواجهة متغيرات بيئتها الخارجية والتكيّف معها،

---

[1]– **معجم المجند في اللغة العربية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، دار المشرق بيروت، لبنان، 2001 ، ص 313.

[2]– عادل رزق، **الإدارة الرشيدة الحكم الجيد للحوكمة**، الملتقى العربي الثاني –الإدارة الرشيدة خير للإصلاح الإداري والمالي، جامعة عين الشمس، جمهورية مصر العربية،القاهرة مصر، دون أيام، ماي 2008، ص 146.

[3]– عبد الله جوهر، **الإدارة في الشركات والمؤسسات (القيادة، التسويق، العمل المؤسسي تخطيط وإدارة القوة العاملة–الحوكمة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 207.

[4]– ___،إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، دولة الكويت، العدد3، أكتوبر 2010، ص1.

[5]– رندة الديل، **تقييم الشركات العائلية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، لأردن، 2013، ص 101.

ضمن منظور أخلاقي ويتوفّر مقدّرات إدارية محترمة لتحقيق مطالب أصحاب المصالح كافة، وديمومة بقاء المنظمة، وبمنأى عن تسليط أي فرد".[1]

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات أنها "مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد والمعايير التي تحدد وتنظم العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم وأصحاب المصلحة، بهدف تقليل تعارض المصالح من خلال رسم التوجه الإستراتيجي للمؤسسة وأحكام الرقابة وإدارة المخاطر".

**الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات**

يرتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات، وهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، كما هو موضّح في الشكل التالي:

**الشكل رقم:( 01-02): خصائص حوكمة الشركات**

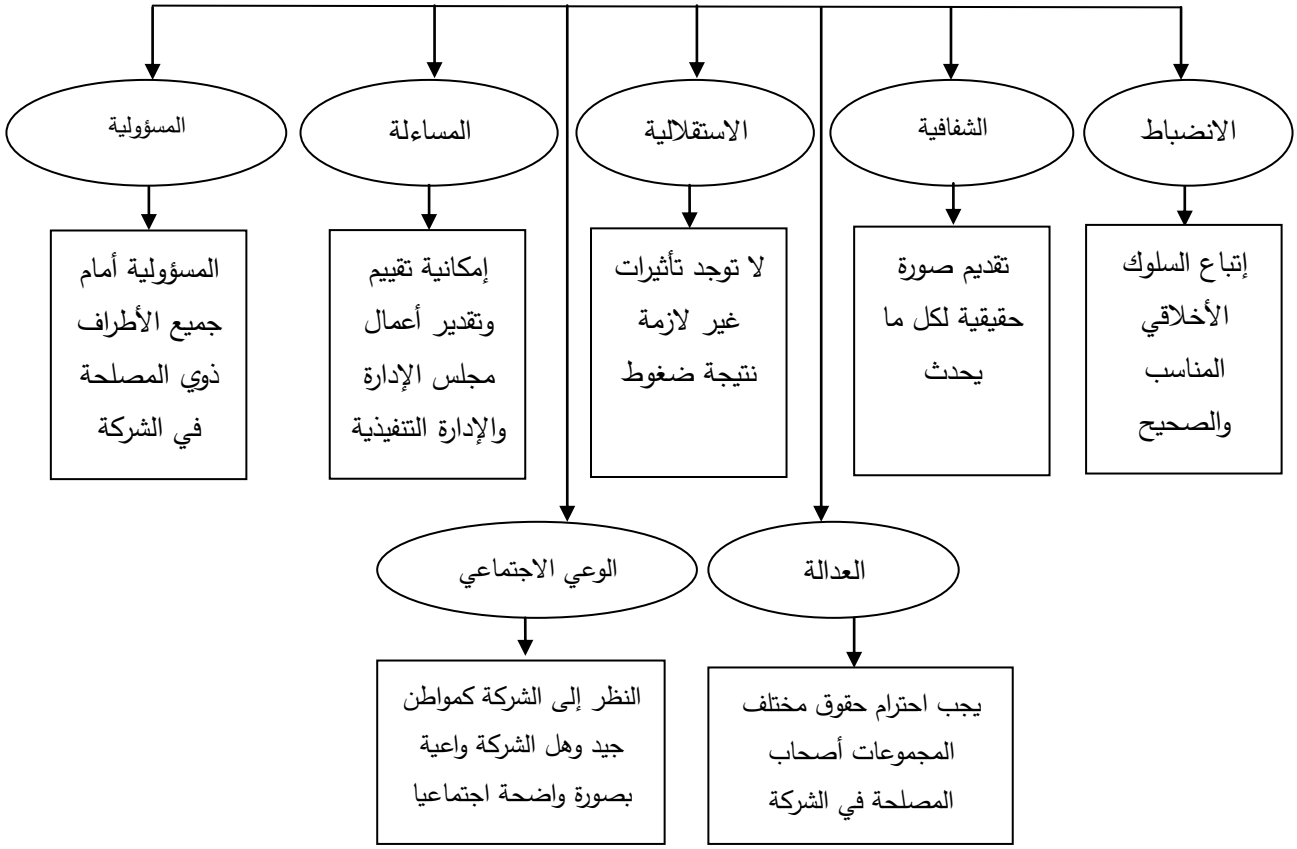


**المصدر:** زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011، ص198.

[1]- زكرياء مطلك الدوري وأحمد علي صالح، **إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 365.

يبيّن الشكل أعلاه أهم خصائص حوكمة الشركات التي تتمثل في العناصر التالية:[1]

**أولا: الانضباط:** إتّباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجمهور، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.

**ثانيا: الإفصاح والشفافية:** تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، يتّم ذلك من خلال الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعده، نشر التقارير السنوية البيئية في الوقت المناسب، الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت.

**ثالثا: المسائلة:** بمعنى إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعّال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدود مسؤوليتهم، التحقق الفوري حالة إساءة الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطاتهم.

**رابعا: المسؤولية:** وتكون المسؤولية أمام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب أعماله، بالإضافة لمراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

ونذكر أيضا بعض الخصائص الأخرى:[2]

**خامسا: الاستقلالية:** وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل الهيمنة من رئيس قوى للشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس، وتعيين اللجان، إلى تعيين مدقق خارجي مستقل كفئ مؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة، ويقدّم تأكيدات خارجية بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي وأداء الشركة.

**سادسا: العدالة:** ضمان معاملة متساوية للمساهمين كافة بمن فيهم مساهمو الأقلية والمساهمون الأجانب وإدراج نصوص خاصة بحماية مساهمي الأقلية في النظام الأساسي للشركة والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصلحة التي يسنها القانون والإفصاح عنها.

---

[1]– عمار بالعادي ورضا جاوحدو، **دور حوكمة الشركات في إرسال قواعد الشفافية والإفصاح**، مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010، ص5.

[2]– مها محمود و رمزي ريحاوي، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد1 ، المجلد 24، 2008، ص97.

**سابعا: الوعي الاجتماعي:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيّد يجب على المؤسسة زيادة الوعي الاجتماعي من خلال تبنّي المسؤولية الاجتماعية.

## المطلب الثالث: ركائز أهمية وأهداف حوكمة الشركات

من أجل التطبيق السليم والفعّال لحوكمة الشركات لا بدّ من توفر ركائز حوكمة الشركات، كما أنّ للحوكمة أهمية وأهداف في عمل الشركة والدول التي تسعى إلى تطبيق هذه الحوكمة.

### الفرع الأول: ركائز حوكمة الشركات

يوضح الشكل التالي ركائز حوكمة الشركات كما يلي:

**الشكل رقم: ( 1-3): يوضح ركائز حكومة الشركات**

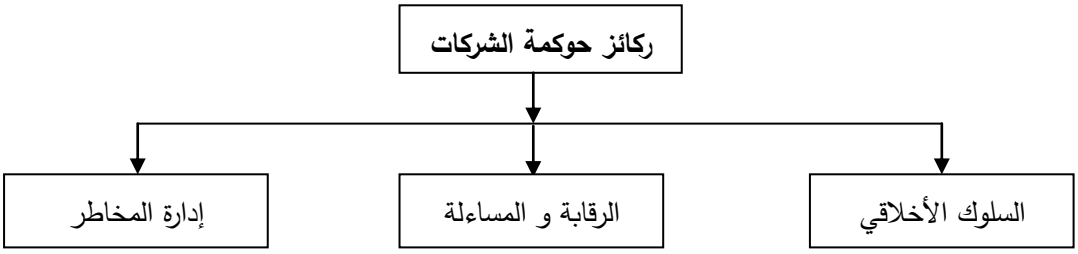


**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات التالية.

تقوم حوكمة الشركات على ثلاثة ركائز هي :[1]

**أولا: السلوك الأخلاقي:** بمعنى ضمان الالتزام السلوكي من خلال:

1. الالتزام بالأخلاقيات الحميدة؛
2. الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد؛
3. التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالشركة؛
4. الشفافية عند تقديم المعلومات؛
5. القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

**ثانيا: الرقابة والمساءلة:** يقصد هنا تفعيل أدوار أصحاب المصلحة في نجاح الشركة وهم:

1. أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، مصلحة الشركات، البورصة، البنك المركزي؛
2. أطراف رقابية مباشرة مثل المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون المراجعون الخارجيون.

[1]-محمود السجاعي، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 665.

**ثالثا: الركيزة الثالثة إدارة المخاطر:** ويتم ذلك من خلال:

1. وضع نظام لإدارة المخاطر؛
2. الإفصاح وتوصيل المخاطر إلى المستخدمين وأصحاب المصلحة.

## الفرع الثاني: أهمية حوكمة الشركات

تتجلى أهميّة حوكمة الشركات في الجانب الرقابي والمحاسبي حيث أنها تساعد على ما يلي:[1]

1. الحد من الفساد الإداري والمالي في الشركات وإنهاء وجود وعدم السماح له بالعودة مرة أخرى؛
2. العمل على تحقيق النزاهة وتضمن الاستقلالية والحيادية للعمال في الشركة من جميع المستويات ابتدءا من مجلس الإدارة إلى المدراء التنفيذيين وصولا للعمال؛
3. تحقيق السلامة والصحة وعدم وجود أخطاء عمدية، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومنع استمرار الخطأ أو القصور؛
4. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي تشكل في وجودها تهديدا للمصالح والتي باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للإعمال، وتحتاج لإصلاح عاجل؛
5. تقليل الخطأ إلى أدنى حد ممكن، واستخدام النظام الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء؛
6. تحقيق فعالية المحاسبة الداخلية والخارجية؛
7. تعظيم ثروة الملاك وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.

أيضا نذكر الأهمية التالية:[2]

1. تفادي وجود أيّة انحراف متعمد أو غير متعمد ومنع استمراره؛
2. محاربة الانحراف وعدم السماح بالاستمرارية؛
3. تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء.

## الفرع الثالث: أهداف الحوكمة

تساعد الحوكمة الجيّدة للشركات في دعم الأداء وزيادة القدرات التنافسية، وجذب الاستثمارات للشركات، وتحسين الاقتصاد بشكل عام، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:[3]

---

[1]– أحمد قايد نور الدين، **دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06–07 ماي 2012 ، ص 05.

[2]– أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة مصر، 24–26 سبتمبر 2005، ص 5.

[3]– عطاء الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح العشماوي، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2018، ص ص 36–37.

1. تحسين وتطوير إدارة الشركة، ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على تبنّي إستراتيجية سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء؛
2. تقوية ثقة الجمهور في نجاح عملية الخصخصة، مع ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، مما يتيح فرص العمل وتحسين معدّلات النمو الاقتصادي بالدولة؛
3. تدعيم عنصر الشفافية في كافة المعاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة، والتدقيق المالي على النمو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؛
4. تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا للتأثير على الاقتصاد الوطني؛
5. المتابعة والرقابة على الأداء التشغيلي والاستراتيجي بالشركة؛
6. تحسين كفاءة وفاعلية الشركات وضمان استمرارها؛
7. ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين، والعاملين والدائنين، والأطراف الأخرى ذوي المصالح خاصة حال تعرض الشركات للإفلاس؛
8. إيجاد الهيكل المناسب الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف وتحسين الأداء الكلي والجزئي؛
9. توليد وإنشاء الثقة بين أصحاب المصالح والإدارة بما يؤدي إلى تقليل المخاطر إلى أدني حد ممكن؛
10. الوصول إلى المستويات المطلوبة من الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية.

وهناك أهداف أخرى نذكر منها:[1]

1. مراعاة مصالح وحقوق المساهمين وحمايتها؛
2. حماية حقوق حملة الوثائق والمستندات ذات الصلة بفعاليات الشركة؛
3. حماية حقوق ومصالح العاملين في الشركات بكافة فئاتهم؛
4. تأمين حق المساءلة أمام أصحاب الحقوق لإدارة الشركات؛
5. الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة؛
6. تنمية المدخرات وتشجيع تدفقاتها بما يؤدي لتنمية الاستثمارات الإنتاجية وصولا لتعظيم الأرباح وبعيدا عن الاحتكارات.

[1]– بن عمارة منصور ومحمد حولي، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016، ص 109.

## المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

سنتطرق في هذا المبحث إلى أساسيات تطبيق حوكمة الشركات التي تحدّد مدى إمكانية تطبيقها بشكل جيد، ثم إلى مختلف الأبعاد التنظيمية للحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها، والتحديات التي تواجه حوكمة الشركات.

### المطلب الأول: محددات حوكمة الشركات

تعمل محدّدات حوكمة الشركات على زيادة الثقة في الاقتصاديات الوطنية، وتفعيل وتعميق دور أسواق المال في تعبئة المدخلات من جهة ورفع معدلات عوائد الاستثمار من جهة أخرى، إضافة إلى حماية حقوق صغار المستثمرين وتشجيع القطاع الخاص ومؤسساته على النمو ورفع قدرته التنافسية، ولعلّ المحددات الأساسية لحوكمة الشركات وتشمل محدّدات داخلية وخارجية.

**والشكل رقم (1-4) يوضح المحددات الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات.**

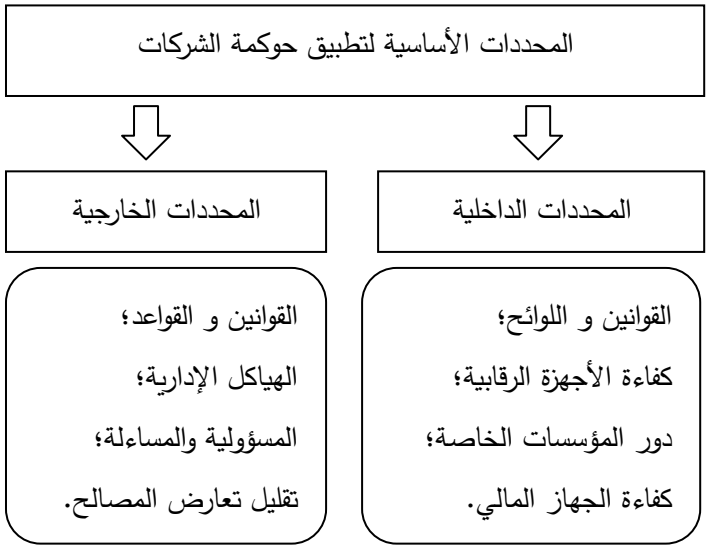


**المصدر:** محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2009، ص 20.

#### الفرع الأول: المحددات الداخلية

هذه المحددات تشمل:[1]

1. القواعد والتعليمات والأسس التي تحدّد أسلوب وشكل القرارات داخل الشركة؛
2. توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين قصد تخفيف التعارض بين مصالح هذه الأطراف؛

[1]- شرف الدين أمين بن عواق، **تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري-تجارب دولية**-، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد 03،المجلد03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2013، ص 148.

3. الحوكمة تؤدّي في النهاية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني؛
4. زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار؛
5. العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية؛
6. مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح؛
7. خلق فرص العمل.

**الفرع الثاني: المحددات الخارجية**

إنّ وجود مثل هذه المحددات يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تساعد على حسن إدارة الشركة، وتشمل هذه المجموعة:[1]

1. المناخ العام للاستثمار المنظم للأنشطة الاقتصادية في الدولة مثل القوانين والتشريعات والإجراءات المنظمة سوق العمل والشركات؛
2. تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس؛
3. وجود قطاع مالي كفؤ (البنوك وسوق المال) يستطيع توفير التمويل اللازم للمشروعات، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في أحكام الرقابة على الشركات؛
4. وجود بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، المراجعين والمحاسبين والمحاميين والشركات العامة في سوق الأوراق المالية؛
5. وجود مؤسسات خاصة بالمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والاستثمارات المالية والاستثمارية.

## المطلب الثاني: آليات تفعيل حوكمة الشركات

لتطبيق قواعد حوكمة الشركات لابدّ من وجود آليات تعتمدها إدارة الشركة للتأكّد من أنّ أموالها تستخدم بكفاءة وتكفل للمساهمين عوائد على استثماراتهم وعرفت آليات حوكمة الشركات "بأنّها مجموعة الممارسات (مهمات وخصائص) التي تضمن للشركة السيطرة على متغيرات بيئتها الداخلية، والتكيف مع متغيرات بيئتها الخارجية بإفصاح عال وشفافية واضحة، لتحقيق المصالح كافة وتصنيف الآليات إلى آليات داخلية وخارجية.

[1]– نعيمة يحياوي وحكيمة بوسلمة، **دورالحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 06–07 ماي 2012، ص ص 6–7.

**الفرع الأول: الآليات الداخلية**

تمثل الآليات الداخلية التدابير التي تطبيقها الشركة داخليا لتحديد العلاقات بين المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وأصحاب المصالح الأخرى وهي:

**أولا: مجلس الإدارة:**

يذكر كل من: (Sihgh,M.&Hariato,F,1989) أنّ الناشطين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعتبرون مجلس الإدارة أحسن إدارة لمراقبة سلوك الإدارة، أي أنّه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء

ومكافأة الإدارة العليا، كما أنّ مجلس الإدارة القوى يشارك في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدّم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب أدائها، وبالتّالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي تكون هذه المجالس فعّالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلّها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الختامية للشركة بعين الاعتبار، وممارسة القيادة وتوجيه الشركة بنزاهة ويعمل لمصلحة الشركة بشفافية ومسؤولية.[1]

ولكي يستطيع مجلس الإدارة أن يقوم بواجباته يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللّجان من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ويقوم بتفويض المسؤولية إليها وتكون من بين واجباتها الأساسية تقديم تقارير إلى المجلس تتضمن مجموعة من التحاليل والتوصيات المناسبة في مجال العمل، وأنّ هذه اللّجان لا تحلّ محلّ وظائف مجلس الإدارة وإنّما تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن أي عمل تقوم به اللجان، ومن هذه اللجان:[2]

**1. لجنة التدقيق:**

وتقوم بمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية وذلك عن طريق تدقيق المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها إلى حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة والعمليّات المتعلقة بإعداد التقرير والأنظمة الخاصة بالإفصاح، وهي من اللّجان المهمة التي تلعب دورا في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المحاسبية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي بالشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي بالإضافة إلى دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

---

[1]– خليدة عابدي وفاتح سردوك، **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية (دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيد من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر)**، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ،الجزائر، 2017، ص 472.

[2]– إبراهيم محمد علي الجزراوي وبشرى فاضل خضير، **نموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، جامعة بغداد، العراق ،2014، ص 335.

**2. لجنة التعيينات والحوكمة**

وتقوم بالموافقة على المواصفات الوظيفة للأماكن الشاغرة في مجلس الإدارة، وتعتبر مسؤولة عن ترشح المؤهلين للتقدم للانتخابات المجلس، وأنّ المترشحين لهذه الوظائف قادرون على أدائها بشكل موضوعي وتكون مسؤولة عن مراجعة الإرشادات الخاصة بتطبيق حوكمة الشركات بالشركة وإعداد مجلس الإدارة بالتوصيات الخاصة بتطوير وتحديث تلك الإرشادات.

**3. لجنة المكافآت (التعويضات)**

تؤثّر المكافآت تأثيرا في ربط مصلحة حملة الأسهم (المالكين) مع مصلحة الإدارة، إذ تمثل حافزا للإدارة لزيادة قيمة الشركة، لذلك تقوم اللجنة بمساعدة المجلس وتوجيه النصح بخصوص مستويات المكافآت المناسبة للمديرين التنفيذيين في ضوء مستوى الإدارة والتحفيز وحالة السوق.

**ثانيا: التدقيق الداخلي**

تؤدّي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، حيث يقوم المدقّقون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، والعدالة، وتحسين سلوك الموظفين بالشركة، فهي نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة، فهي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها عن طريق إيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، ويتّم تقوية استقلالها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة وليس إلى الإدارة.[1]

**الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحوكمة الشركات**

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكّل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط واسع لتطبيق قواعد الحوكمة ومن هذه الآليات نذكر مايلي:

**أولا: منافسة سوق المنتجات (الخدمات) وسوق العمل الإداري**

تعد منافسة سوق المنتجات (الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، فإذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فإنها تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتّالي تتعرّض للإفلاس، وعليه فإنّ منافسة سوق المنتجات (الخدمات) يهذّب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعّالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أنّ إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيء على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة.

[1]– مختار محمد سالم التومي، **مدى قدرة البنية التحتية للشركات البيئة على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث لدراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالسوق المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، مدرسة العلوم الإدارية، الأكاديمية الليبية،2001، ص 30.

**ثانيا: الاندماج والاستحواذ**

ممّا لا شك فيه أنّ الاندماج والاستحواذ هي من الأدوات التقليدية لإعادة هيكلة الشركات فالاستحواذ هو آلية مهمّة من آليات الحوكمة وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث يتّم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاستحواذ أو الاندماج.[1]

**ثالثا: التشريعات والقوانين**

غالبا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر بعمليات الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عمليات الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

فعلى سبيل المثال فقد فرض قانون Sarbanes-oxly Act متطلبات جديدة على الشركات المساهمة تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة، على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة. [2]

**رابعا: التدقيق الخارجي**

يؤدّي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوف المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه منافسة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوف وليس مقبوليتها فقط، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختبار المدقّق الخارجي والاستمرار في تكليفه يرى Abbot et Parker أنّ لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيق ذو نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

يمثّل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيّدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنون بشكل عام، ويؤكّد معهد المدققين الداخلين في الو.م.أ (I.I.A) Institut of internal auditors أنّ دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف التبصير،الحكمة، ينصب الإشراف على اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، أمّا التبصير فإنّه يساعد

[1]– محمد بوطلاعة وأحمد بوراس، **واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري** مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص08.

[2]– رقية حساني وآخرون، **آلية حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي،2012 ،ص 21.

متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج، أما الحكمة فهي تحدد الاتجاهات والتحدّيات التي تواجه الشركة، ولإنجاز هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشارية.

**خامسا: آليات حوكمة خارجية أخرى:**

هناك آليات حوكمة أخرى خارجية تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكمّلة للآليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، ويذكر أنّها تتضمن المنظمين، المحللين الماليين، وبعض المنظمات الدولية على سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطات هائلة على الدولة والحكومات من أجل محاربة الفساد المالي والإداري، وتضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك تمارس لجنة بازل ضغط من أجل ممارسة الحوكمة.[1]

## المطلب الثالث: أبعاد، أطراف وتحديات حوكمة الشركات

إن لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة كالبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي والقانوني والبعد البيئي، كما يوجد أطراف معنية بتطبيق حوكمة الشركات، وتتعرض هذه الأخيرة لتحديات مختلفة وسنتطرق لهذه العناصر فيما يلي:

### الفرع الأول: الأبعاد الأساسية لحوكمة الشركات

لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة تنصهر في وعاء واحد مع الدعائم الأساسية في كل شركة، ولا تنحصر في بعد واحد، وإنما تكون في عدد من الأبعاد وهي: [2]

**أولا: البعد الاقتصادي:**

والذي يتضمّن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق، وتوفّر نظام المعلومات المالية، والمعلومات غير المالية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وإدارة المخاطر وتضمنه قيمة أسهم الشركة، واستثمارها في الأجل الطويل ويتضمن ما يلي:

**1-الإفصاح المالي:** ويشمل التقارير المالية السنوية، والسياسات المحاسبية المتبعة، وتقرير المدقق الخارجي؛

**2-الرقابة الداخلية:** وتشمل المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، وإدارة المخاطر، والموازنة التقديرية وتدريب الموظفين.

---

[1]- زين الدين بروش وجابر دهيمي، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،06- 07 ماي 2012، ص 09.

[2]- مختار محمد سالم التومي، مرجع سبق ذكره، ص ص31-32.

**ثانيا: البعد الاجتماعي والقانوني:**

الذي يشير إلى طبيعة العلاقات التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم، وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية، وصغار المستثمرين وتحقيق التنمية الاقتصادية، ويتضمن هذا البعد:

**1- الهيكل التنظيمي:** ويشمل تحديد الواجبات، وتوزيع المسؤوليات، وخطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية... الخ؛

**2-السلوك الأخلاقي:** ويشمل التحكم بقيم الشركة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني؛

**ثالثا: البعد البيئي:** ويتضمن العمل على حماية البيئة من أثر إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

**الفرع الثاني: أطراف حوكمة الشركات**

تقوم الحوكمة بتنظيم وتقييم المسؤوليات والحقوق بين أربعة أطراف رئيسية تتمثل في المساهمين، الإدارة، مجلس الإدارة، أصحاب المصالح كما يلي:

**الشكل رقم (01-05): يوضح الأطراف الرئيسية في الحوكمة**

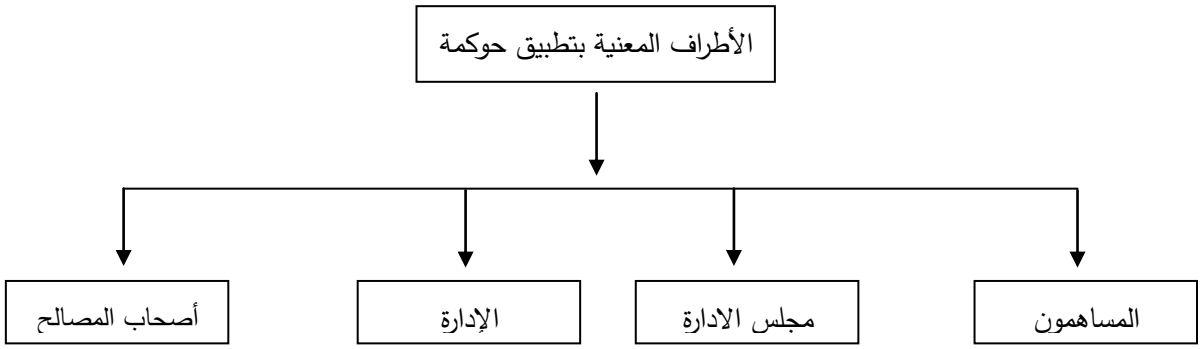


**المصدر:** محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2009، ص 20.

يبين الشكل أعلاها الأطراف الرئيسية لحوكمة الشركات، وتتمثل هذه الأطراف في العناصر التالية:

**أولا: المساهمون:**

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم. [1]

**ثانيا: الإدارة:**

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي يجب نشرها للمساهمين.[2]

**ثالثا: مجلس الإدارة:**

بصفتهم من يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل لهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة ويرسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، ويرّسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، وقد بينت المبادئ العالمية المذكورة للحوكمة بأنّ أعضاء مجلس الإدارة يضطلعون بنوعين من الواجبات عند قيامهم بعملهم وهما:[3]

**1- واجبات العناية اللاّزمة:**

ويتطلّب أن يكون مجلس الإدارة يقضا وحذرا وأن يبذل الجهد والحرص والعناية اللازمة في اتخاذ القرارات، وأن يتوفر في الشركة إجراءات وأنظمة كافية وسليمة، وأن تكون الشركة ملتزمة بالقوانين والأنظمة والتعليمات الموضوعية.

**2- واجب الإخلاص في العمل:**

ويشمل ذلك المعاملة المتساوية للمساهمين والمعاملات مع الأطراف ذات المصالح ووضع سياسات ملائمة للرواتب والمكافآت وغير ذلك.

---

[1]- عزيزة بن ياسمينة و مريم طبني، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين التعاوني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب الدول-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 03-04 ديسمبر 2012، ص04 .

[2]-جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 06 07 ماي 2012، ص 05.

[3]- العياشي زرزار، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص 09.

**رابعا: أصحاب المصالح:**

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردون والعمال والموظفين ويجب ملاحظة إن هذه الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان والدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال والموظفين في مقدرة الشركة على الاستمرار.[1]

**الفرع الثالث: تحدّيات حوكمة الشركات**

تتمثل تحديات حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية وأهم التحدّيات التي تواجهها هذه الاقتصاديات هي:[2]

- ✓ إنشاء نظام حوكمة قائم على أساس قواعد وأحكام وليس على أساس علاقات؛
- ✓ تفكيك هيكل الملكية الهرمي، وإرساء حق الملكية الفردية؛
- ✓ قطع العلاقات والارتباطات القائمة على أساس البيروقراطية، وإرساء الموضوعية؛
- ✓ عزل السياسة عن عمليات اتخاذ القرارات في الشركات؛
- ✓ غرس حوكمة الشركات في القطاع العام؛
- ✓ الفشل في تبنّي نظام حوكمة لاختلاف بيئات تطبيق هذا النظام، فغالبا ما تنتهج الدول أنظمة حوكمة لدول متقدمة ولكنّها تفشل في تطبيقها لعدة أسباب منها: عدم توافق هذا النظام مع بيئة الدولة؛

وللوصول إلى أحسن تطبيق وجب على الشركات مراعاة التالي:

- ✓ هل لدى الشركة اهتمام بالإصلاح؟
- ✓ هل لدى الشركة إدراك بالموضوعات؟
- ✓ هناك مراكز قوية في الشركة تضمن تطبيق نظام الحوكمة؟
- ✓ هل هناك دواعي موجودة للإصلاح؟
- ✓ وما هو مستوى الوعي لدى أفراد الشركة؟

وهذه التحدّيات في مجملها لا تمثل أي شيء إذا كانت الشركات تؤمن بأنّ حوكمة الشركات تعمل على ضمان كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة المؤسسة وتدعيم تنافسيتها بالأسواق، بما يمكّنها من جذب

[1]– جمال خنشور وخير الدين جمعة، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06–07 ماي 2012، ص05.

[2]–عيسى بدروني، **مطبوعة دروس بعنوان حوكمة الشركات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة الجزائر، 2016–2017، ص21.

مصادر تمويل محلية وعالمية للتوسع والنمو، يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال والأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدّي إلى تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

## المبحث الثالث: تجارب بعض دول العالم في حوكمة الشركات

لقد سعت العديد من الدول لتطبيق حوكمة الشركات وإرساء مبادئ ومعايير الحوكمة، لذلك سنحاول التطرق خلال هذا المبحث لتجارب بعض الدول الأجنبية وبعض الدول العربية في حوكمة الشركات بالإضافة لتجارب بعض المنظمات مثل لجنة "بازل" للرقابة المصرفية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومبادئ منظمة O.E.C.D والتعديلات التي قامت بها.

### المطلب الأول: التجارب الدولية لحوكمة الشركات

أسفر الاهتمام المتزايد بحوكمة الشركات إلى قيام العديد من الدول بإصدار العديد من التقارير والتوصيات الخاصة بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات عن طريق المؤسسات أو عن طريق بورصة الأوراق المالية، والهدف من دراسة تجارب الدول المختلفة هو معرفة النماذج المتعددة لحوكمة الشركات.

#### الفرع الأول: تجارب بعض الدول المتقدمة في حوكمة الشركات

**أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**

إنّ الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ظهر بصورة واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل صندوق المعاشات العامة الذي يُعتبر أكبر صندوق للمعاشات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام بتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، وقام الصندوق بإصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية لتطبيق حوكمة الشركات.[1]

حيث ركّزت هذه المبادئ على تشكيلة مجلس الإدارة واللّجان المنبثقة عن المجلس والمكافآت الخاصة بأعضاء المجلس، ومعايير لتقييم الأداء وقدرة أعضاء مجلس الإدارة المستقلة على تعميم أداء المدراء التنفيذيين، وأوضحت الخطوط الإرشادية إلى ضرورة الاتفاق بين المجلس والمساهمين على تعريف محدّد وواضح لمفهوم الاستقلال، ويعاب على هذه المبادئ أنّه بعد فترة من إصدارها وُجّهت لها العديد من الانتقادات، وأخذ الصندوق بحذف بعضها حتى أصبحت غير مجدية، ومن بين التقارير والقوانين الصادرة بالولايات الأمريكية المتحدة ذات العلاقة بالحوكمة ما يلي:[2]

[1]– حسام الدين غضبان، مرجع سبق ذكره، ص ص79–80.

[2]–وسيلة سعود، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016، ص ص 40–41.

### 1. تقرير ترادواي Tradway commission

هي لجنة وطنية تم تشكيلها عام 1985 لدراسة التقارير المالية المزوّرة في المؤسسات الأمريكية، وهذه اللّجنة تمثل كلاّ من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي، وجمعية المحاسبين الأمريكية، ومعهد المديرين الماليين الأمريكي، ومعهد المدققين الداخليين ومعهد المحاسبين الإداريين الأمريكيين.

في عام 1987 قامت لجنة (COSO) بإصدار تقريرها المسمى Tradway commission الذي تضمّن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في القوائم المالية، وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، وتقوية مهنة التدقيق الخارجي.

### 2. تقرير Blue Ribbon

لقد أصدرت كل من (New York Stock Exchange-NYSE-) و National Association of Securities Dealers (NASD) عام 1999 تقريرها المعروف باسم ( Blue Ribbon Report)، والذي اهتم بفاعلية الدور الذي تقوم به لجان التدقيق بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ الحوكمة، وتضمّن هذا التقرير مسؤولية لجنة التدقيق، تجاه التقارير المالية ووظيفة التدقيق الخارجي، وكذلك مسؤولية لجنة التدقيق تجاه، وظيفة التدقيق الداخلي.

### 3. قانون Sarbanes OxleyAct

لقد أظهرت التحليلات التي أجريت على أسباب الانهيارات التي حدثت إلى وجود خلل في ممارسات مهنتي المحاسبة والتدقيق وبناءً عليه قامت الحكومة الأمريكية في عام 2002 بتطوير تشريع جديد أسمته (Sarbanes OxleyAct) حيث تمّ إلزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية التقليدية، حيث ساهم في إيجاد قوانين إضافية للحوكمة وأن تكون آلية لإبلاغ الإدارات العليا.

### ثانيا: تجربة المملكة المتحدة

أدّت المشاكل المالية الناتجة عن قيام بعض الشركات بإخفاء معلومات وبيانات في التقارير المالية المقدّمة للمساهمين والمستثمرين إلى تطوير الحوكمة بالمملكة المتحدة، بحيث أصبحت جزء من ثقافة الشركة سواء كانت مسجلة أسهمها بسوق الأوراق المالية أم لم تكن مسجلة.

وفي عام 1991 قام كل من مجلس التقارير المالية (FRC) وبورصة الأوراق المالية وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية إعادة الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات.

وكانت هذه البداية الأولى لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراء حوار جدي ومفتوح عن موضوع الحوكمة، ومازاد من أهمية الموضوع الأزمة المالية التي شهدها بنك الأعمال والتجارة الدولي (bcci) وشركة الاتصالات (Maxwek) التي هزت بورصة لندن للأوراق المالية.

وقد أسفر عن كلّ ذلك صدور تقرير كادبوري (Cadbury Report) الذي أوصى بضرورة شمول التقارير المالية للشركات على تقرير نظام الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها، وتقييم مدى فعاليتها ولكنه اقتصر على الرقابة المالية الداخلية.[1]

ويضم هذا التقرير مجموعة من البنود وهي عبارة عن توجيهات حول الممارسات السلمية أهمها:

- ✓ ينبغي على مجلس الإدارة أن يجتمع بانتظام وأن يحافظ بصفة دائمة على رقابة كاملة وفعالة على كل نواحي الشركة وان يتابع أعمال الإدارة التنفيذية؛
- ✓ يجب أن يضمن مجلس الإدارة المحافظة على وجود علاقة موضوعية ومهنية مع المراجعين؛
- ✓ ينبغي على الأعضاء أن يوضحوا مسؤولياتهم عن إعداد التقارير المالية؛
- ✓ يجب الإفصاح من ناحية المديرين في تقريرهم عن مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة؛
- ✓ يجب أن يضمّ مجلس الإدارة أعضاء غير تنفيذيين وأعضاء تنفيذيين بشكل يجعل هناك توازن في المسؤوليات؛
- ✓ يجب أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين عن الإدارة وألاّ يكون لأعضاء اللجنة أي أعمال أو ارتباطات أخرى تؤثّر جوهريا على طبيعة عملهم الرقابي؛
- ✓ يجب الإفصاح الكامل عن كل ما يتقاضاه الأعضاء من مكافآت وكذلك رئيس مجلس الإدارة.

الجدير بالذكر أن هذا التقرير عند إصداره عرف العديد من الاعتراضات من قبل الشركات بحجة أنّه يمثل إعاقات لعملياتها، إلاّ أنّه تم الإصرار عليه كونه يخدم الصالح العام، ويساهم في زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تُصدرها الشركات.

وبالرغم من أن التّوصيات التي تبنّاها هذا التقرير تُعتبر غير ملزمة للشركات المسجلة لأسهمها في بورصة لندن، إلاّ أنّ البورصة تُرغم الشركات على أن تحدّد في تقريرها السنوي مدى التزامها بتلك التوصيات.

وفي أكتوبر 1993 ظهر ما يسمّى بتقرير روتمان (Ruteman) الذي أوصى بأنّه يجب على الشركات المقيّدة في البورصة أن يكون ضمن تقاريرها إفصاح عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها، ولكنّه اقتصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية.

ظهر بعد ذلك في سنة 1995 ما يسمى بتقرير (Greenburu) والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وتقوم من ضمن مسؤولياتها مراجعة وتقييم اللوائح والأسس التي تحدّد تلك المكافآت ومدى تناسبها مع الأداء الخاص بهم، ويجب أن يشمل هذا التقييم أيضا كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، وفي عام 1998 ظهر بما يسمى بالكود الموحد (Combined code)

[1]– حكيمة بوسلمة ونجوى عبد الصمد، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 09، المجلد 05 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018، ص 93.

والذي يشمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، وما هو جدير بالذكر أن هذا الأخير أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن.

هذا وقد تم تعديله في سنة 2003 ليشمل على أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ظل الانهيارات المالية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002.[1]

تبعه بعد ذلك في سبتمبر 1999 صدور تقرير Trumbull Report عن معهد المحاسبين والقانونيين تحت إشراف بورصة لندن للأوراق المالية مؤكّدا على ضرورة الالتزام بنظام قوي للرقابة الداخلية للحفاظ على أموال المستثمرين وأصول الشركة، مع قيام مجلس الإدارة بالإفصاح عن تقييم مدى فعالية هذا النظام، وقد تمّ في أكتوبر 2005 إجراء بعض التعديلات عليه من قبل مجلس التقارير المالية، ومن أجل الاهتمام بدور مجلس الإدارة واللّجان التابعة له خاصة لجنة المراجعة صدر في عام 2003 تقرير Higgs الذي أكد على ذلك.

وقد أدّت هذه الجهود المبذولة في المملكة المتحدة إلى إصدار قانون الحوكمة من قبل مجلس التقارير المالية (FRC) بهدف مساعدة الشركات على وضع أسس لمراقبة ومساءلة مجلس الإدارة، ودور لجان المراجعة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، ممّا يؤدّي إلى تحسين إدارة الشركة ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات على المدى الطويل.

ويتمّ مراجعة هذا القانون كل سنتين للتأكّد من تماشيه مع التغيرات التي تطرأ في بيئة الأعمال بالمملكة المتحدة، حيث تمّ آخر تعديل لطبعة 2014 في أفريل 2016، ويعتبر تطبيق متطلبات هذا القانون أمر إلزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة لندن للأوراق المالية.[2]

**ثالثا: تجربة فرنسا**

لقد نشأ مفهوم حوكمة الشركات من فرنسا من خلال مجموعة التقارير المنشورة خلال الفترة ما بين 1995-2003، هذه التقارير استمدت نصوصها من القوانين الدولية كقانون كادبوري 1992، وقانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1999م، إلا أنها ظلت تقارير إرشادية وليست إلزامية التطبيق.

1. **تقرير فينو الأول:** بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات بصدور تقرير فينو الأول المستوحى من تقرير كادبوري كان هذا التقرير سنة 1995 تم تقسيم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام، قسم يضمّ مهام وتعيين مجلس الإدارة، القسم الثاني يضم مكونات مجلس الإدارة، والقسم الثالث حول وظائف مجلس الإدارة كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير فينو هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما ولم

[1]-شرف الدين أمين بن عواق، مرجع سبق ذكره، ص ص 148-149.

[2]- حكيمة بوسلمة ونجوى عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 94.

يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح، عن ما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير (Vienot) أم لا، ولم تكن الشركة مطالبة ببيان أي مدى يتم تطبيق هذه المبادئ.[1]

2. **تقرير ماريني:** رغم أنّ هذا التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية إلا أنّ مجلس الشيوع وخاصة تحت إشراف السيناتور Marimi قام بالتحقيق في قواعد إدارة الشركات، وترتب عن ذلك صدور هذا التقرير في جويلية 1996 حول تطوير حقوق الشركات الذي اشتمل على عدد من المقترحات، وذلك بإحداث تغيرات قانونية تخص الحوكمة في قانون الشركات الفرنسي منذ جويلية 1966 ومن بين النقاط التي لم يتطرق إليها التقرير نشر المكافآت الفردية للمديرين ومسؤوليات الإداريين الخارجين والمشكلة الأساسية في تجربة فرنسا في الحكومة هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير فينو أو تقرير ماريني.[2]

3. **تقرير فينو الثاني:** نشر هذا التقرير في جويلية 1999 بعد 4 سنوات من تقرير فينو الأول بطلب من نفس المشرفين وعنوان التقرير كان حوكمة الشركات، إن التقرير يدل على الشمولية والإحاطة بكل جوانب الإدارة من خلال التطرق إلى نظام المكافآت، عناصر المعلومات المفصح عنها في التقارير السنوية، تدعيم الإداريين المستقلين، على عكس سابقه الذي اهتم بمجالس الإدارة.[3]

4. **تقرير بوتن:** جاء هذا التقرير ليعطي رد الفعل الفرنسي على الانهيارات والكوارث في الشركات العالمية، على غرار ما حدث لشركة إنرون في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أعد التقرير لجنة مكونة من 14 عضوا يمثلون رؤساء لشركات فرنسية مهمة، رئيس اللجنة Daniel Bouton في 23 سبتمبر 2002.[4]

5. **قانون الأمن المالي:** بعد سلسلة الانهيارات المالية في كبرى الشركات الأمريكية والأوروبية ظهرت أزمة عدم الثقة في جودة المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة، لخدمة أغراض المستثمرين فصدر قانون الأمن المالي في فرنسا 01 أوت 2003 الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 2003/08/02، وكان مستوحى من قانون "ساربنز أوكسيلي"الأمريكي وجاء هذا القانون تقريبا بنفس التشريعات التي نص عليها قانون "ساربنز أوكسلي" الذي تمحور حول إشكالية موثوقية وشفافية المعلومات المحاسبية

---

[1]– أمين مخفي وأمينة فداوي ، **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة** الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 25–26 نوفمبر 2013، ص 210.

[2]– نبيل حمادي وعمر علي عبد الصمد،**النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا**، الملتقى الدولي حول آلية حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 25–26 نوفمبر، 2013، ص 840.

[3]–نفس المرجع السابق، ص210.

[4]– نفس المرجع السابق، ص ص 840. 842.

والمالية الموجهة لخدمة أغراض المستثمر الحالي والمرتقب، وأكّد على أن جودة الرقابة الداخلية كفيلة لضمان جودة المعلومة.

ومن خلال ماسبق أثرت تبنّي فرنسا لهذه التقارير على تطبيق مفهوم حوكمة الشركات على كافة الشركات الفرنسية.[1]

**الفرع الثاني: تجارب بعض الدول العربية**

سعت الدول العربية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ولذلك سنعرض تجربة بعض الدول العربية في حوكمة الشركات من بينها تجربة مصر والأردن.

**أولا: تجربة مصر**

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة الحالية)، حيث وجدت الوزارة أنّ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر أوائل التسعينات لا يكتمل إلاّ بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات.

وقد أعدّ البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية بالإضافة لعدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونين أوّل تقرير حوكمة الشركات في مصر ومن أهم النتائج:

- ✓ أنّ القواعد المنظمة لإدارة الشركات، والمطبقة في مصر تتماشى مع المبادئ الدولية حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات ولصناعة الأوراق المالية ذات المبادئ وتطبيقاتها بصورة كاملة مع المعايير الدالّة على حسن الأداء.
- ✓ لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل علمي وقد يرجع هذا لضعف وعي المساهمين وإدارات الشركة بتلك المعايير، ومن ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق سبعة مبادئ من إجمالي 48 مبدأ وهناك مبدأين لا يطبّقان نهائيا.

وتشير المعايير التي منحها التقرير لحوكمة الشركات في مصر إلى وجود العديد من الممارسات الايجابية في مصر، نجد أنّ القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية، والاضطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة كما يحمي القانون المصري حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقترضين والعمال، كما أنّ معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تنسق مع المعايير الدولية.

[1]– مخفي أمين وأمينة فداوي، مرجع سبق ذكره، ص 216

وتُعدّ مصر أوّل دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتمّ بتطبيق مبادئ الحوكمة، ويؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية ممّا يساعد على جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية كما يؤدي إلى تراجع الفساد.[1]

**ثانيا: تجربة الأردن**

في الأردن أشارت أرقام رسمية عن دائرة مراقبة الشركات أنّ العدد التراكمي للشركات التي تم فسخها نهاية عام 2005 بلغ 37000 شركة بلغ رأسمالها 1.57 مليار دينار، عدد كبير منها تم فسخه بسبب تآكل رأسمالها وحقوق المساهمين فيها وسوء الإدارة، كما أنه تم تحويل 50 شركة محدودة المسؤولية إلى القضاء ليصبح تصنيفها إجباريا منذ بداية عام 2003، نتيجة مخالفتها لأحكام قانون الشركات وعدم تصويب أوضاعها وتشكل هذه الشركات ما نسبته 0.60% من إجمالي الشركات المسجلة.

ومن هنا ظهرت حاجة ملحة لتدعيم قواعد حوكمة الشركات في الأردن لتساهم في تخفيض المخاطر وبالتّالي تشجيع المدّخرات المحلية في سوق رأس المال وتسهيل منح التمويل للتوسع في مشاريعها وتأسيس استثمارات جديدة، ومن ثم التأكيد في الأردن على أهمية كفاءة الحوكمة في الشركات وذلك من خلال الفهم الواضح لوظائف مجلس الإدارة وأهمية الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة بالإضافة إلى وضع خطط إستراتيجية في اتخاذ القرارات وتقييمها.

ومن الأهداف التي تسعى الحوكمة في الأردن إلى تطبيقها هي حماية المساهمين وأصحاب المصالح في الشركات، وللتأكيد على وجود هيكل تنظيمي جيّد فضلا عن سعيها للمحافظة على استمرارية نجاح الشركات وعلى سمعتها الاقتصادية وخاصة الشركات المساهمة العامة، ومع وجود أكثر من 247 شركة مساهمة يتم تداول أسهمها في بورصة عمان للأوراق المالية تبلغ قيمتها السوقية 19.3 مليار دينار، وتنعكس أهمّية موضوع حوكمة الشركات بالأهمية اللازمة لتعزيز الثقة بالشركات الأردنية ممّا يساهم في تشجيع المستثمر ينفي الدخول إلى الأسواق الأردنية.

أما فيما يخص الشفافية في التعامل بين الأطراف المختلفة فقد تم التأكيد عليها وذلك من خلال التأكيد على أنّ أخلاقيات العمل لها دور كبير في نجاح الشركات الجديدة وفقا لمؤشر السلوك الأخلاقي للشركات الجديدة، فقد احتلت الأردن المرتبة 40 بين 102 دولة متخلفا عن كل من تونس والمغرب، حيث احتلتا المرتبتين 28 و32 على التوالي.[2]

---

[1]– حسين فتحي، **الحوكمة ونماذج من بعض الدول**، على موقع الأنترنت:
https:// www.noreed.horizon.studios.net (2019/02/05) تاريخ التصفح

[2]–عيسي محمد الفرجات ومحمد قاسم الشبول، **حوكمة الشركات في الأردن (مدى تقيد البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)** المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية،(تجربة الأسواق الناشئة)، كلية الاقتصاد والعلوم المالية، جامعة اليرموك، الأردن، 17–18 أفريل 2013، ص ص 426–427.

**ثالثا: تجربة البحرين**

أشار تقرير منظّمة الشفافية الدولية الذي صدر بيوم 26 سبتمبر 2007، أنّ البحرين تأتي في طليعة الدول العربية فيما يخص التسيير الراشد، فقد احتلت المرتبة 46 وقد أصدرت مؤسسة نقذ البحرين مؤخرا مسودة الإرشادات، التي تحدد الحد الأدنى من المتطلبات الخاصة بمعايير الرقابة العالمية، على مستوى المصارف في البحرين.

وتحدد هذه الإرشادات إطار حوكمة الشركات، التي يتعين على المصارف المحلية المرخصة مراعاتها وتطبيقها سواء كانت هذه البنوك تقليدية أو إسلامية، وسوف تصدر مؤسسة نقذ البحرين دليلا إرشاديا آخر لفروع البنوك الأجنبية في المستقبل القريب، وتركّز الورقة على مهام الأجزاء المكونة للرقابة عالية المستوى بدءا بالمجلس، وتحدّد الإرشادات الخاصة بعناصر محدّدة مثل اجتماعات مجالس المديرين وتشكيل المجالس، والشيكات والأرصدة، ودور اللجان كما تغطي دور المدققين الخارجيين ومتطلبات الإفصاح.

وتدعو القوانين البحرينية الجديدة إلى دور قيادي أكبر لمجالس الإدارة من حيث بلورة إستراتيجية وخطط الأعمال، ومراقبة أداء المصارف في إطار العمليات المصرفية، ومن التشريعات الرئيسية التي صدرت في هذا الخصوص حظر وجود منصب "مدير إداري" والاستعانة في ذلك بالفصل بين وظائف الرئيس التنفيذي والرئيس غير التنفيذي، وهو رئيس مجلس الإدارة المستقل، وقد صدر النص النهائي للأنظمة بعد استلام الملاحظات في نهاية فترة المشاورات أي 30 جوان من عام 2004، وممّا يذكر أن البحرين قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية وهذه الحقيقة تجعل البحرين دولة رائدة في مجال حوكمة الشركات ولاعبا رئيسيا في نشر أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة.[1]

## المطلب الثاني:إرشادات المنظمات في حوكمة الشركات

نظرا للأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات فقد سعت العديد من المنظمات والهيئات لوضع مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات وذلك لضمان مصالح أطراف الحوكمة ومن هذه المنظمات نجد "لجنة بازل" "البنك الدولي"، "صندوق النقد الدولي".

### الفرع الأول: مبادئ لجنة بازل

أما فيما يخص لجنة بازل للرقابة المصرفية (BC-BS) فقد أصدرت في عام 2012 مجموعة من المبادئ لتعزيز حوكمة الشركات، واستندت هذه المبادئ إلى الافتراض بتطبيق مبادئ O.E.C.D، وإضافة مبادئ معينة فقط عندما تبرز الحاجة لذلك وتحديدا فيما يخص عمل المصارف والرقابة عليها، وافترضت إمكانية التطبيق في الدول المتقدمة والنامية ولكن مع ضرورة ضمان المرونة في تطبيق هذه المبادئ لضمان

[1]– محمد زرقون وأبو حفص الرواني، **حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 04-05 ديسمبر 2007، ص 13.

تلبية احتياجات الأسواق المختلفة ودرجة التعقيدات في أنماط العمل بين المصارف المختلفة وحجم العمليات وفي عام 2014 تم مراجعة هذه المبادئ واستكملت المراجعة وتطوير القواعد الإرشادية في حوكمة الشركات من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2015، وأهمّ التعديلات الحاصلة يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

1. تقوية وتمتين حوكمة المخاطر في البنك بما يشمل الأدوار التي تقوم بها الوحدات الإدارية في البنك فيما يخص إدارة المخاطر، فريق إدارة المخاطر، التدقيق الداخلي والوظائف الرقابية والإشراف على تنفيذ أنظمة إدارة مخاطر فعالة.
2. توسيع القواعد الإرشادية حول دور مجلس الإدارة في البنك وفي الرقابة والإشراف على تنفيذ أنظمة إدارة مخاطر فعالة.
3. التأكيد على أهمية المهارات والقدرات الفنية المجمّعة لمجلس إدارة البنك وضرورة توفير وقت من قبل أعضاء مجلس الإدارة للمهام المناط بهم.
4. توفير قواعد إرشادية للجهات الرقابية على المصارف في تقييم عملية اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
5. التأكيد من أن نظام المنافع والمكافآت يشكل جزءا أساسيا من منظومة حوكمة الشركات في البنك بما يضمن أنّ أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية هي جزء من ثقافة إدارة المخاطر في البنك وقادرة على ضمان تنفيذ إدارة المخاطر المعتمدة في البنك.

**الفرع الثاني: مبادئ البنك الدولي**

توصّل البنك الدولي بعد مشاورات مع المنظّمات الأخرى إلى وضع نموذج لتقويم حوكمة الشركات في الدول النامية، وقد صمم هذا النموذج بحيث يتيح فرصة تقويم نقاط القوة والضعف في مختلف الأسواق، وهذا التقويم سوف يسهم في التقرير الذي يعدّه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن الالتزام بالمعايير والقواعد والذي يلخص المدى الذي وصلت إليه الدول في الالتزام ببعض المعايير المعترف بها دوليا.

وأكّد البنك الدولي على أهمية أن تتضمن قواعد وأسس حوكمة الشركات الإعسار وحقوق الدائنين، بجانب الشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة كالتالي:[2]

1. **الإعسار وحقوق الدائنين:** في محاولة لتحسين استقرار النظام المالي العالمي بعد أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 قاد البنك الدولي مبادرة لتحديد الأسس والخطوط الإرشادية للوصول لنظم فعالة للإعسار ودعم الحقوق الخاصة بالعلاقات بين الدائنين والمدينين في الأسواق الناشئة.

[1]- Financial stability bord (2015) ,corporate governance principes banks،on the web site: http://www.fsb.org/2015/07/cos101004 browising date: ( 07 2019/03/)

[2]– صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال: معايير حوكمة الشركات المالية**، الطبعة01، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011 ص 87-88.

2. **الشفافية في نظم المحاسبة والمراجعة:** من أجل الحصول على تقارير مالية للشركة تكون شفافة وتقدم في وقتها ويعتمد عليها، وكجزء من التقارير الخاصة بمبادرة الالتزام بالمعايير والقواعد سوف يقوم البنك الدولي بمراجعة مدى الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة في عدد من الدول.

ويهدف هذا العمل إلى وضع أساس لمقارنة الأساليب المتبعة في الدول موضوع البحث، والهدف من هذه المراجعة هو تقييم القدرة على مقارنة معايير المحاسبة والمراجعة المحلية مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير المراجعة الدولية بالترتيب، والدرجة التي تلتزم بها الشركات بمعايير المحاسبة والمراجعة الموضوعة في كل دولة.

**الفرع الثالث: مبادئ صندوق النقد الدولي**

بالإضافة إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في مبادرة البنك الدولي للالتزام بالمعايير والقواعد، فقد وضع صندوق النقد الدولي قواعد الممارسات الجيدة الخاصة بشكل أساسي من أجل السياسات المالية والنقدية الحكومية: [1]

1. **قانون السياسات المالية:** يشجع صندوق النقد الدولي الأعضاء على تطبيق المدونة القانونية للممارسات الجيدة الخاصة بالشفافية المالية والتي تؤكد على:
   - ✓ وضع الأدوار والمسؤوليات؛
   - ✓ توافر المعلومات للجماهير؛
   - ✓ تأكيد النزاهة.
2. **قانون الممارسات الجيدة حول شفافية السياسات المالية والنقدية:**

قام صندوق النقد الدولي بإعداد قانون الممارسات الجيدة الخاصة بشفافية السياسات النقدية والمالية

وقد وضعت إجراءات الشفافية الجديدة في القانون على أساس:

**أولها:** أنّ السياسات النقدية والمالية من الممكن أن تصبح أكثر فعالية، إذا ما عرف المواطنين أهداف السياسة وأدواتها، وإذا ما ألزمت الحكومة نفسها بها،

**ثانيهما:** أنّ الإدارة الجيدة تدعو لأن تكون البنوك المركزية والهيئات المالية خاضعة للمساءلة خاصة عندما تعطي السلطات المالية والنقدية درجة عالية من الاستقلالية وقد وضع القانون في سياق تطوير المعايير وقواعد الإفصاح العلني للجماهير وإجراءات الشفافية التي وضعت لدعم النظم النقدية والمالية الدولية وهي تدعو لدرجة أعلى من الشفافية في البنوك التجارية، شركات التأمين والبنوك المركزية... الخ.

[1]– صلاح حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 87–89.

## المطلب الثالث: مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD

من المهم تناول مبادئ الحوكمة التي أنشأتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والتي تعد الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند قيامها بوضع الأسس المناسبة لتطبيق مفهوم الحوكمة، حيث كانت من وجهة نظر العديد من الجهات المختصة شاملة، ويمكن باستخدامها بناء نظام حوكمة متكامل.

### الفرع الأول: مبادئ منظمة OECD لسنة 1999

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الحوكمة، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة في 27-28 أفريل عام 1998 لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير الحوكمة وذلك بالاقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقات والقطاع الخاص، ومنذ الموافقة على المبادئ سنة 1999 أصبحت هذه المبادئ تشكل لمبادرات الحوكمة الأساس في كل من دول منظمة OECD وغيرها من الدول على حد سواء، وتمت الموافقة عليها من جانب منتدى الاستقرار المالي كواحد من المعايير الإثنى عشرة للمنظمة المالية السليمة.[1]

تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة حكومات الدول الأعضاء وحكومات الدول الغير أعضاء في إطار مجهودها لتقييم وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية، لموضوع حوكمة الشركات لتلك الدول بالإضافة إلى توفير الخطوط الإرشادية والمقترحات بالنسبة لأسواق المال، المستثمرين، الشركات، وغيرها من الأطراف التي تلعب دورا في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات الأخرى، التي لا تتداول أسهمها في البورصات، من بينها الشركات الخاصة والشركات المملوكة للدولة وتلخص هذه المبادئ كما يلي: [2]

1. حماية حقوق المساهمين،
2. المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
3. دور أصحاب المصالح؛
4. الشفافية والإفصاح،
5. مسؤوليات مجلس الإدارة.

### الفرع الثاني: مبادئ OECD لسنة 2004

لقد كانت لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد IMF والبنك IB الدوليين والاتحادات المهنية دورا بارزا في إرساء مبادئ إرشادية لتكوين مرجعيات يتم الاستعانة بها في

[1]- عدنان قباجة وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**، دون دار النشر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2018، ص ص 40-41.

[2]-عهد علي سعيد، **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة تشرين سوريا، 2009، ص45.

منظمات الأعمال حول آلية الحوكمة ومدى فاعليتها بكل من الأسواق المتقدمة والنامية وقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن منظمة OECD عام 1999 خمسة مجالات. [1]

لقد تولت المجموعة التوجيهية في مراجعتها للمبادئ استشارات شاملة وأعدت بمساعدة الأعضاء من دول منظمة OECD حيث تم التوصل إلى تنقيح مبادئ 1999 لتأخذ بالحسبان الاهتمامات والتطورات الجديدة، حيث تكون المبادئ تطورية وينبغي مراجعتها لضوء التغيرات الكبيرة، حتى تتمكن من تلبية المتطلبات الجديدة، ومن واجب الحكومات والمساهمين في السوق اتخاذ قرار حول كيفية تطبيق هذه المبادئ في تطوير أطرها الخاصة للحكم المشترك، وبهذا تم وضع مبدأ جديد وهو ضمان الأساس لإطار حكم مشترك سنة 2004، لتصبح ستة مبادئ على الشكل التالي: [2]

**المبدأ الأول: ضمان الأساس لإطار حكم مشترك فعال**

ينبغي أن يعزز إطار الحكم المشترك الأسواق الشفافة والفعالة لتنسجم مع قواعد القانون والتعبير بشكل واضح عن تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية كالتالي: [3]

**أولا:** ينبغي أن يتطور إطار الحكم المشترك مع الأخذ بالاعتبار تأثيره على الأداء الاقتصادي الكلي وعلى نزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركة في السوق وتعزيز الأسواق الشفافة الفعالة؛

**ثانيا:** ينبغي أن تنسجم المتطلبات التنظيمية والقانونية التي تؤثر على تطبيقات الحكم المشترك في صلاحيات الاختصاص مع قواعد القانون والشفافية وإمكانية التنفيذ؛

**ثالثا:** ينبغي أن يكون تقييم المسؤوليات بين مختلف السلطات ضمن نطاق الصلاحيات يعبر عنه بوضوح وأن يضمن خدمة المصلحة العامة؛

**رابعا:** ينبغي أن تملك السلطات التنفيذية والتنظيمية والإشرافية صلاحية ونزاهة وموارد لتنفيذ واجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، والأكثر من ذلك يجب أن تكون قراراتها شفافة وواضحة تماما وفي وقتها المحدد.

**المبدأ الثاني: حفظ حقوق المساهمين**

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين:[4]

---

[1]–علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] REPORT OECD,OECDPRINCIPLES OF CORPORATE GOVERNANCE,OGRANZATION FOR ECONOMIC COOPERATION AND DEVELOPMENT,PARIS;FRANCE,2004,P14

[3]– علاء فرحان طالب وإيمان شيحان المشهداني، نفس المرجع السابق، ص ص 35–36.

[4]– حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2011، ص 66–67.

**أولا:** تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على تأمين أساليب تسجيل الملكية، نقل أو تحويل ملكية الأسهم، الحصول على معلومات الخاصة بالشركة في الوقت وبصورة منتظمة، المشاركة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على حصص من أرباح الشركة.

**ثانيا:** للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتّصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، ومن بينها: التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس الشركة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للشركة، طرح أسهم إضافية، أية تغيرات مالية غير عادية قد تؤدي إلى بيع الشركة.

**ثالثا:** ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعّالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين ومن بينها قواعد التصويت:

- ✓ ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الاجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي سيهدف إيجاد قرارات بشأنها في الاجتماعات؛
- ✓ يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة وإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الاجتماعات العامة على أن توضّح حدود معقولة لذلك؛
- ✓ ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، ويجب أن تعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة، سواء كانت حضورية أو بالإنابة.

**رابعا:** يتعيّن الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي يمكن إعدادها من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها؛

**خامسا:** ينبغي السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية؛

**سادسا:** يجب ضمان الصياغة الواضحة والإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة على الشركات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الاندماج وبيع نسب كبيرة من أصول الشركة، بحيث يتسنّى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم، كما أنّ التعاملات المالية ينبغي أن تُجرى بأسعار مفصح عنها، وأن تتم في ظروف عادية يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين،

**سابعا:** يجب أن لا تستخدم الآليات المضادة للاستحواذ لتخصيب الإدارة التنفيذية ضد المساءلة؛

ثامنا:ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحساب التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

**المبدأ الثالث: المعاملة المتكافئة للمساهمين**

يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم: [1]

**أولا:** يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى الفئة نفسها معاملة متكافئة أي أن يكون لهم نفس الحقوق، وأن لا يتم تمييز أي منهم على حساب الأخر وأن لا يتخذ أي موقف ذريعة لحرمان أي من المساهمين من ذات الحقوق كما يلي:

- ✓ ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئات المساهمين، وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم؛
- ✓ يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم؛
- ✓ أن تكفل العمليات الإجراءات المتصلة بالاجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين.

**ثانيا:** يجب منع تداول الأسهم بصورة لاتسم بالإفصاح والشفافية، خاصة فيما يتصل بتكوين جماعات النفوذ وأصحاب المصالح، وما يتم إجراءه من تحالفات من أجل صنع مراكز قوة، من أجل إحداث توازنات للتصويت في الجمعيات العمومية، وبما يضر بمصالح وحقوق باقي المساهمين

**ثالثا:** ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات او مسائل تمس الشركة، وأن يكون لهم معاملات مع أقاربهم أو ذويهم على الوجه الذي يسفر عن تحيز في قراراتهم، او مس نزاهتهم والتأثير على مسار عمل الشركة.

**المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات**

ينبغي أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدانة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة:[2]

**أولا:** ينبغي أن يعمل في إطار الحوكمة على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

[1] – محسن أحمد الخضيري، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر،2005، ص139.
[2] -وسيلة سعود، مرجع سبق ذكره، ص 24.

**ثانيا:** حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فان اولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم؛

**ثالثا:** ينبغي أن تتاح لأصحاب المصالح فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

**رابعا:** السماح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تحسين مستويات الأداء؛

**خامسا:** يجب أن يكفل لأصحاب المصالح فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بحوكمة الشركات؛

**سادسا:** ينبغي أن يملك أصحاب المصالح أو الممثلون عنهم، الحرية في إبداء أرائهم أو قلقهم إزاء أي عمل غير قانوني أو غير أخلاقي قد يقوم به مجلس الإدارة أو المديرون التنفيذيون أو حتى المساهمون

ولابد ألا تتأثر حقوقهم مع أي انتقادات أو ملاحظات يبدونها.

**المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية**

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات، نظرا لما يمثله من استقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين مع الشركات والأسواق المالية، حيث اهتمت المبادئ بضمان توافر الإفصاح المتساوي وفي الوقت المناسب عن المعلومات المادية وغير المادية، واهتمت بمسؤولية المراجع الداخلي والخارجي عن المعلومات المفصح عنها، وكان من الطبيعي أن تتناول المبادئ الحديثة قابلية المساءلة والمحاسبة للمراجعين الخارجيين والداخليين، مع الإشارة لواجباتهم تجاه الشركة، وأنهم يقومون بممارسة كافة ما تقتضيه العناية والأصول المهنية في عملية المراجعة، ولم يشر إلى ذلك في النسخة الأولى وذلك تأثرا بضغوط الأسواق العالمية عقب قضية شركة انرون وتغير أشهر قوانين الإفصاح في الأسواق العالمية، فنصت مبادئ المنظمة لعام 2004 مبدأ الإفصاح والشفافية، وقد أشارت في ذلك أنه:"ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية وحوكمة الشركات"، وهناك مجموعة من الإرشادات يجب الالتزام بها عند تطبيق هذا المبدأ وأهمها:[1]

**أولا:** يجب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية وإنما يشمل أيضا النتائج المالية والتشغيلية للشركة، وأهداف الشركة، وملكية أسهم الأغلبية وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمعلومات الخاصة بمؤهلاتهم وكيفية اختيارهم وعلاقتهم بالمديرين الآخرين ومدى استقلالهم والأمور الجوهرية المتعلقة بالعاملين وغيرهم من ذوي الشأن والمصالح، وكذلك هياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه؛

[1]-محمد بوطلاعة، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية-من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات**-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2018، ص ص 135-136.

يجب إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة والمراجعة المالية وغير المالية؛

**ثانيا:** يجب إجراء المراجعة السنوية لحسابات الشركة بواسطة مراجع مستقل ومؤهل وذلك بهدف تقديم ضمان خارجي وموضوعي للمجلس والمساهمين يفيد أن القوائم المالية تمثل بالفعل المركز المالي للشركة وأدائها في جميع المجالات الهامة؛

**ثالثا:** يجب أن يقدم مراجعي الحسابات الخارجيين تقاريرهم للمساهمين وعليهم بذل العناية المهنية الحريصة عند القيام بالمراجعة؛

**رابعا:** يجب توفير قنوات لبث المعلومات تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي التوقيت المناسب وبتكلفة اقتصادية وبطريقة تتسم بالعدالة؛

**خامسا:** يجب أن يزود إطار حوكمة الشركات بمنهج فعال يتناول التحليل، ويدعم توصيات المحلل، والوسطاء، وشركات التصنيف، وغيرها من الأطراف التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستثمرين والتي تخلو من تعارض المصالح الذي قد يؤثر على نزاهة التحليل أو توصيات المحلل.

**المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة**

يجب أن يتّبع إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعّالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وان تضمن مساءلته من قبل الشركة والمساهمين:[1]

**أولا:** يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات والنوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛

**ثانيا:** عندما تكون القرارات مختلفة بين المساهمين، فيجب على مجلس تحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين؛

**ثالثا:** يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح؛

**رابعا:** مجلس الإدارة يجب أن يضطلع على مجموعة من الوظائف الأساسية هي:

- ✓ مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط، ووضع أهداف الأداء، مع متابعة التنفيذ وأداء الشركة، كما يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الاستحواذ وبيع الأصول؛
- ✓ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم؛

[1]- طارق عبد العال حماد، **حوكمة المؤسسات( المفاهيم –المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008 ص ص 45-46.

- ✓ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء الإدارة؛
- ✓ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين ومن بين تلك الصور إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء تعاملات لأطراف ذوي الصلة؛
- ✓ ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك وجود مراجع مستقل وإيجاد نظم الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، والالتزام بأحكام القوانين؛
- ✓ متابعة فعالية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة؛
- ✓ الإشراف على عملية الإفصاح والاتصالات.

**خامسا:** يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وان يجري ذلك بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية، حيث:

- ✓ يتعين لن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال عندما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح؛
- ✓ كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسؤوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

### الفرع الثالث: مبادئ OECD/G 20 للحوكمة لسنة 2015

لقد تم بحث مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات في منتدى OECD/G 20 في أفريل عام 2015، واعتمد مجلس منظمة OECD هذه المبادئ في 08 جويلية عام 2015 وبعد هذا قدمت هذه المبادئ لقادة مجموعة الـ 20 في 15-16 نوفمبر 2015 في أنطاليا بتركيا حيث أطلقت عليها مبادئ OECD/G 20 لحوكمة الشركات.

تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة واضعي السياسات على تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي لحوكمة الشركات، وذلك بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية والتنمية المستدامة والاستقرار المالي ويتحقق هذا بتوفر الحوافز المناسبة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين بهذا الشأن، وأهم التعديلات الحاصلة على مبادئ الحوكمة OECD في 2015. [1]

[1]-جليل طريف، **مبادئ الـ OECD / G20 للحوكمة**، أخبار الإتحاد، إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، العدد 11 جانفي 2016، ص ص 3-4.

وهذه المبادئ تتمثل فيما يلي :[1]

**المبدأ الأول: ضمان وجود إطار عام وفعال لحوكمة الشركات**

- ✓ الهدف تعزيز دور الإشراف والإنقاذ لحوكمة الشركات؛
- ✓ زيادة على أهمية الإشراف العام والمستقل في الرقابة؛
- ✓ زيادة حوكمة الجهات الرقابية ذاتها؛
- ✓ تغيير دور البورصات (حيث غالبيتها الآن تحولت إلى شركات خاصة وليست مؤسسات عامة) وتهدف إلى تعظيم الربح وانعكاسات ذلك على الإشراف والإنقاذ في السوق المالي فيما يخص الحوكمة؛
- ✓ إرشادات إضافية فيما يخص تأثير حوكمة الشركات على الشركات المدرجة في عدة أسواق مالية.

**المبدأ الثاني: المعاملة المتكافئة لحقوق المساهمين**

- ✓ الهدف تعزيز حقوق المساهمين وحمايتهم؛
- ✓ إرشادات إضافية حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- ✓ المزيد حول تركز الملكية وانعكاسها على حوكمة الشركات؛
- ✓ المزيد حول شفافية المنتفع النهائي للملكية.

**المبدأ الثالث: المستثمرين المؤسساتيين البورصة والوساطة المالية الأخرى**

- ✓ الهدف إضافة وتقديم فصل جديد في المبادئ بخصوص دور المستثمرين المؤسساتيين وأسواق المال في حوكمة الشركات؛
- ✓ إرشادات إضافية حول دور proxy advisors ومدراء الأصول في حوكمة الشركات، من حيث إيجاد منهج جديد بما يشمل التركيز على تركيبه الرسوم والعمولات وتضارب المصالح؛
- ✓ مواضيع أخرى تشمل الإدراج في الأكثر من سوق مالي وفي أكثر من دولة وانعكاس ذلك على حوكمة الشركات.

**المبدأ الرابع دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:**

الهدف: لتحديث وشمول التطورات الحاصلة في الأدوات الأخرى الصادرة عن OECD، ولكن لم يحصل تغيير كبير على هذا الفصل.

[1] – **هيئة سوق رأس المال الفلسطينية**، التطور الحاصل على الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ماي 2016، ص ص11–13، متاح على الأنترنت: https://www.pcma.ps/Rsearches/Res_Dev_Docs/hawkma_2015.pdf، تم الإطلاع عليه في: 2019/04/04.

أكدت المراجعات ضرورة إدخال متطلبات في حوكمة الشركات تخص الموظفين وأصحاب المصالح، وتحديد دورهم في المساهمة على المدى الطويل في نجاح أداء الشركة.

**المبدأ الخامس الإفصاح والشفافية:**

- ✓ الهدف تأكيد الإفصاح التام والملائم حول جميع الأمور الجوهرية؛
- ✓ العديد من المواضيع مغطاة الآن بموجب معايير IFRS؛
- ✓ تأكيد ازدياد أهمية الإفصاح غير المالي؛
- ✓ الإفصاح حول تعاملات الأطراف ذات العلاقة؛
- ✓ مسؤولية رئيس مجلس الإدارة مقابل مسؤوليات المدير العام؛
- ✓ الجهات الرقابية على المدقق المستقل، وجودة التدقيق والإشراف والرقابة على أعمال التدقيق.

**1. مسؤوليات مجلس الإدارة:**

- ✓ الهدف: لتحديد وتوضيح مسؤوليات مجلس في مواضيع وحالات خاصة؛
- ✓ الرقابة والإشراف على أنظمة إدارة المخاطر؛
- ✓ دور ومسؤوليات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وتحديد لجنة التدقيق وإدارة المخاطر؛
- ✓ جميع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة موصى بها لجميع الشركات مثل لجنة المخاطر.

## خلاصة الفصل:

يعتبر العديد أن مفهوم حوكمة الشركات حديث نسبيا ،بالرغم من أن جذورها قديمة وتعود إلى مشاكل الوكالة الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة، وقد ازداد الاهتمام بها بعد سلسلة من الأزمات والفضائح المالية، وساعدت تلك الظروف في البحث عن مبادئ تضمن السير الحسن وتؤدي إلى تقليل المخاطر، تحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وزيادة القدرة التنافسية، والبحث عن القواعد التي تزيد من ثقة جمهور المستثمرين، وتحقيق أهداف أصحاب المصالح كما بذلت الهيئات والمنظمات الدولية جهود ملموسة في وضع قواعد حوكمة الشركات الخاصة بها وسعيها لمساعدة الدول في تطبيق هذه القواعد.

وقد بات واضحا أن تطبيق هذا المفهوم يحدد بدرجة كبيرة مصير الشركات واقتصاديات الدول كذلك، عليه فان المستثمرين قبل توجيه استثماراتهم يبحثون عن الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات داخلها، والتي تضمن مستوى معينا من الدقة في اتخاذ القرارات والإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

# الفصل الثاني:

## مساهمة الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية

## تمهيد الفصل الثاني

تقوم العديد من الشركات عبر دول العالم بإعداد وتقديم قوائم مالية لصالح المستفيدين من هذه القوائم حيث اهتم المحاسبون بإعداد القوائم المالية، لأنها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومة المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات الاقتصادية عند اتخاذهم قرارات رشيدة، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للشركة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للشركة من خلال الميزانية وأدائها المالي، وكذلك تدفقاتها النقدية، ويمكن أيضا من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها الشركة، لهذا تعتبر القوائم المالية الممثلة في الميزانية وحساب النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية.

وتعتبر الجودة الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة الشركة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم، إذ تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الآليات لتفعيل وتطبيق هذه الآليات في تحقيق الجودة وإرساء الثقة والمصداقية في القوائم المالية للشركة، سواء كانت هذه الآليات داخلية أو خارجية وسنتناول خلال هذا الفصل ثلاث مباحث:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية.
- ✓ المبحث الثاني: جودة القوائم المالية:(الأبعاد والأسس).
- ✓ المبحث الثالث: أهمية الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية.

# المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القوائم المالية

تعد القوائم المالية ذات أهمية بالغة لمجموعة من المستخدمين الداخليين والخارجيين من خلال تقديم قوائم ذات معلومات هامة تخدمهم، حيث تتمثل هذه القوائم في خمسة عناصر رئيسية وهي الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق الكشوف المالية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث لماهية القوائم المالية، وظائف ومستخدمي القوائم المالية وأنواع هذه القوائم.

## المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

يعتبر إعداد وعرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، حيث تعتبر تلك القوائم ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة كما لها أهداف تسعى لتحقيقها.

### الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

القوائم المالية: هي عبارة عن مجموعة من البيانات المالية الخاصة بشركة ما، وتحتوي غالبا على معلومات عن الدخل، والميزانية العمومية، والأرباح والتدفقات النقدية، وتعد هذه القوائم من الأنشطة التي تطبقها كافة الشركات وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ المحاسبة.[1]

وتعرف أيضا القوائم المالية بأنها: المنتج النهائي للمعلومات المالية التي يتم استخراجها بعد المعالجة وذلك عبر النظم المعلوماتية من قبل إدارة الشركة، خلال فترة زمنية معينة، والتي أعدت بالطرق المتعارف عليها.[2]

وفي تعريف آخر هي: إعطاء الإدارة الفرصة لتمد ملاك المشروع بمعلومات تفصيلية عما تقوم به نيابة عنهم، وهذا ما يساعد على خلق روح التفاهم بين الإدارة والملاك، وعلى إظهار حسن نوايا الإدارة وما تبدله من مجهودات ومن ثم يعطي جوا من الثقة يمكن الإدارة من أن تؤدي واجبها بطريقة مرنة فيها روح المبادرة.[3]

وتعرف كذلك: القوائم المالية عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة تعطي هذه القوائم ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه الشركة على المدى القصير والمدى البعيد، فهي الناتج النهائي والأساسي في العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، تنشأ عن إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية

[1] –مجد خضر، على موقع الأنترنت:
www.mawdoo3.com
تاريخ التصفح (2019/02/23)

[2] –حسين آل عزاوي، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، الأردن، 2007، ص45.

[3] – سامي محمد الوفاء، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص93.

وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات، توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.[1]

وفي تعريف أخر: القوائم المالية هي وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بشكل مقارن بين الدورة الجارية والدورة السابقة لها إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية الداخلية، وقد حدد المعيار المحاسبي IAS1 والنظام المحاسبي المالي عدد القوائم المالية بخمسة قوائم وهي الميزانية وجدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية، بعد أن كان عددها في المخطط الوطني المحاسبي سبعة عشر قائمة ختامية.[2]

ومنه نستخلص أن القوائم المالية هي عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية، التي تم التوصل إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات المتنوعة، كما أنها تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، والوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية.

**الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية**

تهدف القوائم المالية إلى تزويد معلومات عن نتيجة النشاط والمركز المالية، التدفقات النقدية، والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بشركة معينة لمستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ويعرض الحجاوي وآخرون هذه البيانات المالية حسب المعيار الدولي رقم1: "البيانات المالية هي عرض مالي منظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها".

وتتلخص أهداف القوائم المالية كالآتي:[3]

1. تزويد المعلومات التي يفترض أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمتوقعين في المستقبل أو الدائنين والمقرضين، وبعض الوحدات الحكومية كقسم الضريبة وسوق الأوراق المالية وغيرها من الأطراف المهتمة بالقوائم المالية، لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛
2. تزويد المعلومات التي تساعد الأطراف المعنية (الذين لهم مصلحة في أمور الشركة) من القيام بتقييم مبالغ وتوقيت درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المستقبلية؛
3. تزويد المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية (الأصول) للشركة والالتزامات المرتبطة بهذه الموارد والتغيرات التي حصلت فيها؛

[1] – ____ ، القوائم المالية، **إضاءات**، نشرة توعوية، العدد9، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ص4.

[2] –بن ربيع حنيفة وآخرون، **الواضح في الحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS**، منشورات كليك، الجزء الأول، الجزائر، دون سنة نشر ص39.

[3] – طلال الحجاوي وسالم الزوبعي، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص18–19.

4. تزويد مستخدمي القوائم المالية والبيانات المتعلقة بها بالمعلومات المفيدة لأغراض المقارنة والتنبؤ وتقييم القوة الإدارية للشركة أي قياس الأداء التشغيلي للشركة؛
5. تزويد المعلومات المفيدة عن المصادر المختلفة للنقدية وأوجه استخدامها؛
6. تزويد المعلومات التي تساعد في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للشركة بفاعلية من أجل التوصل إلى تحقيق أهداف الشركة؛
7. تزويد المعلومات الحقيقية والتفسيرية حول العمليات والأحداث الأخرى، التي تكون مفيدة لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم القدرة الإدارية للشركة، من خلال الملاحق والجداول المرفقة بالقوائم المالية والتي عادة ما تتضمن تفسيرات وإيضاحات، تساعد مستخدمي هذه القوائم على تفهم المعلومات والبيانات المالية الواردة فيها.

**الفرع الثالث: أهمية القوائم المالية**

ظهرت أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية، وذلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية:[1]

- ✓ قدرة المشروع على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي)، وتوقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه؛
- ✓ القدرة على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدره المشروع على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة، مثل المرتبات وسداد الفواتير والفوائد على القروض وتوقيتاتها ورد الديون في مواعيدها والوفاء بتوزيعات الأرباح للمساهمين؛
- ✓ ربحية المشروع بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها؛
- ✓ التغير في الموقف المالي للشركة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المشروع المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.

## المطلب الثاني: وظائف ومستخدمي القوائم المالية

للقوائم المالية وظائف عديدة من بينها قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع ولها مستخدمون من بينهم الإدارة والجمهور، كل جهة لها مصلحة من هذه القوائم وسنتطرق لذلك فيما يلي:

**الفرع الأول: وظائف القوائم المالية**

تتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي:[2]

1. قياس الأصول التي تقع في ملكية المشروع؛

[1]–سيد عطا الله السيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص192.

[2]–سيد سالم عرفة، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص412.

2. قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي يملكها المشروع ( وهي الخصوم وحقوق أصحاب رأس المال)؛
3. قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال؛
4. ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة؛
5. تصنيف التغيرات المشار إليها على الوجه الآتي:
   - ✓ الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر ؛
   - ✓ التغيرات الأخرى في الأصول والخصوم وحقوق رأس المال؛
6. التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدة العامة للقياس المالي؛
7. إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المشروع وخصومه وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

**الفرع الثاني: مستخدمي القوائم المالية**

هناك مجموعة مختلفة تهتم بقراءة القوائم المالية، وكل مجموعة لها هدف معين يختلف عن هدف المجموعات المختلفة الأخرى، فكل جهة لها مصالحها الخاصة ولها وجهة نظرها الخاصة، وقد تركز على بيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم وهي كالتالي:

**1. المستثمرون والمقرضون:**

يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمون أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.

ويهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها. [1]

**2. الإدارة:**

القوائم المالية تساعد الإدارة بشكل رئيسي في عملية التخطيط المالي والرقابة وتقييم الأداء، ففي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التقديرية الشاملة الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات والإنتاج والتدفقات النقدية، حيث تشكل المبيعات نقطة البداية في إعداد الموازنة التقديرية الشاملة، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء فتستطيع الإدارة الإجابة على كثير من الأسئلة التي تساعد في اتخاذ قراراتها، فمثلا تستطيع الإدارة معرفة مستوى أدائها عن طريق مقارنة

[1]– أحمد طرطار وعبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد scf**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع المحمدية، الجزائر، 2015، ص 199.

ذلك الأداء مع نظيراتها في الصناعة نفسها، كما تستطيع مقارنة مستوى مبيعاتها من فترة إلى أخرى وحصتها في السوق.[1]

### 3. الموردون والعملاء:

يهتم الموردون بالمعلومة المالية لأنها تمكنه من تحديد ما إذا كانت مبالغهم المستحقة سيتم سدادها عند موعد الاستحقاق، أما بالنسبة للزبائن (العملاء) فهم يهتمون بالمعلومة المحاسبية( القوائم المالية) من أجل معرفة استمرارية المؤسسة، خصوصا عندما تكون لديهم علاقات معها على المدى الطويل، أو أنهم مرتبطون معها.[2]

### 4. الجهات الحكومية:

نتيجة للظروف الاقتصادية العالمية، فقد تزايد اهتمام الحكومات في مختلف الدول بالقوائم المالية للمشروعات وأصبحت الجهات الحكومية من أهم المجموعات التي تهتم بقراءة القوائم المالية المنشورة أو بقراءة قوائم مالية خاصة يعدها المشروع لهذه الجهات لتفي باحتياجاتها، من بيانات ترغب في الاطلاع عليها، ومن أمثلة الجهات الحكومية التي تهتم بالحصول على المعلومات المالية عن المشاريع مصلحة الضرائب، إدارة التعبئة العامة والإحصاء، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة العمل...الخ إن المسؤوليات الملقاة على عاتق كل جهة من هذه الجهات الحكومية وطبيعة المعلومات التي ترغب في الحصول عليها عن أحوال المشروع المالية والإنتاجية قد تختلف من وقت لآخر بحسب ظروف الوقت الذي تعمل فيه هذه الهيئات.[3]

### 5. الجمهور:

المؤسسات تؤثر على الرأي العام بطرق مختلفة على سبيل المثال بإمكانها المساهمة بصورة جوهرية في الاقتصاد المحلي، وبطرق عديدة، خصوصا بتوفير فرص عمل وبربط أو رعاية زبائنها بموردين محليين القوائم المالية يمكن أن تساعد الجمهور، بمنحه معلومات حول الاتجاهات والتطورات الأخيرة لازدهار المؤسسة ومدى أنشطتها.[4]

ولذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة، وتستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية

---

[1]- فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 53-54.

[2]- بلخير بكاري، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص ص 11- 12.

[3]- عمر السيد حسين، **تطور الفكر المحاسبي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص72.

[4]- بلخير بكاري، نفس المرجع السابق، ص12.

والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، وتعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين افتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المستخدمين حيث إن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات، وعادة ما يقع على عائق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للشركة، وتهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط، واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها.[1]

ويبين الشكل التالي المجموعات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية:

**الشكل رقم (2-1): رسم تخطيطي يوضح أهم مستخدمي القوائم المالية**

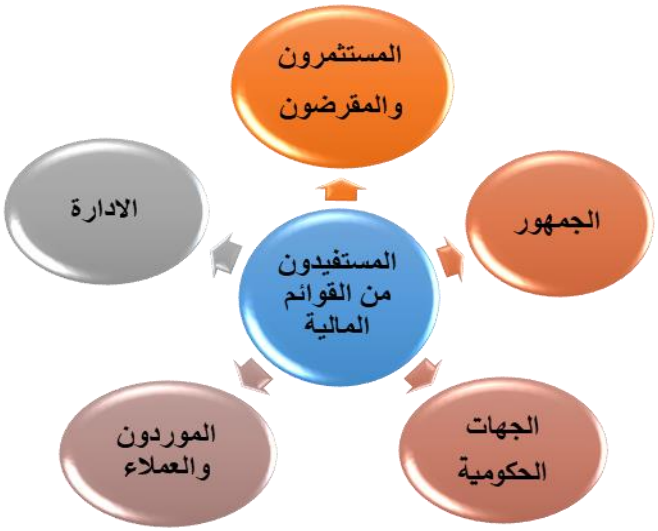


**المصدر**: إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق شرحه.

## المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية

إن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية، ومن أهمها ما يلي:

- ✓ الميزانية؛
- ✓ حساب النتائج؛
- ✓ قائمة تدفقات الخزينة؛
- ✓ جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ✓ ملحق الكشوف المالية.

[1]-أمين السيد احمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص 46-47.

## الفرع الأول: الميزانية وحساب النتائج

### أولا: الميزانية

تمثل الميزانية أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة زمنية نظرا لأهمية البيانات المالية، التي تتضمنها ولأصحاب الشركة أو للمستفيدين منها مثل: البنوك والمقرضين والمستثمرين وغيرهم، لذلك يجب أن تعد بصورة صادقة وصحيحة ودقيقة لكي تعبر عن الميزانية المالية للمؤسسة في تاريخ إعدادها.

#### 1. تعريف الميزانية

تعرف الميزانية على أنها: توضيح لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص (طبيعي أو معنوي) ذمة تتألف من عناصر موجبة وعناصر سالبة: " تحتوي الميزانية على عمودين، الأول للسنة الجارية والثاني مخصص للسنة السابقة (تحتوي على الأرصدة فقط) وتتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.[1]

كما توضح أيضا بأنها قائمة تتضمن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية (الحسابات الحقيقية والحسابات الشخصية) في تاريخ معين، ويطلق على هذه القائمة بالميزانية العمومية، وتتضمن الميزانية جانبين: الجانب الأيمن ويتضمن الأصول والجانب الأيسر ويتضمن الالتزامات وحقوق الملكية،(أنظر إلى الملحق رقم 1). [2]

#### 2. مكونات الميزانية:

##### أ. الأصول:

تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول وإمكانية المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى الشركة، ويمكن أن تكون كذلك لمشاركتها في العملية الإنتاجية من النشاطات التشغيلية للشركة، كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحويل إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجية، وتستخدم الشركة أصولها عادة لإنتاج سلع أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء، ولأن هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه

[1] – جمال معتوق، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، مجمع GIPLAIT (وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف) للفترة 2014-2015**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد48، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2017، ص5.

[2] –خالد جمال جعارات وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص35.

الرغبات فإن العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك، وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للشركة وهي وتتكون من أصول ثابتة وأصول متداولة.[1]

- ✓ الأصول المتداولة (الموجودات المتداولة): وهي النقد والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال أقل من سنة وعلى هذا فهي تشمل: النقد، الحسابات المدينة (النقد الذي سيتم تحصيله من العملاء وغيرهم، المخزون، أوراق مالية (أسهم وسندات) تملكها الشركة.[2]
- ✓ الأصول الثابتة: وهي عبارة عن أصول لا تتحول إلى نقدية بسرعة وسهولة من خلال العمليات اليومية العادية للشركة، وتم استغلال هذه الأصول لمدة تزيد عن فترة محاسبية واحدة (سنة) مرتبطة بالعمر الإنتاجي للأصل الثابت، وتعبر الأصول الثابتة عن الجانب الأساسي لممتلكات الشركة والتي على أساسها تعتمد التدفقات النقدية الداخلية (الإيرادات والأرباح) ومن هذه الأصول الأراضي، المباني والأثاث والآلات...الخ.[3]

**ب. الخصوم:**

تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للملكيات الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالسنة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.[4]

وتعرف بأنها تضحيات متمثلة في المستقبل بمنافع اقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لوحدة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى مستقلة نتيجة لصفقات وأحداث ماضية.[5]

- ✓ الخصوم المتداولة: تعرف الخصوم المتداولة بأنها الالتزامات التي من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للشركة، وهي الالتزامات التي يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة والتي يجب تسويتها خلال 12 شهرا بعد تاريخ الميزانية.[6]
- ✓ الخصوم غير المتداولة: هي الالتزامات غير المتداولة الثابتة أو طويلة الأجل وهي الالتزامات التي سوف تسددها الشركة على المدى البعيد مثل الديون طويلة الأجل.[7]

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص86

[2] – عاشور بدار وهشام ذبيح، **آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة** ، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 3، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص24.

[3]– عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص ص73–74.

[4] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008، ص13.

[5]– علاء رزة، **المحاسبة في ظل حوكمة الشركات**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2014، ص ص69–70.

[6]– طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص17.

[7] – عاشور بدار وهشام ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص24.

**ج. حقوق المساهمين:**

تشمل رأس المال الذي دفعه المساهمين عند شرائهم أسهم الشركة مضافا إليه الأرباح المرحلة أو (المحتجزة أو المستبقاة) والاحتياطات، يلاحظ أن أرباح الشركة يتم توزيع جزء منها ويتم احتجاز ما يتم استثماره في الشركة، وبالتالي فحقوق المساهم تشمل ما دفعه للشركة مقابل السهم (القيمة الإسمية) مضافا إليها ما تم احتجازه من أرباح.

أو إن حقوق المساهمين تساوي الفرق بين الأصول والالتزامات، فلو كانت الالتزامات تساوي صفر على سبيل المثال فإن حقوق المساهمين تساوي جميع الأصول، وبالتالي فإن زيادة الفرق بين الالتزامات عن الأصول في نهاية العام عن العام السابق يعني تحقيق أرباح.[1]

**ثانيا: حساب النتائج**

**1. تعريف حساب النتائج**

يوضح حساب النتائج كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات الشركة وأرباحها وخسائرها لمدة محددة من الزمن، وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة، بل بعضها بنشر قوائم مالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية.

إن المعادلة الرئيسية لقائمة الدخل هي صافي الدخل وأحيانا يطلق عليها صافي الربح والتي تحسب من الفرق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي التكاليف خلال فترة زمنية محددة.[2]

حسب SCF يتم عرض حساب النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديم بيانات ملحقة توضح النتائج المدمجة، كما يسمح بظهور البنود غير العادية في حساب النتائج، وهو نفس العرض الوارد في المعيار الدولي (IAS1)، لكن هذا الأخير ألغى مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل.[3]

**2. مكونات حساب النتائج والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها**

يتكون جدول حساب النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء ولقد عرفها النظام المحاسبي المالي كما يلي:[4]

---

[1] – عاشور بدار وهشام ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] – أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص66.

[3] –مسعود دواسي و محمد الهادي ضيف الله ، **المحور الثاني مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية مقارنة النظام المحاسبي SCF بالمعايير الدولية المحاسبية (IAS/IFRS) لقياس وتقييم بنود القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي لمواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمرجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة، 13-14 ديسمبر، 2011، ص 644.

[4] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ،العدد 27، مرجع سبق ذكره، ص13.

أ. **المنتوجات:** تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل، أو زيادة في الأصول، أو انخفاض في الخصوم، كما تمثل المنتوجات استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

ب. **الأعباء:** تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الاهتلاكات أو الاحتياطات وخسارة القيمة المحددة بموجب قرار الوزير المكلف بالمالية.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات يستوجب إظهارها في حسابات النتائج وهي:[1]

- ✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛
- ✓ منتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- ✓ أعباء المستخدمين؛
- ✓ الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- ✓ المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛
- ✓ نتيجة الأنشطة العادية؛
- ✓ العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛
- ✓ أعباء الفوائد وما شبهها؛
- ✓ الحصص المستلمة؛
- ✓ الأتعاب والعمولات المقبوضة والمدفوعة؛
- ✓ المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن سندات حسب كل فئة منها؛
- ✓ الأعباء والمنتوجات المتعلقة بعمليات صرف،
- ✓ منتوجات الاستغلال الأخرى؛
- ✓ خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة والغير القابلة للاسترداد؛
- ✓ أعباء الإدارة العامة؛
- ✓ أعباء الاستغلال الأخرى.

[1] – **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، ص ص 23– 24.

لقد حدد النظام المحاسبي طريقتين لعرض حسابات النتائج في كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم هما:[1]

- ✓ حسابات النتائج حسب الطبيعة
- ✓ حسابات النتائج حسب الوظيفة.

أ. **حساب النتائج حسب الطبيعة:** يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات مشتريات البضائع....) وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، (انظر إلى الملحق رقم2).

ب. **حساب النتائج حسب الوظيفة:** يقوم على مقاربة تحليلية للمؤسسة بحيث ترتب الأعباء حسب وظائف المؤسسة وهذا ما يسمح بالحصول على تكاليف الإنتاج، وأسعار التكلفة والأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات الأساسية،(انظر إلى الملحق رقم3).

## الفرع الثاني: جدول سيولة الخزينة

### أولا: مفهوم جدول سيولة الخزينة

إن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هي القائمة الثالثة بعد كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) وقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر أو جدول حساب النتائج) والتي أصبح إعدادها لازما على الشركات لأنها جزء لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة.

تساعد قائمة التدفقات النقدية على التعرف على الأوضاع المالية للشركة موضوع التحليل، وتأتي أهمية قائمة التدفقات في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الشركة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر، لكونه يشكل تدفقا نقديا داخل وخارجا منها، كما أن تقسيم هذه التدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة تساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة الشركة على توليد النقد وهو العنصر الذي يستخدم في تسديد الالتزامات وتمويل التوسعات وتوزيع الأرباح سواء في المدى القصير أو المدى الطويل.[2]

[1]–محمد سامي لزعر، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص 47–50.

[2]– فيصل محمود الشواورة، **مبادئ الإدارة المالية إطار نظري محتوى علمي (التمويل، الاستثمار، التخطيط، التحليل المالي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2013، ص279.

**ثانيا: مكونات جدول سيولة الخزينة**

**1. الأنشطة التشغيلية:**

تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد قروضها، وللمحافظة على قدرتها التشغيلية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وتمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، وتفيد المعلومات التاريخية المتعلقة بالمكونات الرئيسية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إذا ما تم استخدامها مع المعلومات الأخرى لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية.

يتم توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيرادات الشركة، ولذلك فإنها تنتج عن العمليات والأحداث الأخرى التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي: [1]

أ. المتحصلات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
ب. المتحصلات النقدية الناتجة عن منح حقوق امتيازات، الرسوم والعمولات، وغيرها من الإيرادات؛
ج. المدفوعات النقدية للموردين مقابل الحصول على السلع أو الخدمات؛
د. المدفوعات النقدية للعاملين أو نيابة عنهم؛
هـ. المتحصلات والمدفوعات النقدية لشركة التأمين في صورة أقساط أو مطالبات تعويض أو أية مزايا ينتج عن بوليصات التأمين؛
و. المدفوعات النقدية كضرائب أو أية ضرائب مستردة إلا إذا كانت خاصة مباشرة بأنشطة استثمارية أو تمويلية؛
ز. المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بعقود محتفظ بها للتعامل أو الإيجار.

ورغم أن بعض العمليات كبيع أصل ثابت، قد ينتج عنها مكاسب أو خسائر يتم تضمنيها في صافي الربح أو الخسارة، إلا أن النقدية الناتجة عن مثل هذه العمليات تعتبر متعلقة بالأنشطة الإستثمارية.

أما في حالة احتفاظ إحدى المنشآت بأوراق مالية أو قروض لأغراض التعامل أو التجارة فيها فإنها تعتبر مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، لذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق يجب أن تبوب كتدفقات نقدية متعلقة بالأنشطة التشغيلية، وقياسا على ذلك فإن القروض والسلف

[1] **المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام 1992)، قائمة التدفقات النقدية**، ص ص 5- 6على موقع الأنترنت:
WWW.infotechaccountants.com تاريخ التصفح 2019/04/10

التي تقدمها الشركات تبوب عادة ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات.

**2. الأنشطة الاستثمارية:**

الجزء الثاني من جدول سيولة الخزينة يبن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية مثل الإقراض بضمانات أو بدون ضمانات، التحصيلات من القروض، شراء وبيع الأصول الثابتة، شراء استثمارات طويلة الأجل.[1]

وترجع أهمية التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية في قسم منفصل بالقائمة وترجع إلى أن تلك التدفقات النقدية توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح وتدفقات نقدية مستقبلية، وفيما يلي بعض الأمثلة على التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:[2]

أ. المدفوعات النقدية لشراء الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات ملموسة أو غير ملموسة والموجودات طويلة الأجل الأخرى، وتشمل هذه المدفوعات أية نفقات تتحملها الشركة في سبيل التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة؛

ب. المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة الملموسة وغير الملموسة؛

ج. المدفوعات النقدية لشراء أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو للدخول في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المدفوعات لشراء أوراق مالية بغرض التعامل أو الاتجار فيها)؛

د. المتحصلات النقدية من بيع أدوات حقوق الملكية أو القروض التي تصدرها الشركات الأخرى أو حصص في مشروعات مشتركة (ولا يشمل ذلك على المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تعتبر ضمن مكونات النقدية، وكذلك المتحصلات النقدية من بيع أوراق مالية تم شراؤها بغرض الاتجار فيها)؛

هـ. القروض والسلف المقدمة لأطراف أخرى (ولا يشمل ذلك على القروض والسلف التي تقدمها الشركة المالية)؛

و. المتحصلات النقدية الناتجة عن سداد الغير للقروض والسلف للمنشأة (ولا يشمل ذلك القروض والسلف الخاصة بالشركات المالية)؛

ز. المدفوعات النقدية الناتجة عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة الخيارات والمبادلات والمقايضات ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الإحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية؛

---

[1] – فايز سليم حداد، مرجع سبق ذكره، ص41.

[2] – **المعيار المحاسبي الدولي السابع**، مرجع سبق ذكره، ص7.

ح. المتحصلات النقدية عن العقود المستقبلية، العقود الآجلة الخيارات والمبادلات والمقايضات، ويستثنى من ذلك العقود التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة، كما يستثنى أيضا العقود التي تصنف ضمن الأنشطة التمويلية.

### 3. الأنشطة التمويلية

أما بالنسبة للجزء الخاص بالتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كشف التدفقات النقدية فيشمل الأنشطة المتعلقة ببيع وإعادة شراء الأسهم العادية أو الممتازة كما يشمل إصدار (بيع) سندات دين طويلة الأجل أو سدادها، فضلا عن إصدار أو سداد أوراق الدفع قصيرة الأجل، كما تشمل دفع توزيعات أرباح الأسهم العادية أو الممتازة أو كلاهما.[1]

يعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية في قسم منفصل من القائمة مفيدا في التنبؤ بالحقوق والمطالبات المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية من قبل مقدمي الأموال للمشروع، ومن أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:[2]

أ. النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية؛
ب. المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للشركة إصدارها؛
ج. النقود الناشئة عن السندات أو القروض أو كمبيالات والرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الآجل؛
د. المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة ؛
هـ. النقدية المدفوعة بواسطة المستأجر من أجل تخفيض التزامات عن موجودات مستأجرة ناتجة عن عقد إيجار تمويلي.

### ثالثا: خطوات إعداد جدول سيولة الخزينة

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بإتباع الخطوات التالية:[3]

أ. تحديد التغير في النقدية: حيث يتم إيجاد النقد بمقارنة رصيد النقدية في ميزانيتي عامين مختلفتين؛
ب. تحديد النقدية في الأنشطة التشغيلية: حيت يتم تحليل الدخل للسنة الجارية بالإضافة إلى الميزانيات المقارنة؛

---

[1] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[2] **المعيار المحاسبي الدولي رقم 7**، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8.

[3] – عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2005، ص ص 284-285.

ج. تحديد النقدية في الأنشطة الاستثمارية: حيث يتم تحليل بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانيات المقارنة والمعلومات التي تم جمعها؛

د. تحديد النقدية في الأنشطة التمويلية: حيث يتم تحليل بنود الميزانيات المقارنة والمعلومات المأخوذة من دفتر الأستاذ العام.

ومن الجدير بالذكر أن تحديد النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن أن يتم بطريقتين نوضحهما فيما يلي:

1. الطريقة المباشرة: وفقا لهذه الطريقة يتم حصر بنود النقدية المقبوضة من الأنشطة النقدية وحصر بنود النقدية المدفوعة للأنشطة التشغيلية وإيجاد الفرق بينهما واعتباره صافي التدفق النقدي في الأنشطة التشغيلية، أي أننا نتجاهل صافي الربح في الطريقة المباشرة ونقوم بإيجاد صافي التدفقات النقدية التشغيلية مباشرة، (انظر إلى الملحق رقم 4).
2. الطريقة غير المباشرة: وفقا لهذه الطريقة يتم التعديل على صافي الربح المحاسبي لتحويله إلى صافي التدفقات النقدية في الأنشطة التشغيلية وذلك باستبعاد الإيرادات والمصاريف التي تؤثر في صافي الربح ولكنها لا تمثل عناصر نقدية أي أنها لا تؤثر على النقدية لا بالزيادة ولا بالنقصان، ( أنظر إلى الملحق رقم 5 ).

## الفرع الثالث: جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية

### أولا: جدول تغير الأموال الخاصة

هي حلقة الربط بين حساب النتائج وبين الميزانية، ولكن مع تعدد المصادر في تغير الأموال الخاصة يتوجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره، ولقد تم إصدار هذه القائمة لأول مرة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية سنة 1997، تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة بإفصاحها عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.[1]

[1] –فايز زهدي الشلتوني، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2005، ص23.

## 1. تعريف جدول تغير الأموال الخاصة:

هي قائمة تتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.[1]

كما تعرف على أنها: "جدول تغير الأموال الخاصة يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.[2]

وتعرف أيضا على أنها: "القائمة التي توضح مكونات استثمارات الملاك الشركاء والمساهمين ومصادر التغيرات في حقوقهم".[3]

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[4]

- ✓ النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- ✓ تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحها، الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛
- ✓ المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- ✓ عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- ✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

## 2. بنود قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة:[5]

أ. التغيرات في رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع لرأس المال المساهم به من البنود الآتية:

- رأس المال القانوني: يمثل القيمة الإسمية للأسهم أو قيمة الحصص؛
- رأس المال الإضافي: يشمل علاوة الإصدار أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية لرأس المال الممنوح كهبة وأسهم الخزينة.

وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع ما يلي:

---

[1]– خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية** ، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص97.

[2]– **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 19، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[3]– رضوان حلوة حنان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ، 2009، ص22.

[4]– أحمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار حموصة، الجزائر، 2012، ص ص177–178.

[5]–أمين راشدي ، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018، ص ص47–48.

- ✓ زيادة رأس المال في صورة استثمارات إضافية يقدمها الملاك أو المساهمون، حيث تكون الزيادة في صورة نقدية أو عينية وتكون أحيانا عن طريق تسديد الملاك لبعض التزامات المؤسسة مباشرة بدلا عنها؛
- ✓ تخفيض رأس المال وتكون في حالة توزيعات رأس المال ويتم التوزيع من رأس المال المدفوع.

ب. التغيرات في الأرباح المحتجزة (رأس المال المكتسب):

تمثل الأرباح المحتجزة الأرباح المحققة وغير موزعة تاريخ إعداد الميزانية ( نتائج رهن التخصيص) ويمثل رقم رأس المال المكتسب الحد الأقصى الذي يمكن توزيعه في شكل عائد على الاستثمار وذلك حتى تتم المحافظة على رأس المال المدفوع كضمان عام للدائنين.

إن التغيرات في رأس المال المكتسب ترجع إلى ثلاثة مصادر هي:

- ✓ رصيد الأرباح المحتجزة أول الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة كتصحيح أخطاء سنوات سابقة؛
- ✓ توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة؛
- ✓ صافي الربح الشامل (الخسارة) حسبما تظهر ميزانية الدورة الجارية.

ج. التغيرات في رأس المال المحتسب:

رأس المال المحتسب يمثل تسويات رأسمالية لم تحقق بعد حتى تاريخ إعداد الميزانية، ومن أهم مصادر التغير فيه نذكر:

- ✓ مكاسب أو خسائر إعادة التقييم؛
- ✓ مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة؛
- ✓ مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الدورة.

**ثانيا: ملحق الكشوف المالية:**

عرفت ملاحق القوائم المالية على أنها:

يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث إن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات).[1]

[1]– معتصم دحو، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (FRS/AIS) بالجزائر :(النظام المحاسبي المالي الجديد )**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأقليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(FRS/AIS)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 –15 أكتوبر، 2009، ص118.

تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج خاصة بالقوائم المالية، كما تحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات والفروع والشركة الأم، التحويلات ما بين الفروع والشركة الأم.[1]

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط التالية متى كانت تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:[2]

- ✓ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة مفسرة ومبررة)؛
- ✓ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- ✓ المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم، وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- ✓ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية؛
- ✓ إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير إن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملوا الكشوف المالية.

[1]– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر، 2008، ص81.

[2]– محمد رمزي جودي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد6، المجلد2 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص ص80–81.

## المبحث الثاني: جودة القوائم المالية (الأبعاد والأسس)

تعتبر القوائم المالية العصب الرئيسي لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما أنها تمثل عنصر الربط بين الشركات وفروعها، حيث تعتمد القرارات فيها على جودة المعلومة المحاسبية من خلال القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم جودة القوائم المالية وأهم المعايير والعوامل المؤثرة على جودتها، وكذلك شروط تحقيق جودة هذه القوائم.

### المطلب الأول: مفهوم جودة القوائم المالية

نستعرض من خلال هذا المطلب تعريف الجودة وجودة القوائم المالية والخصائص النوعية لهذه القوائم.

#### الفرع الأول: تعريف الجودة

هناك عدة تعاريف للجودة نذكر منها:

تعرف الجمعية الأمريكية للجودة على أنها: الهيئة أو الخصائص الكلية لسلعة، أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة وضمنية.[1]

عرفت المنظمة الدولية للتقييس الجودة بأنها: الدرجة التي تشبع الحاجات والتوقعات الظاهرية والضمنية من خلال حملة الخصائص الرئيسية المحددة مسبقا.[2]

وقد عرفها DEMING بأنها: "أنظمة غير المعيب والتي تؤثر مباشرة في الاحتياجات الحالية والمستقبلية للزبائن".[3]

كما تعرف أنها: الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة، مما يمكن المستثمرون من اتخاذ القرارات.[4]

#### الفرع الثاني: تعريف جودة القوائم المالية

يمكن تعريف جودة القوائم المالية بأنها تعبر بصورة حقيقية لواقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومحددة دون تفخيم وبواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الإجراءات أو القرارات المتخذة، وهناك الكثير من المفاهيم والمصطلحات الموافقة لجودة القوائم المالية منها حوكمة الشركات ومنها

---

[1]–رعد عبد الله الطائي وعيسى قدادة، **إدارة الجودة الشاملة، الطبعة العربية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 ص29.

[2]– محمد عبد الوهاب العزاوي، **إدارة الجودة الشاملة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 15.

[3]– حيدر علي مسعود، **إدارة تكاليف الجودة استراتجيا**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص23.

[4]– طلال محمود علي الحجاوي ومحمد أل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015، ص95.

غش الإدارة وكلها تصب في معنى واحد ألا وهو مصداقية القوائم المالية وخلوها من التلاعب لصالح إدارة الشركة.[1]

## الفرع الثالث: خصائص جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية

يوضح الشكل أدناه خصائص جودة المعلومة المحاسبية في القوائم المالية:

**الشكل رقم(2-2): مخطط يوضح خصائص القوائم المالية**

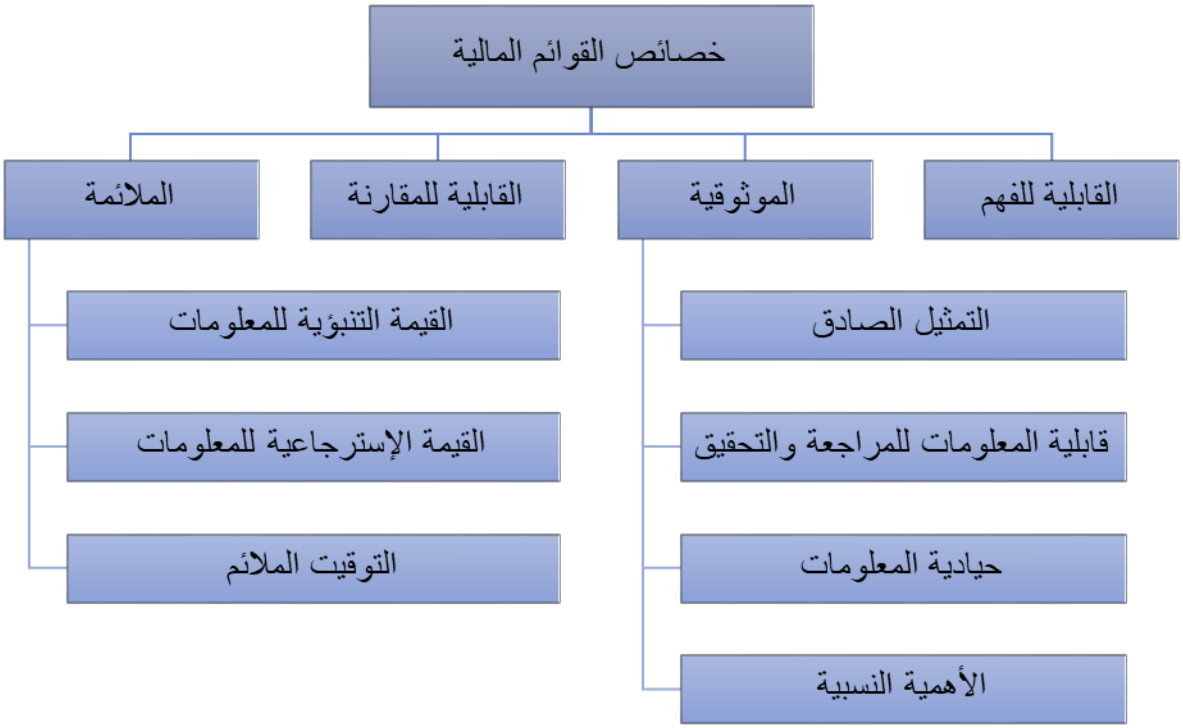


**المصدر**: من إعداد الطالبتين بناءا على المعلومات السابقة.

### أولا: القابلية للفهم (الوضوح)

إنّ أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة في القوائم المالية هي جاهزية قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، ولهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى غير معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، أي تعني أن المعلومات المالية يجب عرضها بطريقة يمكن المستخدمين من فهمها، فهي من ناحية تتطلب أن تكون

[1]- عدي صفاء الدين فاضل وفيحاء عبد الخالق محمود، **قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية**، مجلة دراسات إدارية العدد 4، المجلد 7، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص15.

معروضة بوضوح بعيدا عن التعقيد، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة التي تمكنهم من فهم المعلومات التي وردت في القوائم.[1]

**ثانيا: الموثوقية**

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها، وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الإقتصادية، وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية لقرائها.[2]

إضافة لذلك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن خاصية الموثوقية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية التالية:[3]

1. **التمثيل الصادق:** وتعني تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا، بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا فلابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، وليس هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس، على أساس هذه الخاصية وبعبارة أخرى يتعذر تحديد مدى مطابقة المعلومات المستخرجة وفقا لأسلوب معين من أساليب القياس للواقع، فلابد من معرفة الظروف التي تحيط بكل حالة قبل تقدير مدى الاعتماد على الأسلوب المستخدم للقياس في تلك الحالات بالذات.
2. **قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:** يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر، مستقل عن الشخص الأول، بتصنيف نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوفر فيها مدة الخاصية بحيث يمكن التثبيت منها وإقامة الدليل على صحتها، غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتصفا بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات المالية أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا، يرجع السبب في ذلك أن المادة التي تخضع لهذا القياس لا يمكن تحديدها تحديدا حاسما.

---

[1]– إسماعيل علون و عبد الحليم سعيدي ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي عند إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص9.

[2]– حسين القاضي و مؤمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ، عمان، الأردن، 2008، ص274.

[3]– هواري سويسي و بدر الزمان خمقاني، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي** الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011، ص ص 14-15.

3. **حيادية المعلومات:** يقصد بحيادية المعلومات عدم التحيز لفئة معينة، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالوفاء بالاحتياجات المشتركة، لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسات دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات وتتطلب خاصية الحيادية :أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة، ذات العلاقة الوثيقة، وتحقيق أمانتها فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب أن لا تعتمد إدارة المؤسسة على المقالات في هذه التقديرات بغية تحقيق نتائج معينة.
4. **الأهمية النسبية:** تقضي الأهمية النسبية توجيه الاهتمام نحو مستخدمي المعلومات المالية والتعرف على احتياجاتهم، وتلعب هذه الخاصية دورا كبيرا في تحديد المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتتصف المعلومات بأنها ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على نجاعة قرارات مستخدميها، تعتبر مؤشرا هاما يتم اللجوء إليه عند القيام بعملية الدمج.

**ثالثا: القابلية للمقارنة**

تؤدي هذه الخاصية لتمكين من يستخدمون المعلومات المحاسبية المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف، وتبين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة ، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركات نفسها في الفترات الزمنية المختلفة، وتنشأ أوجه التشابه والاختلاف نتيجة تشابه أو اختلاف الظروف والأحداث التي تتأثر بها الشركات المختلفة أو الظروف التي تتأثر بها نفس الشركة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة.[1]

**رابعا: الملائمة**

إن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تكون لها قيمة تنبؤية واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار وتؤثر فيه لتغيير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت المناسب له قبل إن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار ولكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يلزم توافر ثلاث خصائص نوعية وهي: [2]

1. **القيمة التنبؤية للمعلومات:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين متخذ القرار في التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية ، "الملائمة"

[1]– سيد عطا الله السيد، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 108.

[2]– هوام جمعة و نوال لعشوري ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق ) ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010 ، ص ص 13-14.

فالمعلومات الملائمة هي التي تساعد في التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون الاهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف.

2. **القيمة الاسترجاعية للمعلومات:** تمتلك المعلومات قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على التغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق أيضا على خاصية القيمة الاسترجاعية بالتغذية العكسية، وهي لا تقل عن أهمية خاصية القيمة التنبؤية، حيث تساعد مستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات.
3. **التوقيت المناسب (الملائم):** ويقصد بالتوقيت المناسب تقديم المعلومات في حينها، بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمها عند الحاجة، وذلك لأن المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها.

## المطلب الثاني: المعايير والعوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية وكيفية قياسها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معايير جودة القوائم المالية، وأهم العوامل التي تؤثر على جودة هذه القوائم، بالإضافة إلى معرفة كيفية قياس هذه الأخيرة.

### الفرع الأول: معايير جودة القوائم المالية

يبن الشكل التالي معايير جودة القوائم المالية:

**الشكل رقم: (2 – 3) : معايير جودة القوائم المالية**

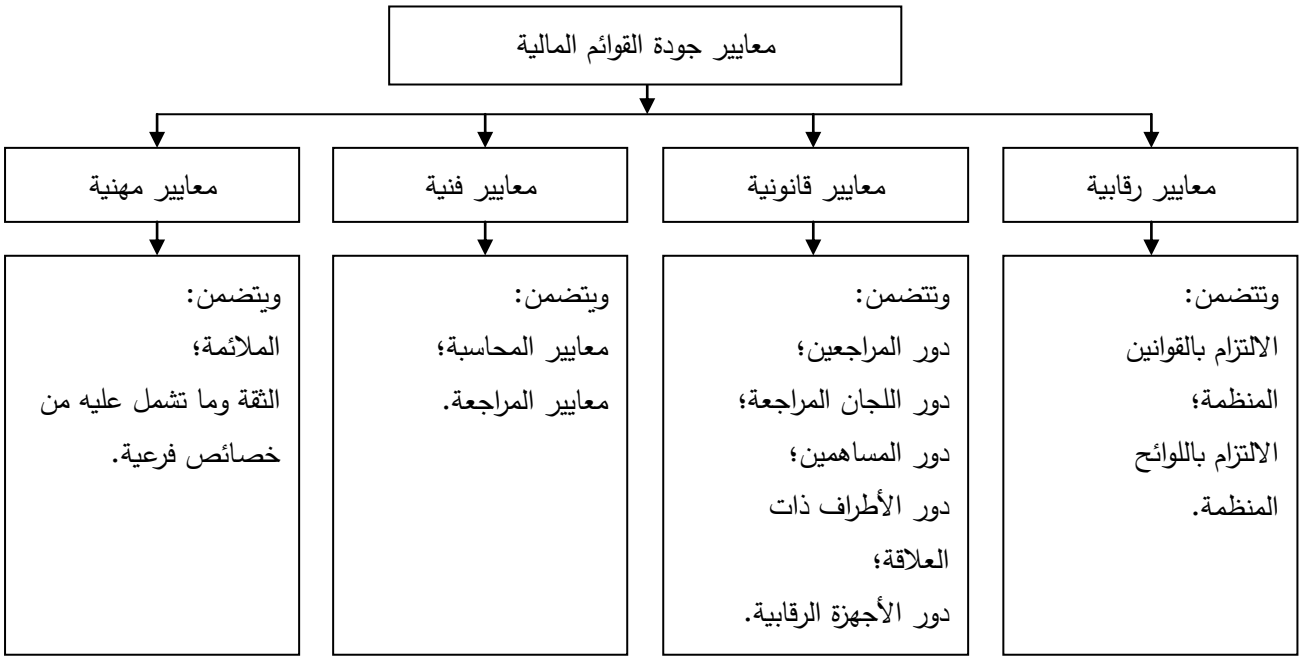


**المصدر**: صباحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ( IAS/IFRS) وأثرها على جودة المعلومات، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 74.

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory لتحكم تلك العلاقات من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد، واستنادا إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية تأخذ أهم مقومات اتخاذ القرار، والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية: [1]

**1. معايير قانونية:**

تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي يلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداءها.

**2. معايير رقابية:**

ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على جودة رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع، وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

**3. معايير مهنية:**

تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبة، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد قوائم وتقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

[1]– العياشي زرزار، مرجع سبق ذكره، ص ص 18–19.

**4. معايير فنية:**

إن توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة القوائم المالية ويزيد ثقة المستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح بالشركة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار وعليه يتضح أن وجود معايير لضبط جودة القوائم المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هيكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك تبيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة الشركات.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية**

هناك عدة عوامل تؤثر على جودة القوائم المالية، هذه العوامل تنقسم إلى عوامل تتعلق ببيئة العمل أو النشاط المحاسبي، وعوامل تتعلق بالمعلومات المحاسبية في حد ذاتها.

**أولا: العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية**

إن النظم المحاسبية تعمل في ظل تلك البيئات (الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية) وغيرها من الجوانب المستمرة في تغيرها في البلدان المختلفة بمرور الزمن، التي بدورها تعمل في ظل بيئة متغيرة وأن البيئة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية وأن تلك البيئة تتكون من أنشطة متبادلة التأثير من حيث تداخل العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة المحاسبية كما يلي:

**أ. العوامل الاقتصادية**

يجب أن يكون لكل القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية نتائج اقتصادية، وإذا لم تترتب مثل تلك النتائج فلن يكون هناك سبب لأي من هذه القرارات، وتنتهي النتائج المرغوب في تحسين المعلومات المتاحة للمستثمرين وللمستخدمين الآخرين للمعلومات وتكون النتيجة اتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة وتخفيض التكاليف التي يتحملها مستخدمو المعلومات لجمعها، وتختلف نوعية المعلومات التي تقدمها القوائم المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلا تحظى القوائم المالية بأهمية كبيرة يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية.

[1]– ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008–2009، ص46.

ويعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملائمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقا لأساس التكلفة التاريخية لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.[1]

**ب. العوامل السياسية:**

العوامل السياسية لبيئة المحاسبة لها تأثير كبير على الهياكل والعمليات المحاسبية لأنها تلزم تحديد الاحتياطات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية التي تتلائم مع الأوضاع السياسية الاقتصادية، لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، وعلى المؤسسة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير إمكانيتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

إن وضع وإنشاء المعايير المحاسبية هو بالدرجة الأولى نتاجا لتصرف سياسي، وقد أكد ذلك بصورة أكثر وضوح تقرير لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 1996، والذي انتقدت فيه ممارسة الرقابة من طرف واحد على وضع المعايير تأخذ في عين الاعتبار المصالح المتعددة للأطراف المستفيدة منها دون تحيز .

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث توافقها مع الأهداف القومية أو مع الأهداف المعينة لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية كما أن إعداد السياسة المحاسبية لا يختلف جوهريا عن السياسات الخاصة بإعداد الإحصائيات الاقتصادية وهو بالدرجة الأولى عملا فنيا، ويجب التركيز أولا على الحصول على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة، ويجب أن تتم محاولة صادقة لتحقيق الحياد فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية.[2]

**ج. العوامل الاجتماعية:**

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت ...الخ فالتوجه نحو السرية يؤثر في عملية تجميع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل

[1]– بوبكر رزيقات ، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، 2015، ص ص109–110.

[2]_ سليمان عتير، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص48.

(الميزانية)، وتعد البيانات خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلا والعكس بالنسبة للدول التي تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة الميزانية فقط.

وعلى الرغم من أن المحاسبة بقيت وقتا طويلا لا تهتم بالجوانب الفنية إلا أن العوامل الاجتماعية في الوقت الحاضر أصبح لها صداها على التطبيقات المحاسبية، حيث يحتم البعد الاجتماعي للمحاسبة أنه يجب على المحاسب الإفصاح الشامل عن المعلومات التي تفي باحتياجات كافة الفئات في المجتمع وعدم التحيز إلى فئة المستخدمين على حساب فئة أخرى، ولأن هذا يؤثر على عدالة الإفصاح المحاسبي وعدالة التوزيع للمنافع بين كافة الفئات المكونة للمجتمع.

كما تعبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أحدث مراحل التطوير المحاسبي والتي تتطلب نموذجا محاسبيا مبنيا على أسس من القيم الاجتماعية، التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.[1]

**د. العوامل الثقافية:**

الجدير بالذكر أنه كلما تغير المستوى الثقافي لأي بلد كلما تغير الهيكل والنظم للعمليات المحاسبية ومن أهم هذه العوامل الثقافية المستوى التعليمي ووضع المنظمات المهنية إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام، والخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي فيها يصبح من الصعب على الأغلبية من الناس فهم واستيعاب محتويات القوائم المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى عكس البلدان التي تحظى بمستوى تعليمي أفضل وكذلك بالنسبة لوضع المنظمات المهنية، ففي الدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولى تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، تتولى هذه المنظمات اهتماما متزايدا في الوقت الحاضر ونجد أن هذه المنظمات تلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومة من خلال القوائم المالية.[2]

وكما يتضح دور المنظمات المهنية في تعزيز كفاءة وجودة المعلومات المالية المقدمة في القوائم المالية من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها ومنها:[3]

- ✓ حماية ودعم المحاسبين ضد الضغوطات التي يمكن أن تمارسها إدارة الشركة بهدف نشر القوائم المالية لا تظهر الصورة الحقيقية لمواقع الشركة وإظهارها بأحسن مما عليه؛

[1]– ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2]– رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 111 –112.

[3]– نفس المرجع السابق، ص112.

- ✓ تطوير المعرفة الثقافية المحاسبية عن طريق الندوات العلمية والتدريب والتأهيل العلمي والعملي للمحاسب وإصدار التعليمات المهنية للمحاسب لمواجهة المشاكل المهنية في الواقع العملي؛
- ✓ محاولة إنشاء ووضع معايير المحاسبة المقبولة قبولا عاما وذلك لمحاولة تمكين المهنيين من الإهتمام بها لأجل تحقيق اتفاق في التقارير المالية مع متطلبات القوانين في البلدان الأخرى المختلفة الأكثر اهتماما بمتطلبات العرض للمعلومات الملائمة لمستخدمي تلك القوائم المالية.

**هـ. العوامل القانونية:**

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو بشدة للمنظمات المرتبطة بقوانين الشركات والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس التنظيمية الأخرى، ولاشك أن تلك التشريعات القانونية قد زادت من إمكانية مقارنة ومنفعة تلك المعلومات المحاسبية، ولا يعتبر غياب المقاييس القانونية والتشريعات أو التمسك والالتزام الدقيق بها أمرا مرغوبا فيه، ويعتمد ذلك على مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي الموجود في مجموعة الدول المختلفة للتشريعات القانونية.

وكما أن العوامل وأهمها مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها خصوصا مع ظهور الشركات المساهمة التي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة، مما أدى لخضوعها إلى التشريعات القانونية والضريبية منذ بدء تكوينها حتى تصفيتها وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير والقوائم المالية، وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات ويمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.[1]

**و. العوامل الشخصية:**

إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني (التكوين) وتطبيق معايير أخلاقية سيؤثر بشكل خاص في إعداد القوائم المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه القوائم، فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد القوائم المالية ولتوضيح ذلك يجب على المحاسب مراعاة عدد من النقاط المعقدة مثل:[2]

- ✓ ماهي النقطة التي تحدث فيها عمليات معقدة معينة وبالتالي يصبح هناك ضرورة لإدراجها بالقوائم المالية التي تم إرسالها للمستثمرين والدائنين؛
- ✓ ماهي النقطة التي تقوم فيها المؤسسة بالمحاسبة عن العمليات التي تستمر لفترة طويلة من الزمن؛
- ✓ ما الذي يشكل إفصاحا ملائما للمعلومات التي يتوقعها المستخدم للقوائم المالية؛

[1]– ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2]–بوبكر رزيقات، مرجع سبق ذكره، ص ص112–113.

- ✓ ماهي النقطة التي يثار عندها التساؤل حول إذا كانت المشكلات المالية للمؤسسة كافية للشك في بقاء المؤسسة بالعمل في المستقبل القريب، ومتى يجب توصيل هذه المعلومات لمستخدمي القوائم المالية؛
- ✓ متى ينظر إلى الجهود التي تبذلها الإدارة لتحسين القوائم المالية للمؤسسة على أنها تجاوزت الحدود الملائمة وأصبحت التقارير المالية مظللة فعلا للمستثمرين والدائنين.

**ثانيا: العوامل المتعلقة بالمعلومات المحاسبية**

في وقتنا الحاضر يعتبر الحاسوب (المعلوماتية)، من أهم الوسائل المستعملة والمساعدة على إنتاج معلومات محاسبية تتميز بالجودة وخاصة من حيث دقتها وسرعة إنتاجها، وبأقل تكلفة، وفي وقت قصير

لهذا يعتبر استخدام هذا النوع من الأجهزة من العوامل المساعدة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وعلى العموم ولاختيار نوعية المعلومات المحاسبية فإنه من الممكن التركيز على بعض الجوانب التالية:[1]

أ. **التصوير والتمثيل:** وهو ما يقصد به تلاؤم الواقع مع شكل المعلومة ومستخدميها وأن يكون تمثيل الواقع مفهوما لمستعمليه؛

ب. **التأكد:** يفترض أن تعكس الأرقام المعطاة كمعلومة صورة موضوعية للواقع، حيث ينبغي أن يؤدي إعداد آخر لنفس النتيجة؛

ج. **أجل الحصول على المعلومة:** باستعمال قاعدة بيانات متاحة لقرائها فإنه تكون الإجابة عن تساؤل ما بسرعة بعد صياغته، بتعبير آخر المعلومة المخزنة يمكن الوصول إليها عند الحاجة والطلب عليها؛

د. **التحديد:** المعلومات المحددة بدقة هي تلك المعلومات التي تعطي تفاصيل أكثر بحيث يكون القياس مثلا: يحمل الكثير من الأجزاء العشرية، وبالتالي عدد التصنيفات للفئات يكون كبيرا، وقد يؤدي هذا التفصيل إلى عدم الفهم أو رفع احتمال الخطأ، فهذا يحتم أن يؤخذ العنصر بكل الجوانب؛

هـ. **كمال المعلومة وتمامها:** الحصول على صورة شاملة لكافة المعلومات الضرورية؛

و. **الملائمة:** تهدف المعلومات إلى اتخاذ القرار والقيام بنشاط ما، وتعتبر الملائمة للمعلومة المفصح عنها عنصرا أساسيا ومعيارا في المحاسبة تعد وفقه المعلومات على أساس منفعتها وربطها بالنشاطات التي تتعلق بها أو النتائج المنتظر الحصول عليها، وتقترن مفهوم الملائمة أساسا بالمصداقية والصورة الوافية للمعلومات التي يتطلبها مستعملوها.

[1]– سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص 50.

**الفرع الثالث: قياس جودة القوائم المالية**

إن قياس جودة القوائم المالية يبقى نسبي، لكي تكون القوائم ذات جودة عالية يجب الاستناد على بعض المعايير لقياس الجودة:[1]

أ. **المنفعة:** وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- ✓ منفعة شكلية: تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم؛
- ✓ منفعة زمنية: الحصول عليها وقت الحاجة لاستخدامها؛
- ✓ منفعة مكانية: سهولة الحصول عليها؛
- ✓ منفعة التقييم (تصحيحية): أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

ب. **الدقة:** إن القوائم المالية الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق للأحداث سواء في المستقبل أو في الحاضر أو الماضي.

ج. **التنبؤ:** كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف القوائم المالية استخدام معلومات حقيقية عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

د. **الفعالية:** هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق القوائم المالية للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

هـ. **الكفاءة:** وهي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون القوائم المالية بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

## المطلب الثالث: شروط تحقيق جودة القوائم المالية

بغية تحقيق جودة القوائم المالية يجب الحرص على توفير عوامل تقلل من حالات التلاعب والغش والسعي لتوفير مقومات لجودة القوائم المالية.

**الفرع الأول: أساليب الحد من الغش والتلاعب**

للحد من الغش والتلاعب يجب إتباع عدة أساليب والمتمثلة في ما يلي:[2]

[1]– محمد الخطيب نمر و فؤاد صديقي ، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر (النظام المحاسبي المالي SCF و المعايير المحاسبية الدولية)**، الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 24–25 نوفمبر 2014 ، ص ص 8–9.

[2]– طارق عبد العال حماد، **الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 783–787.

**أولا: الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة:**

أوضح تقرير عن لجنة بازل في أفريل من سنة **2000** أن معايير المحاسبة الفعالة ينبغي أن تكون مستوفية لثلاث معايير هامة:

- ينبغي أن تساهم معايير المحاسبة في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في البنوك كما يجب أن توفر إطار رشيد وموثوق، لتوليد معلومات عالية الجودة؛
- ينبغي أن تشمل معايير المحاسبة ولا تعيق الإشراف الفعال على الشركة.

وبالإضافة إلى المعايير العامة:

- ينبغي أن يكون الإفصاح شاملا بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للشركة وأدائها والتعرضات للمخاطر؛
- ينبغي أن تكون معايير المحاسبة الدولية ملائمة للتنفيذ ليس فقط في الأسواق المالية الأكثر تقدما
- ينبغي أن تولد معايير المحاسبة قياسات رشيدة وواقعية وموثوقة للمركز المالي والأداء المالي؛

وتشترط المعايير المتعارف عليها دوليا لمعايير المحاسبة ما يلي:

- ✓ ألا تكون لمعايير المحاسبة أساس نظري سليم فقط، ولكن لضمان واتساق قابلا للتطبيق عمليا؛
- ✓ يجب أن لا تكون معايير المحاسبة معقدة؛
- ✓ يجب أن تكون معايير المحاسبة دقيقة بدرجة تكفي لضمان واتساق وثبات التطبيق؛
- ✓ ينبغي ألا تسمح معايير المحاسب بمعالجات بديلة.

**ثانيا: الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة**

المراجعة تعني تقليل المخاطرة في المعلومات، والمخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي نشرتها شركة ما خاطئة أو مضللة، حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء ذات ثقة، وعلى تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية وعلى اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن فريق المراجعة يقدم تقارير صحيحة عن القوائم المالية، وعلى الرغم من أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق الإدارة، إلا أن وجود معايير مراجعة عالية الجودة سوف يسهم في زيادة قدرة المراجعين على اكتشاف الأخطاء والغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، وعلى المراجع أن يكون على دراية كافية بالأساليب المختلفة لتطبيق مبادئ المحاسبة، وأن لا يخضع لأي ابتزاز من جانب الإدارة لتمرير ممارسات محاسبية خاطئة.

**ثالثا: تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية**

لا شك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية والرقابية مثل جهات وضع المعايير والالتزام بها والهيئة العامة لسوق المال وإدارة البورصة وغيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض الممارسات المحاسبية الخاطئة، ويتم ذلك من خلال تطوير قواعد القيد والتداول في البورصة ونشر المعلومات وفحصها.

**رابعا: العمل على رفع مستوى الشفافية وتطوير متطلبات الإفصاح للشركات المقيدة في البورصة**

يسمح للشركات بإتباع بدائل عديدة للسياسات المحاسبية التي تكون لكل منها أثر مختلف على نتائج الأعمال والمركز المالي، والاختيار بين هذه البدائل لا يعتبر مخالفة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية تطلب دائما تقديم افصاحات للسياسات المحاسبية المتبعة، والتي أدت إلى الأرقام الواردة في القوائم المالية.

**خامسا: إلزام الشركات بتطبيق أفضل الممارسات لحوكمة الشركات**

يمكن تلخيص أفضل الممارسات لحوكمة الشركات من خلال النقاط التالية:

1. تكوين مجلس إدارة الشركة من أغلبية الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين؛
2. وجود لجنة مراجعة فعالة لها الدراية الكافية بالجوانب المالية والقانونية؛
3. وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة والعمل التنفيذي؛
4. وجود وظيفة مراجعة داخلية يتوافر لها الاستقلال والاحتراف والمكانة المرتفعة في الهيكل التنظيمي؛
5. وجود رقابة وإشراف فعال من الجهات المسؤولة مثل إدارة البورصة ومصلحة الضرائب؛
6. وجود قنوات اتصال جيدة بين لجنة المراجعة وكل من إدارة المراجعة الداخلية ومراقب الحسابات والجهات الحكومية الإشرافية.

**سادسا: وضع مؤشرات كمية لقياس جودة الأرباح ونشرها على المتعاملين في سوق المال**

إن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس جودة الأرباح هو الربط بين التدفقات النقدية من التشغيل وصافي الربح والانحرافات المعيارية لكل منها، وقد وضعت بعض الدراسات مجموعة من المؤشرات المالية.

**الفرع الثاني: مقومات جودة القوائم المالية**

تعتبر جودة القوائم المالية الهدف الرئيسي التي تسعي الشركات لتحقيقه إلا أنها تتأثر بمجموعة من المقومات والتي هي عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات المستخدمة في النظام المالي، وتشمل هذه المقومات ما يلي :[1]

أ. **المقومات المادية:** وتتمثل في جميع التجهيزات المادية مثل الأدوات اليدوية والآلية المستخدمة في إصدار المعلومة المحاسبية؛

ب. **المقومات البشرية:** وتتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛

ج. **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بوظائفه؛

د. **قاعدة البيانات:** وتشمل مجموعة الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه .

## المبحث الثالث: أهمية الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية

استنادا إلى ما تحدثنا عليه من خلال المبحثين السابقين، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة مساهمة الإفصاح في تحقيق جودة القوائم المالية، وكذا معرفة دور الحوكمة في تحقيق الثقة في القوائم المالية، بالإضافة إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة تلك القوائم.

### المطلب الأول: دور الإفصاح في تحقيق جودة القوائم المالية

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي مؤسسة وأساس نجاحها في السوق، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بعملية الرقابة والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للأطراف ذات المصلحة

**الفرع الأول: تعريف الإفصاح المحاسبي:**

عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبة عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبي.

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم

[1]– ماجد إسماعيل أبو حمام ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص55.

المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[1]

ويقصد بالإفصاح: أية حقائق أو معلومات توجد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها، والتي تبين شكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الاقتصادية.[2]

**الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي**

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي :

**1. الإفصاح الكامل (الشامل):**

يشير هذا النوع إلى مدى شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويعتبر هذا المستوى المثالي والذي لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية، وذلك لعدة أسباب أهمها عدم الإلمام الكامل بطبيعة النتائج المختلفة والمتعددة للقرارات، والتي تعتبر المعلومات المحاسبية مدخلات لها وكذلك الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية، ومن أهم المشاكل المصاحبة لتحقيق مبدأ الإفصاح الكامل هي كما يلي:[3]

- ✓ إن تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات؛
- ✓ صعوبة تحديد المنافع والعوائد المتولدة عنه، مازالت المهنة في مرحلة تطوير معايير وإرشادات تحدد مدى أهمية وطريقة وضرورة الإفصاح.

**2. الإفصاح الاختياري:**

يتضمن هذا النوع المعلومات المالية وغير المالية التي يكون من المفيد على المؤسسات الإفصاح عنها ولكنها تعتبر خارج نطاق متطلبات التنظيمات، ومهما تعددت أنواع الإفصاح المحاسبي، فانه لابد عند القيام بعرض القوائم المالية من الابتعاد ما أمكن عن التحيز وعدم الوضوح، وهذا يقتضي بالضرورة على القائمين بإعداد القوائم المالية الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية والشكلية بشكل صادق وعادل.[4]

---

[1]– محمد براق وفاتح بالواضح، **حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة أثر أن سي الأوروبية في مجال حوكمة المؤسسات، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الإندماج في الاقتصاد العالمي**، العدد25، المجلد 12، المدرسة العليا للتجارة، 2018، ص7.

[2]– إبراهيم جابر السيد، **الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2014، ص13.

[3]– ياسمينة عمامرة وخديجة بلحياني، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير –وحدة المدية** –مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي تسبي، الجزائر، 2018، ص ص6–7.

[4] – ياسمينة عمامرة وخديجة بلحياني، نفس المرجع السابق، ص ص7.

### 3. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. [1]

### 4. الإفصاح الكافي:

تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق ، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشر في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد. [2]

### 5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، إذ نلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.[3]

### 6. الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية. [4]

### 7. الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة معدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.[5]

---

[1]– إلياس شاهد وآخرون، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة** مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد01، المجلد 3، جامعة أم البواقي ، 2014، ص154.

[2]– إلياس شاهد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص154.

[3]– نفس المرجع السابق، ص154.

[4]– عبد العزيز قتال ورفيق يوسفي، **دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشروبات**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،العدد1، المجلد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2016 ، ص216.

[5]– نفس المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص216.

**الفرع الثالث: مساهمة الإفصاح في تحقيق جودة القوائم المالية**

لقد أكدت الأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة:[1]

**1. الإفصاح لضمان الشفافية في تحقيق جودة القوائم المالية:**

يتم تأمين وضمان جودة الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ، وذلك من أجل ضمان الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى.

**2. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملائمة والمصداقية**

تهدف الملائمة إلى أن تكون المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذ كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المتشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل القوائم المالية وطريقة عرض المعلومات بها حيث سهولة قرائتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها.

ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب تطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملائمة لظروف الشركة، وعرض المركز المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية ، التي تستخدم في إعداد القوائم المالية.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها وخلوها من الأخطاء التحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية ويجب أن تتسم بصدق التعبير، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف وقياس الأحداث المالية والإقتصادية.

[1]– نوال صباحي، مرجع سبق ذكره، ص ص13–17.

## المطلب الثاني: دور الحوكمة في تحقيق الثقة بالقوائم المالية

سنتطرق في هذا المطلب لمعرفة أثر الحوكمة على جودة القوائم المالية، من خلال معرفة انعكاسات الحوكمة على الإفصاح وتحقيق الثقة بالقوائم المالية.

### الفرع الأول: انعكاسات الحوكمة على الإفصاح في القوائم المالية

يشجع وجود نظام إفصاح قوي للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية أداة قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة القوائم والتقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس أسواق المال والتي غالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية، أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المعلومات المحاسبية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها.

ولكن الاعتماد على هذه المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامته، وأن تكون حيادية وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم.[1]

### الفرع الثاني: مساهمة الحوكمة في تحقيق الثقة في القوائم المالية

تلعب الحوكمة دورا هام وواضح في إضفاء طابع الثقة على القوائم المالية الصادرة عن المؤسسات التي تلتزم بمبادئ حوكمة الشركات ، ويمكن إيجاز دورها في النقاط التالية:[2]

- ✓ إن متطلبات حوكمة الشركات ترتبط بدرجة كبيرة بمدة التطبيق أو الاعتماد على الشفافية والإفصاح المحاسبي؛

[1]– هوام جمعة و نوال لعشوري ، مرجع سبق ذكره ص21.

[2]– وئام ملاح، **دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص217.

- ✓ إن جهود المنظمات الدولية في تطوير مبادئ حوكمة الشركات انصب على الاهتمام بالآليات المحاسبية بصفة عامة، وبالشفافية والإفصاح بصفة خاصة؛
- ✓ وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق فيها يجب أن تتمتع بكل المبادئ المتعارف عليها كالشفافية والقابلية للمقارنة؛
- ✓ تسعى حوكمة الشركات إلى تعزيز الجودة في المعلومة المحاسبية؛
- ✓ التأثير الكبير للتكنولوجيا أو البرمجيات التي تسعى الحوكمة لِإستغلالها نظرا لما توفره من مزايا لمتخذي القرار من سرعة الحصول على المعلومات، وتوفر المعلومات حسب رغبة مستخدميها؛
- ✓ للتكنولوجيا دور مهم وفعال لإعطاء المعلومة الجيدة طابع الثقة من خلال تصديها للمخاطر التي من شأنها التأثير سلبا على جودة القوائم.

## المطلب الثالث: دور آليات الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، وتنقسم هذه الأخيرة إلى آليات حوكمة داخلية وخارجية سيتم تناولها كالتالي:

### الفرع الأول: مساهمة مجلس الإدارة في تحسين جودة القوائم المالية

مجلس الإدارة هو الهيئة العليا التي تحكم المؤسسة، وهو المسؤول عن مراقبة تنفيذ أهداف المؤسسة كما حددتها الجمعية العامة السنوية، ويعتبر المجلس مسؤولا أمام المساهمين، وكوكيل عنهم وبالتالي كل أحكام الوكالة في القانون المدني تسري على مجلس الإدارة، كما أنه مسؤول جنائيا عن تحريف أو تزوير في المعلومات الخاصة بالمؤسسة.[1]

ولهذا نظام الحوكمة يستعمل مجموعة من الآليات الخارجية والداخلية التي من بينها مجلس الإدارة باعتباره كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين وذلك على مستويين كما أظهر ذلك كل من Gupta سنة 1987 وToskissow سنة 1989 مستوى الرقابة المالية ومستوى الرقابة الاستراتيجية، حيث تنفذ الأولى من طرف مدراء خارجيين مستقلين يعملون على إضفاء مصداقية أكبر للمعلومات المحاسبية والمالية، أما الثانية تتعلق بالاستراتيجية المتبناة من طرف مسير المؤسسة ومدى تطابقها مع الاستراتيجية المنفذة من طرف مجلس الإدارة، حيث أن المجال الاستراتيجي هي ميزة المدراء الداخليين الدين يعيشون داخل المؤسسة أين لا يوجد حالة عدم تماثل المعلومات، على عكس الرقابة المالية المنفذة من طرف المدراء الخارجيين مهمتهم في التأكد من صحتها ومصداقيتها.[2]

---

[1]– سميحة فوزية، **تقييم مبادئ الحوكمة في جمهورية مصر العربية**، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، مصر، 2003، ص 31.

[2]– رياض زلاسي، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة إليانس للتأمينات الجزائرية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، 2012، ص 92.

كما ركزت حوكمة الشركات في إرشادات مبدئها السادس الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة على أنه يجب ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية وذلك من خلال :[1]

- ✓ مراعاة والتزام مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات وضمان سلامة المعاملات المحاسبية والقوائم المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات محاسبية وحسن الرقابة عليها وإدارة المخاطر؛
- ✓ توفير الدعم والحماية الكاملة لكل من لجنة التدقيق وإدارة التدقيق الداخلي والخارجي في اجتماعات المناقشة وتوفير السبل اللازمة لتسهيل اتصال تلك الجهات الرقابية بالمجلس؛
- ✓ العمل على إيجاد تمثيل مناسب في مجلس الإدارة للأعضاء المستفيدين وإعطائهم الصلاحيات اللازمة والكافية لمراقبة أداء الشركة المالي والإداري والأخلاقي مع ضرورة قيام الإدارة التنفيذية بتنفيذ كافة السياسات والقرارات المنبثقة عن المجلس؛
- ✓ إلزام مجلس الإدارة بإقراره عن مسؤولياته في إيجاد نظام للرقابة الداخلية وتوقيع رئيسه على التقارير المالية السنوية،
- ✓ الفصل بين وظيفتي كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي في الشركات المساهمة؛
- ✓ تحفيز مجلس الإدارة على مناقشة الأمور والمواضيع الأخلاقية وتطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لخلق بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها؛

ونظرا لتزايد حجم الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة كان من الضروري إيجاد لجان تابعة له من بينها لجان التدقيق لما لها أثر في تفعيل حوكمة الشركات، وبالتالي تحسين جودة القوائم والتقارير المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية.

- **إسهام لجان المراجعة في تحقيق جودة القوائم المالية:**

لقد أظهرت العديد من الدراسات العلمية في الولايات المتحدة الأمريكية أن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات سوف يؤدي إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات لأطراف خارجية، فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية وعلى تدعيم استقلالية ودور المراجع الخارجي، والتأكد على الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، سوف يؤدي هذا بضرورة إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى التي تبني قراراتها على أساس هذه المعلومات المالية التي تصدرها الشركات في هذه القوائم بل والأكثر من ذلك أن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة التدقيق بإصدار تقرير ضمن التقارير المالية وتقرير المراجع حتى تزيد

[1]– جميل أحمد ومحمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية و الإفصاح**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،06-07 ماي 2012، ص 12.

من جودة ومصداقية المعلومات التي تتضمنها، كما يجب على لجنة المراجعة التأكد من كفاية المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وأنها أعدت وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما [1].

- **ويكمن تلخيص أثر لجنة التدقيق على جودة القوائم المالية في المزايا التالية:**[2]

✓ توفير الشفافية في القوائم المالية والتقارير للشركات مما يدعم قدراتها التنافسية؛

✓ ترشيد وقت مجلس الإدارة بتجنب تفاصيل المواضيع التي تم مناقشتها على مستوى لجان التدقيق وبالتالي على المتغيرات المؤثرة على اتخاذ القرارات،

✓ عدم مطالبة البنوك والمفوضين للشركات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية؛

✓ تدعيم استقلال المدقق الخارجي بتوفير الضمان بالتزام المجلس بالعمل على أخذ ملاحظاته موضع الاهتمام.

**الفرع الثاني: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية**

**المراجعة الداخلية:** هي وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، وتعبر عن نشاط داخلي ومستقل، لإقامة الرقابة الداخلية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلب الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى .[3]

اقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء إن وجدت، لكن مع تطور المشروعات أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاق عملها بحيث تستخدم كأداة لفهم وتقويم مدى فعالية الأساليب الرقابية وإمداد الإدارة بالمعلومات، وبهذا أصبحت أداة تبادل واتصال بالمستويات الإدارية المختلفة والإدارة العليا.[4]

إن المعلومات المحاسبية أصبحت الأساس الذي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ونتيجة لذلك أصبحت الحاجة إلى تأكيد كافي حول مصداقية هذه المعلومات أمرا ضروريا، حيث يبرز هذا الدور من خلال رأي

---

[1] – هوام جمعة و نوال لعشوري ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] - محمد سامي مجدي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث، العدد2، المجلد46، 2009، ص ص25-26.

[3] - أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات** ، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2000، ص61.

[4] – عبد الباسط مداح، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات:دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 104.

المدقق الداخلي حول المعلومات المحاسبية للشركة محل التدقيق مقياسا لمدى الصحة والمصداقية والثقة في اعتماد هذه المعلومات في مختلف المجالات.[1]

وتعتبر القوائم والتقارير المالية المتضمنة المعلومات المحاسبية التي تعكس نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة، ويتجلى دور المدقق الداخلي في مجال فحص وتدقيق القوائم والتقارير المالية قي النواحي التالية:[2]

1. ينبغي على المدقق التحقق من صحة ودقة البيانات التي تحتويها هذه القوائم، ويتم ذلك بفحص وتدقيق:
   - ✓العناصر المختلفة التي تحتويها هذه القوائم والتقارير المدينة والدائنة فيها؛
   - ✓التوجيه المحاسبي السليم لهذه العناصر بالنسبة لكل قائمة أو تقرير؛
   - ✓العمليات المحاسبية التي أدت إلى الوصول إلى الأرقام الواردة في هذه القوائم والتقارير.
2. ينبغي على المدقق فحص وتبويب هذه القوائم والتقارير المالية لأن أن هذا التبويب يحقق الأهداف التالية:
   - ✓تسيير مهمة المدقق الخارجي وحتى المدقق الداخلي؛
   - ✓ملائمة وسلامة عرض البيانات والمعلومات المحاسبية داخل هذه القوائم والتقارير؛
   - ✓تلبية احتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه القوائم والتقارير؛
3. على المدقق أن يتحقق من إستيفاء التوقيعات المختلقة من قبل المسؤولين عن إعداد هذه القوائم والتقارير واعتمادها؛
4. في حالة وجود تعديل أو تغيير في أي عنصر من عناصر هذه القوائم والتقارير نتيجة وجود خطأ معين ثم اكتشافه أثناء التدقيق، فيلزم على المدقق التأكد من تصحيح هذا الخطأ وإعادة إعداد القائمة؛
5. على المدقق التحقق من عدد القوائم والتقارير الملائمة التي تم إعدادها ، كما عليه التحقق من أن إعداد أية ملاحق مطلوبة ولازمة لهذه القوائم والتقارير لتفسير ماتحتويه من بيانات ومعلومات محاسبية، أو تصحيح تعليمات أو مفاهيم معينة هامة لقراء ومستخدمي هذه القوائم والتقارير.

**الفرع الثالث: مساهمة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية**

[1]– سارة لمايسي، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية :دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس، 2016، ص90.

[2]– محمد السيد سرايا، **أصول و قواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 592-593 .

**أولا: التدقيق الخارجي كآلية لدعم جودة القوائم المالية**

يعد التدقيق الخارجي من الآليات الخارجية الفعالة لإنجاح حوكمة الشركات لأنها تقلص أو تقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنها تقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية، حيث يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المدقق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالشركة، عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا ونزيها لإتقان عمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المالية المدروسة، بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واعتمادها لفروض التدقيق الخارجي والمبادئ المحاسبية وكذا احترام القوانين الجاري العمل بها وجعلها تعكس صورة واقعية للشركة، كونها خالية من الأخطاء والغش والتزوير، وهذا ما ينتج مصطلح جودة القوائم المالية، أي سلامة صحة ودقة هذه القوائم، كما يعتبر تقرير المدقق الخارجي أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي مما تعكس هذه التقارير انعكاسا إيجابيا في تطبيق الشركة لإرشاداتها على جودة القوائم المالية، وأهم ما توفره هذه التقارير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على تقرير منشور بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق الخارجي الذي يبدي رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية، والتأكد من سلامته وصحة ودقة المعلومات المحاسبية لضمان جودة القوائم المالية، وبالتالي تفعيل الأداء المحاسبي للشركة.[1]

ويمكن تلخيص دور التدقيق الخارجي في ما يلي:[2]

- ✓زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية والتي تخضع للتدقيق والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- ✓زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والإرتقاء، جودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية؛
- ✓زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على إرتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم؛
- ✓جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتهم ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها ؛
- ✓إكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء؛
- ✓تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار؛
- ✓يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة بالشركة؛

[1]– سليمة بن زعمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة نظرية تحليلية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عشور الجلفة–الجزائر، 2018، ص93.

[2]-أمال بن حورة لعربي ، **مساهمة التدقيق المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية**، الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس ،المدية، 30 أكتوبر 2017 ص ص 10-11.

- ✓ مدى تحقيق أهدافها التي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في الشركة.

- **دور لجان المراجعة في تحقيق جودة القوائم المالية**

تعني الجودة هنا الوضوح والشفافية وتوافر المعلومات في الوقت المناسب للاستفادة منها بشكل صحيح، ويتم تقسيم مستوى جودة القوائم من خلال:[1]

- ✓ ما يرفعه حملة الأسهم من دعاوي قضائية ضد مجلس الإدارة بسبب الأخطاء والمخالفات؛
- ✓ الدعاوي القضائية المرفوعة من قبل سوق المال بسبب مخالفة مجلس الإدارة لقواعد القيد ومعايير العرض والإفصاح؛
- ✓ معدل تغيير المراجعين بسبب الاختلافات على السياسات المحاسبية وطبيعة الملاحظات التي يبديها على القوائم المالية؛
- ✓ وتقوم لجنة المراجعة بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل دفعها إلى مجلس الإدارة، وإبداء الرأي فيها وفيما أعده المراجع الداخلي والخارجي، من تقارير لذلك فإن الاعتماد على لجنة المراجعة سيتحصل مجلس الإدارة على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يؤدي بالتأكيد للوضوح والشفافية في نشر التقارير الخاصة للقوائم المالية للشركة أي تحقيق جودة التقارير والقوائم المالية.

ومن الأمور التي تبين أن لجان المراجعة لهم الدور البالغ في تحقيق جودة القوائم المالية عرض الواجبات التي تقوم بها لجان المراجعة والخاصة بالقوائم المالية وهي:

- ✓ القيام بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا؛
- ✓ التحقق من أن جميع الأمور التي أثارها كل من المراجع الداخلي والخارجي قد أخذت بعين الاعتبار وتم معالجتها بشكل سليم؛
- ✓ إن قيام لجنة الإدارة بتلك المراجعات والتحقيقات سوف يضمن موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية لما تتوفر عليه من جودة؛
- ✓ التأكد من أن القوائم المالية ليس فيها مجال للتحريف؛
- ✓ فقد أكدت العديد من الدراسات الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تحقيق جودة القوائم المالية منها دراسة dorothy والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط قوي بين لجنة المراجعة ومستوى جودة القوائم المالية

[1]– فريد خملي وفوزي شوق، **دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، دراسة تجربة شركة سيكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة أم البواقي، 2016، ص ص 63-64.

وفي الأخير يجب أن نؤكد تأكيدا جازما على أن لجان المراجعة في الشركات لها الدور الكبير في إرساء دعائم حوكمة الشركات وتحقيق جودة القوائم المالية.

## خلاصة الفصل الثاني

تعتبر القوائم المالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستفيدين منها، وهي خمسة قوائم رئيسية متمثلة في: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوف المالية، وقد اتضح لنا من خلال هذا الفصل أهم الدلائل التي توضح حقيقة الحالة المالية للشركة، وجودة القوائم المالية أهم الأهداف التي تسعى الشركات للوصول إليها من خلال تحقيق الثقة والمصداقية في مختلف حساباتها المالية لجميع المستفيدين منها.

كما تساهم حوكمة الشركات في تحقيق الجودة في القوائم المالية من خلال وضع جملة من الآليات والمبادئ خاصة التدقيق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة وعمليات الإفصاح المالي، والذي تناولته الحوكمة كأحد المبادئ الأساسية في الحوكمة، وهما مبدأ الإفصاح والشفافية ، ومنه فدور الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية يكمن من خلال تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة.

يلعب التدقيق دور هام للتأكد من تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء أن وجدت، كما يعمل كأداة لفهم وتقويم مدى فعالية الأساليب الرقابية، وإمداد الإدارة بالمعلومات اللازمة، أما التدقيق الخارجي فهو يعتبر من الآليات الفعالة لإنجاح حوكمة الشركات، لأنه يقلص التعارض بين المساهمين والإدارة، ويقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية، وذلك يكون من خلال الالتزام بقوانين الشركة وتدقيق حسابات الشركة، وأنظمتها المالية والإدارية، والتحقق من ومجوداتها وهذا ما يؤدي لكشف الضعف في إدارة الشركة في الوقت المناسب، والقيام بوضع الطرق المثلى لمعالجتها .

يعتبر مجلس الإدارة كأداة لضبط وتوجيه سلوكيات المسيرين، حيث يسعى إلى تنفيذ رقابة جيدة على المسيرين، وكذلك يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والتشريعات وذلك لضمان سلامة المعاملات المحاسبية والقوائم المالية، وما يتضمنه من بيانات ومعلومات حسابية، وحسن الرقابة عليها وإدارة المخاطر.

لجنة المراجعة تعتبر آلية للرقابة على الشركات، فهي تؤدي لزيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى للقوائم المالية للشركة، ويتم تحقيق جودة القوائم المالية خلال إتباع احد أهم مبادئ الحوكمة وهو الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية الضرورية.

# الفصل الثالث:

## دراسة ميدانية لأثر الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)

## تمهيد الفضل الثالث:

من خلال هذا الفصل سنقوم بتدعيم الفصول النظرية، من خلال الدّراسة التطبيقية لأثر الحوكمة على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، حيث قمنا في هذا الفصل بإعداد استبيان لدراسة الموضوع، والذي تضمّن محورين أساسيين هما: مبادئ حوكمة الشركات، وجودة القوائم المالية ولهذا الغرض قمنا بتوزيع الاستبيان على موظّفي المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة (وحدة سوناريك فرجيوة) وذلك لمعرفة آرائهم حول موضوع الدراسة.

ولقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية هي:

**المبحث الأول:** تقديم مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة).

**المبحث الثاني:** الطريقة والإجراءات.

**المبحث الثالث:** تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

# المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة سوناريك وحدة فرجيوة

مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) هي مؤسسة لها شخصية معنوية وكيان قانوني وهدف يتمثل في إنتاج السلع والخدمات من أجل تلبية حاجيات المجتمع من جهة وتحقيق الربح من جهة أخرى، ولذلك على المؤسسة أن تقوم بترويج جيد من شأنه أن يكسبها زبائن جدد.

## المطلب الأول: نظرة عامة حول مؤسسة سوناريك بفرجيوة

### الفرع الأول: لمحة تاريخية عن وحدة فرجيوة

إنّ المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة LA SOCIETE NATIONAL DE REALISATION ET DE GESTION DES INDUSTRIEL CONNEXE هي مؤسسة اقتصادية عمومية برأس مال يقدر بـ: 1724560.000 دج وأصبحت شركة ذات أسهم بموجب العقد التوثيقي المؤرخ في 1989/03/05، نشأت في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الوحدات الإنتاجية في قطاع الصناعة الثقيلة، وهذا بموجب مرسوم رقم 165/80 المؤرّخ في 1980/05/30 قصد إعطاء حوافز للتنمية، وهي الآن تحت وصاية الوزارة المكلّفة بالاقتصاد وقد تطوّر رأس مالها الاجتماعي في السنوات: 1992، 1994 كما يلي: 20.000.000 دج، 152.000.000 دج على الترتيب.

1. **المقر الرئيسي** (الإدارة المركزية) : يقع المقر الرئيسي للمؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة على طريق براقي جسر قسنطينة الجزائر.
2. **المقر الاجتماعي:** يقع المقر الاجتماعي لمؤسسة سوناريك المؤسسة الأم على طريق مستغانم–تنس ولاية الشلف.
3. **منتوجات المؤسسة:** تقوم مؤسسة سوناريك بإنتاج عدة منتوجات مختلفة تختلف كل مؤسسة عن غيرها حسب المشروع الذي تنتمي إليه وهي كالتالي:
   - ✓ حوارق الغاز،
   - ✓ المدافئ الغازية أو المازوتية،
   - ✓ الكراسي البلاستيكية،
   - ✓ إنتاج عتاد اللحام؛
   - ✓ إنتاج المطابخ الجماعية؛
   - ✓ إنتاج الأواني المطبخية؛
   - ✓ إنتاج المكيفات الهوائية.

4. **نشأتها** :إنّ مشروع دراسة إنشاء مركب لإنتاج المدافئ المنزلية بفرجيوة كان تحت إشراف ولاية جيجل (التي كانت فرجيوة إحدى دوائرها)، لكن بعد التقسيم الإداري الجديد عام 1984 أصبحت بموجبها دائرة فرجيوة تابعة لولاية ملية.

لقد تأخّر إنجاز المشروع ممّا سبّب بعض المشاكل حيث بدأت الأشغال بالوحدة سنة 1982 وانتهت سنة 1992 أين انطلقت في الإنتاج القطعي وكان عدد عمالها 180 عامل، وفي الوقت الحالي أصبح عدد العمال 234 عامل.

5. **الموقع الجغرافي للمركب:** تقع وحدة سوناريك للمدافئ المنزلية في المنطقة الصناعية بفرجيوة على مسافة قدرها 2 كم من مركز المدينة، ما يقارب 42 كم عن الطريق الوطني رقم 5، وبالتّالي فإنّ المركّب يوجد في منطقة تقع بين ثلاث ولايات كبيرة هي: جيجل من الشمال قسنطينة من الشرق وسطيف من الغرب.
6. **المساحة:** يتربّع المركب على مساحة تقدر بحوالي 11 هكتار حيث تتربع الورشات (4 ورشات) في مجملها على مساحة 2100 م$^2$.
7. **رأس مالها:** يقدّر رأس مال المؤسسة الوطنية لتحقيق الصناعات المترابطة سوناريك وحدة فرجيوة بـ: 1.742.560.000دج.
8. **دور الوحدة في التنمية الاقتصادية:** إنّ مركب صناعة المدافئ كباقي المؤسسات الوطنية المتواجدة عبر التراب الوطني يساهم مباشرة في التنمية الوطنية وتغطية احتياجات الاقتصاد الوطني، وذلك بدفع عجلة التقدم والتطوّر إلى الأمام بتلبيتها لطلبات المستهلك من مختلف منتجاتها، ويُعدّ هذا من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها وذلك بتوفير هذه المتطلبات في كل مكان وزمان.
9. **منتجات الوحدة** :كانت الوحدة في بداية نشاطها تنتج المدافئ فقط لكنها تطورت وأضافت منتجات جديدة حيث رأت أنّ في إنتاجها مصلحة للوحدة مثل المكيّف الهوائي والتي شرعت في إنتاجه سنة 2004 وسخّان الماء الذي أصبح من منتجات الوحدة سنة 2006، وبالتّالي أصبحت منتجات الوحدة في مجملها كما يلي:

- ✓مدافئ بالغاز الطبيعي:«Radiateurs gaz Natural «RGN .
- ✓مدافئ بغاز البوتان: «Butane radiateurs gaz «BRG.
- ✓مدفأة بالمازوت «Pole a mazout «PAM.
- ✓سخّان الحمّام 12 لتر: Chauffe bein 12L
- ✓سخان الماء 06 لتر:Chauffe eau 6L
- ✓مكيفات هوائية: Climatisseurs

**<u>الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوحدة سوناريك بفرجيوة:</u>**

المخطط التالي يبين الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة):

الشكل رقم (3-1):مخطط الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناريك

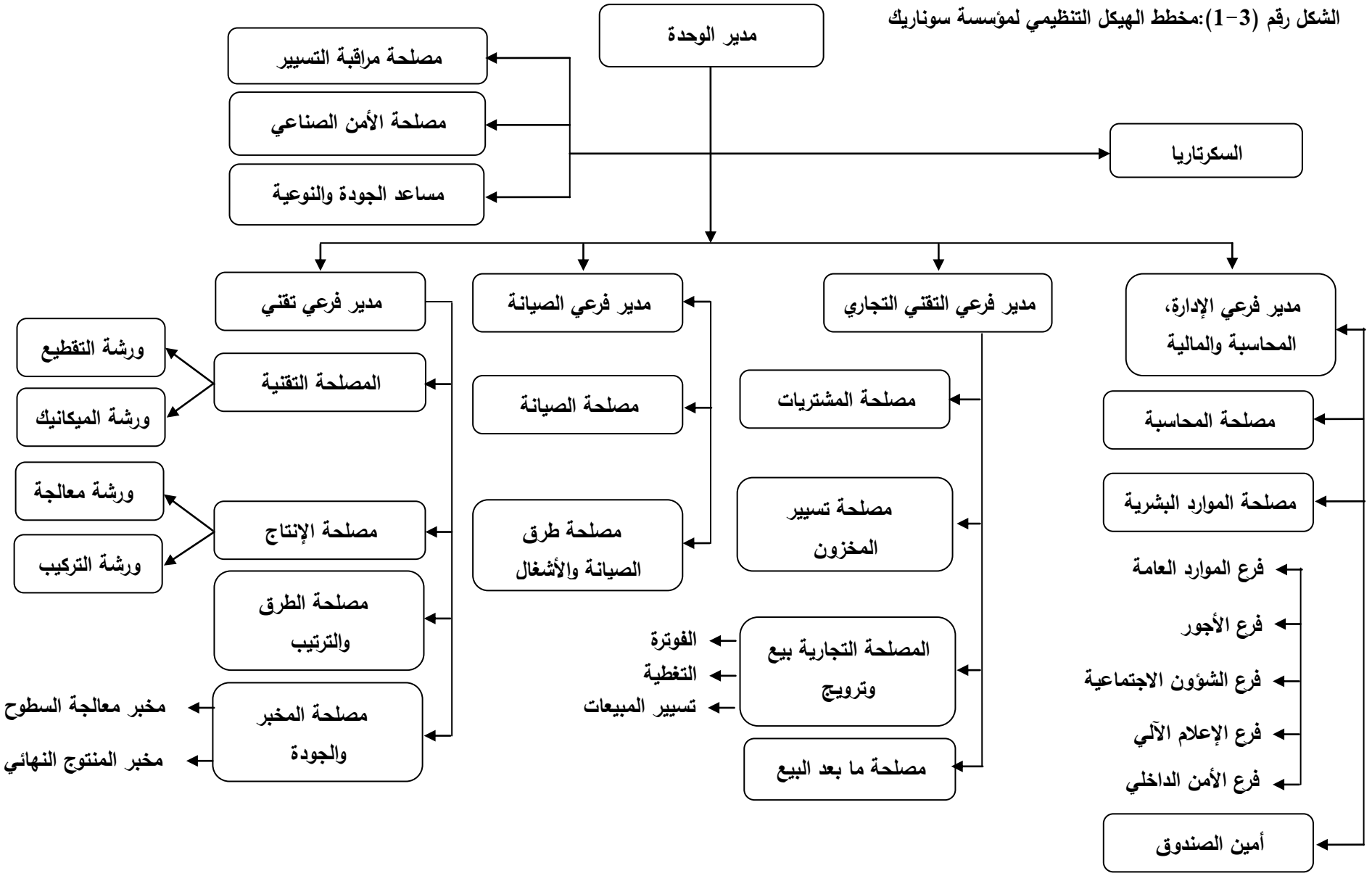


مخطط الهيكل التنظيمي لوحدة سوناريك فرجيوة: 2017/ 2018

لاختيار الهيكل التنظيمي للمؤسسة الدور الكبير في التوفيق بين مختلف نشاطاتها، وتحقيق أهدافها المسطرة ولذلك حرصت المؤسسة كلّ الحرص على تنظيم نشاطها، وتوزيع مهامّها وفقا للمخطط السابق الذي تعمل عليه دون أن تهمل الجانب التنسيقي فيما بينها، وتتشكل وحدة فرجيوة من ستة دوائر رئيسية هي:[1]

- ✓ المديرية العامة؛
- ✓ السكرتارية؛
- ✓ دائرة الإدارة العامة؛
- ✓ الدائرة التقنية التجارية؛
- ✓ دائرة الإنتاج،
- ✓ دائرة المحاسبة والمالية.

**أولا: المديرية العامة (Directeur):** هي الركيزة الأساسية للوحدة حيث يعتبر المدير المسؤول الأول في تسيير وتوجيه الإنتاج والتصنيع ومن مهامّه:

- ✓ المشاركة في اختيار الأهداف العامة للوحدة؛
- ✓ مراقبة ومتابعة التنفيذ؛
- ✓ قيادة التفاوض والتعاملات؛
- ✓ المصادقة على الوثائق المهمة؛
- ✓ توفير الوسائل المعنوية والبشرية لتسيير نشاط المؤسسة؛
- ✓ العمل على سير الإنتاج على أكمل وجه.

**ثانيا: مصلحة السكرتارية:** وهي مكتب تابع للمدير، حيث تعمل به السكرتيرة وهي بمثابة اليد اليمنى للمدير.

ومن أهم مهامها:

- ✓ استقبال البريد الوارد والصادر وتسجيله في السجل البريدي باليوم والشهر؛
- ✓ استقبال المكالمات الهاتفية والفاكسات؛
- ✓ كتابة النصوص والتقارير على جهاز الكمبيوتر الخاص بالوحدة؛
- ✓ استقبال وتوجيه العمال والزوار إلى مكتب المدير؛
- ✓ تسجيل مواعيد المدير؛
- ✓ إنشاء صور طبق الأصل للرسائل والوثائق السرية والإشراف على قسم الأرشيف.

[1]- مقابلة مع السيد صالح مريج، المكلف بمصلحة المحاسبة والمالية، بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، 22 ماي 2019.

**ثالثا: دائرة الإدارة العامة:** وتنقسم إلى عدة مصالح:

1. **مصلحة المستخدمين:** تسهر هذه المصلحة على تقديم مختلف الخدمات إلى العمال وتتكون هذه المصلحة

من مكتبين اثنين: المكتب الأوّل مخصص لمسؤول المصلحة والمكتب الثاني به كاتبتان تساعدان مسؤول المصلحة في كثير من المهام التالية:

- ✓ التسيير الحسن لإدارة العمال؛
- ✓ تنصيب العمال الجدد والمتعاقدين، العطل المرضية، والعطل الصيفيّة؛
- ✓ يدرس مع المدير ملفات العقوبة التي يقدّمها مسؤول المصلحة؛
- ✓ يراجع مختلف الوثائق التي تستخدمها المصلحة، ويصادق عليها إضافة إلى أعمال أخرى.

2. **المصلحة الاجتماعية:** يشتغل بها موظف مسؤول عن كل المهام التي تتم بها، ويعتبر هذا الموظف كوسيط اجتماعي بين العمال وصندوق الضمان الاجتماعي مهتم بكل الإجراءات التي تخص تأمين العمال من مختلف الأخطار التي قد يتعرضون لها، إضافة إلى كل ما يخص المنح العائلية والتخفيضات.
3. **مصلحة الأمن:** تسهر هذه المصلحة على:
   - ✓ نظافة المحيط؛
   - ✓ المحافظة على الأمن (العمال والمؤسسة) ؛
   - ✓ مراقبة العمال في احترام مواعيد العمل؛
   - ✓ مراقبة وتوجيه كل من يدخل أو يخرج من الوحدة.

**رابعا: الدائرة التقنية التجارية:**

تعمل هذه الدائرة تحت توجيه رئيس الدائرة، يتمحور عمل الدائرة حول كل ماله علاقة بالتموين، التخزين والبيع.

1. **مصلحة تسيير المخزون:** تتكون من عدة مخازن:
   - ✓ مخزن المواد الأولية؛
   - ✓ مخزن عتاد الحظيرة؛
   - ✓ مخزن التجهيزات أو المعدات؛
   - ✓ مخزن قطع الغيار ؛
   - ✓ مخزن المواد الكيميائية.

تشرف هذه المصلحة على تسيير المخزون بالتعامل مع مصالح المؤسسة وذلك بتزويدهم بمختلف المواد المتنوعة وتحرير السندات.

2. **مصلحة الصيانة:** تعمل على:
   - ✓ الصيانة الوقائية للعتاد؛
   - ✓ المعاينة بانتظام واستمرار؛
   - ✓ التبديل المنتظم للقطع؛
   - ✓ أشغال التصليح بالنسبة للعتاد الذي يحدث به خلل وبالإمكان تصليحه.
3. **مصلحة التموين** :من مهامها ما يلي:
   - ✓ تسيير الملفات الخاصة باستيراد السلع؛
   - ✓ إحضار ملفات الموردين الداخليين والخارجيين وتسجيل المعاملات؛
   - ✓ اتخاذ القرارات بشأن تموين المخزن.
4. **مصلحة المشتريات:** ويشتغل بها موظفان الأوّل رئيس المصلحة والثاني مكلف بعمليات الشراء حيث تدخل هذه المصلحة في علاقات مع الموردين من خارج الوحدة من جهة ومن جهة، أخرى تعمل باستمرار داخل الوحدة، كما تتكفل هذه المصلحة بالمشتريات المحلية كما تقوم بما يلي:
   - ✓ تدرس برنامج الاحتياطات وتراقب السوق؛
   - ✓ الاتصال مع الموردين قصد دراسة الأسعار، الكمية والنوعية؛
   - ✓ تحديد وتعيين المواد المراد شراؤها.
5. **المصلحة التجارية: service de commercial** لهذه المصلحة أهمية كبيرة في تطوير الإنتاج وتحسين جودته وازدهار المؤسسة.
6. **مصلحة مراقبة النوعية:** تابعة هذه المصلحة إلى الدائرة التقنية تقوم بالمهام التالية:
   - ✓ المشاركة في التنمية الاقتصادية؛
   - ✓ مراقبة المنتوجات التامة تقنيا؛
   - ✓ مراقبة المنتوجات وتحليل النتائج، والإعلان عن أيّ عطب موجود وذلك باختبارات دقيقة.
7. **مصلحة التسويق:** وتتكوّن هذه المصلحة من رئيس ومساعد له، وتتكفّل باستلام المنتوج في شكله النهائي من ورشات الإنتاج والقيام بعملية التسويق.

**خامسا: دائرة الإنتاج:** تعمل على تحسين نوعية الإنتاج وهذا من أجل مسايرة تطورات العصر والتنافس مع مختلف الشركات الأخرى، كما تسعى إلى رضا الزبون من خلال جودة المنتوج وتشرف على عدة ورشات منها:

1. **ورشة تصنيع الصفائح:** ويتّم فيها إحضار الحديد في شكله الخام، أي لفائف وصفائح وتقطيعها حسب القياسات والأحجام المطلوبة.
2. **ورشة التصنيع:** يتمّ في هذه الورشة بعد توجيه الأحجام المطلوبة والقياسات، حيث يتمّ إدخالها في القوالب الأساسية للشكل المطلوب، وكذلك نزع الزوائد وإحداث الثقوب بآلات خاصة.

3. **ورشة الدهن والطلاء:** وبها قسمين هما:
   - قسم التنظيف والصقل؛
   - قسم الطلاء والدهن.
4. **ورشة التركيب:** في هذه الورشة يأخذ المنتوج شكله النهائي بعد المراقبة التامّة، وبالإضافة يمكن القول أنّ 80 % من العناصر التي تدخل في تركيب المدافئ المنزلية تصنع محليا، إضافة إلى القطع الأساسية التي تدخل في تركيب الآلات المطبخية والتي يتم تركيبها في وحدات مختلفة "سي مصطفى بولاية بومرداس"، أما 20% فهي المادة الأولية، يتّم شراؤها من الخارج.

**سادسا: دائرة المالية والمحاسبة:** تتشكل من مصلحتين هما:

1. **مصلحة المالية:** هذه المصلحة تعمل تحت مكلف يشرف على الوضع المالي للوحدة، حيث أنه يستلم أموال كل المبيعات التي تتم داخل الوحدة، كما أنه على اتصال دائم مع مصلحة المحاسبة إضافة إلى هذا فإن هذه المصلحة تشرف على تسديد رواتب العمال والمتربصين.
2. **مصلحة المحاسبة:** المحاسبة علم يشمل مجموعة المبادئ والأسس التي تستعمل لتحليل وضبط العمليات المادية، وهي وسيلة لمعرفة نتيجة أعمال المؤسسة اعتمادا على مستندات مبررة لها حيث أنّ هذه الأخيرة تقوم بتسجيل مختلف العمليات، ومراقبتها والتي تدور بين المصالح، لهذه المصلحة عدة وظائف هي:
   - ✓ تمكّن المؤسسة من معرفة دائنيها، مدينيها، وتحديد وضعها المالي؛
   - ✓ المساهمة في معرفة وتحديد الرسوم والضرائب؛
   - ✓ تعتبر قاعدة للتحليل المالي إضافة إلى أنّ المصلحة تسجل كلّ العمليات الخاصة بالوحدة المتمثلة في المشتريات ما بين الوحدات، المشتريات الداخلية والخارجية للوحدة؛
   - ✓ مراقبة المخزون ومختلف العمليّات الحسابية؛
   - ✓ التعامل مع البنوك مثل:BDL بفرجيوة و CPA بميلة.

**<u>الفرع الثالث: المهام الأساسية لوحدة سوناريك بفرجيوة:</u>**

تتمثل المهام الأساسية لمؤسسة سوناريك فيما يلي:

- ✓ إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة الثقيلة؛
- ✓ في إطار برنامج التنمية الوطنية تقدّم المؤسسة الوطنية لتحقيق وتسيير الصناعات المترابطة لزيادة العديد من الخدمات بداية من فكرة المشروع إلى نهاية المنتوج تام الصنع أو النهائي.
- ✓ فكرة المشروع وأبعاده؛
- ✓ دراسة جدولية اقتصادية؛
- ✓ مراقبة التحقيق الهيكلي للمشروع والتنسيق الدائم؛

- ✓ تحقيق أعمال مختلفة؛
- ✓ التشاور والمساعدة في اختيار التجهيزات؛
- ✓ إجراء مفاوضات مع الممولين؛
- ✓ مراقبة عمليات النقل والتأمين والرسوم الجمركية وتسليم التجهيزات الى ورشات العمل؛
- ✓ تركيب وتشغيل التجهيزات؛
- ✓ تنمية المشروع إلى أعلى درجة؛
- ✓ تأسيس الهياكل واستغلال المقاييس.

## المطلب الثاني: أهمية، أهداف وحدة سوناريك بفرجيوة

### الفرع الأول: أهمية وحدة فرجيوة

تنفرد وحدة فرجيوة بصناعة المدافئ المنزلية والمكيفات الهوائية وسخّانات الماء على مستوى ولاية ميلة، وتلعب دورا اجتماعيا يتجلى من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة، وذلك بفتح مناصب شغل جديدة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من شباب المنطقة، إضافة إلى هذا تسهر الوحدة باستمرار على تحسين الظروف الاجتماعية للعمال يقينا منها بأن تحسين الجانب الاجتماعي من شأنه تحسين مردودية الإنتاج والفعالية الاقتصادية، وفي هذا المجال قامت الوحدة بالعديد من الأنشطة نذكر منها:

- ✓ تنظيم رحلات ترفيهية لأبناء العمال؛
- ✓ توزيع الأرباح على العمال بمناسبة ميلاد الوحدة؛
- ✓ تقديم مساعدات خيرية لفائدة الهلال الأحمر الجزائري وفئة المعوقين، بالإضافة إلى المساعدات العادية للهيئات والمؤسسات الموجودة على تراب البلدية؛
- ✓ إحياء المناسبات الوطنية بتنظيم المنافسات الرياضية بالوحدة.

### الفرع الثاني: أهداف وحدة فرجيوة:

من بين الأهداف الأساسية التي تعمل الوحدة على تحقيقها ما يلي:

- ✓ إعطاء الحوافز لتنمية الوحدات المنتجة الصغيرة والمتوسطة في ميدان الصناعة على المستويين الجهوي والوطني؛
- ✓ تطوير وتنمية الصناعات التحويلية الجديدة؛
- ✓ تحسين المنتوج الوطني وتطويره حسب المواصفات العالمية؛
- ✓ إنتاج نماذج وطنية جديدة مستقبلا؛
- ✓ تغطية السوق الوطنية والجهوية وتزويدها بالمواد المصنعة؛
- ✓ تحسين المنتوج وإدماجه من جديد في المواد الوطنية؛

- ✓ الاعتناء بالكفاءات الوطنية والإطارات الشبابية وتكوينها علميا؛
- ✓ العمل على تحقيق الأهداف المسطرة في بداية السنة وتسويق ما تم إنتاجه؛
- ✓ ترقية الصناعة الكهرو منزلية في الجزائر من خلال استعمال تقنيات جديدة؛
- ✓ المساهمة في تكوين عمال متخصصين وذوي كفاءات عالية؛
- ✓ محاولة تحسين رقم الأعمال المحقق من خلال المبيعات.

## المطلب الثالث: أنواع القوائم المالية في وحدة سوناريك فرجيوة

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها من جهة وبمدى إمكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء والاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتحصل عليها من نشاط المؤسسة، حيث تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة اقتصادية، ومن خلال هذا المطلب نحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017.

### الفرع الأول: عرض جانب الأصول والخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) لفترة 2018/2017

**أولا: عرض جانب الأصول للميزانية المحاسبية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) 2018/2017**

**الجدول رقم (3-1): جانب الأصول من ميزانية مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017**

| الأصول | 2018 | | | 2017 |
|---|---|---|---|---|
| | المبالغ الإجمالية | اهتلاكات ومؤونات وخسائر القيمة | صافي | صافي |
| الأصول المتداولة | | | | |
| أصول معنوية | 1049973,43 | 935751,42 | 114222,01 | 228444,01 |
| أصول ثابتة | | | | |
| أراضي | 21436934,25 | | 214396934,25 | 214396934,25 |
| مباني | 274571175,23 | 107153572,76 | 167417602,47 | 174941476,11 |
| أصول ملموسة أخرى | 475999619,94 | 376316769,04 | 99682850,90 | 56399846,18 |
| القروض والأصول المالية غير المتداولة | 1958542,63 | | 1958542,63 | 591910,85 |
| ضريبة مؤجلة | 18139246,39 | | 18139246,39 | 18039551,15 |
| أصول غير متداولة | 986115491,87 | 484406093,22 | 501709398,65 | 464598162,55 |
| أصول متداولة | | | | |
| أسهم محتجزة | 360110713,14 | 4177404,98 | 355933308,16 | 270476307,62 |
| المستحقات والوظائف ذات الصلة | | | | |
| الوفرات والاستيعاب | | | | |
| الاستثمارات وغيرها من الأصول المالية | | | | |
| الزبائن | 14054130,99 | | 14054130,99 | 48309197,64 |
| مدينون آخرون | 7898079,26 | | 7898079,26 | 1527342,09 |
| الضرائب وما شبهها | 125917,16 | | 125917,61 | 208626,76 |
| الخزينة | 2115371,93 | | 2115371,93 | 3348383,32 |
| مجموع الأصول المتداولة | 380126807,95 | 4177404,98 | 380126807,95 | 323869857,43 |
| إجمالي الأصول | 1370419704,80 | 488583498,20 | 881836206,60 | 788468019,98 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية وحدة سوناريك بفرجيوة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أصول المؤسسة في تطور موجب في سنة 2017 و2018 حيث يقدّر معدل نموّها بحوالي 11.84%، وعند تفصيلنا في تركيبة أصول المؤسسة نجد أن في سنة 2018 هناك زيادة ملحوظة: الأصول الجارية زادت بنسبة 17.37%، أما الأصول غير الجارية فزادت بنسبة 7.98% كما نلاحظ زيادة في نسبة المخزونات بنسبة 31.59%، أما بالنسبة للخزينة فإنها تراجعت بنسبة 36.82% وعلى العموم فقد شهدت أصول مؤسسة سوناريك تطور خلال الفترة المدروسة.

## ثانيا: عرض جانب الخصوم للميزانية المحاسبية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017

**الجدول رقم (3-2): جانب الخصوم من ميزانية مؤسسة سوناريك( وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017**

| | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| الأموال الخاصة | | |
| رأس المال المصدر | | |
| رأس المال غير المسمى | | |
| فارق إعادة التقييم | | |
| فارق التقييم | | |
| الدخل الصافي –الدخل الصافي المجموعة 1 | 179 702 936.54 | 193 101 055 .68 |
| الأسهم الأخرى | 30 316 763.71 | 30 316 763.71 |
| حسابات الارتباط | 457 687 151.08 | 534 340 639.22 |
| حصة الشركة الموحدة | | |
| حصة الأقلية | | |
| المجموع-1- | 667 706 851.33 | 757 758 458.61 |
| الخصوم الغير متداولة | | |
| القروض و الديون المالية | | |
| ضرائب(مؤجلة ومقدمة ) | 6 328 540.70 | 5 168 816.06 |
| ديون أخرى غير متداولة | | |
| مخصصات والإيرادات المعترف بها مقدما | 82 459 465.24 | 83 856 459.45 |
| المجموع- 2- | 88 788 005.94 | 89 025 275.51 |
| الخصوم المتداولة | | |
| الموردون | 28 837 287.12 | 25 383 273.46 |
| ضرائب | 2 101 059.64 | 2 305 242.00 |
| ديون أخرى | 36 811 033.02 | 41 111 067.86 |
| خزينة الخصوم | | |
| مجموع -3- | 67 749 379.78 | 68 799 583.32 |
| المجموع العام للخصوم | 824 244 237.05 | 915 583 317.44 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية وحدة سوناريك بفرجيوة.

نلاحظ أن خصوم المؤسسة تعرف تطور موجبا خلال الفترة المدروسة بنسبة 11.084% وترجع الزيادة في تركيبة خصوم المؤسسة إلى: بالنسبة للأموال الخاصة نلاحظ معدل نموّها بلغ 13.48% أما بالنسبة للخصوم غير الجارية فلوحظ ارتفاع طفيف قدر بـ: 0.26% والخصوم الجارية كان معدل نموها 1.55%، كما نلاحظ وجود نتيجة موجبة تعبر عن ربح المؤسسة في سنة 2017 بـ: 179702936.54دج وفي سنة 2018 بـ: 193101055.68دج.

## الفرع الثاني: دراسة حساب النتائج (حسب الطبيعة) لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة للفترة 2018/2017

**الجدول رقم (3-3): حساب النتائج (حسب الطبيعة) بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة لمؤسسة 2018/2017.**

| | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| المبيعات والمنتوجات الملحقة | 359849188,12 | 373421631,63 |
| تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتوجات قيد الصنع | 598359894,68 | 594635696,10 |
| الإنتاج المثبت | | 21561,62 |
| إعانات الاستغلال | | |
| إنتاج السنة المالية | 958209082,80 | 968078889,35 |
| المشتريات المستهلكة | -548832154,14 | -581407358,15 |
| خدمات خارجية والاستهلاكات الأخرى | -14475153,60 | -13077742,96 |
| استهلاك السنة المالية | -563307307,74 | -594485101,11 |
| القيمة المضافة للاستغلال | 394901775,06 | 373593788,24 |
| أعباء المستخدمين | -187204152,21 | -165760180,87 |
| الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة | -4245495,00 | -5676275,00 |
| إجمالي فائض الاستغلال | 203452127,85 | 202157332,37 |
| المنتجات العملياتية الأخرى | 15317751,37 | 179926301,30 |
| أعباء العملياتية الأخرى | -2100319,11 | -188337,52 |
| اعتماد الاستهلاك | -46055186,27 | -25177197,82 |
| خسارة القيمة | 12424240,00 | |
| نتيجة عملياتية | 183038613,84 | 194718098,33 |
| منتوجات مالية | 1633478,45 | 537608,13 |
| أعباء مالية | -3274104,37 | -2254346,02 |
| النتيجة المالية | -1640625,92 | -1716737,89 |
| النتيجة العادية قبل الضرائب | 181397987,92 | 193001360,44 |
| الضرائب المستحقة على النتيجة العادية | | |
| الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية | -1695051,38 | 99695,24 |
| مجموع المنتجات العادية | 987584552,62 | 986542798,78 |
| مجموع الأعباء العادية | -807881616,06 | -793441743,10 |
| صافي الدخل من الأنشطة العادية | 179702936,54 | 193101055,68 |
| عناصر استثنائية (منتجات) | | |
| أعباء استثنائية (أعباء) | | |
| نتيجة غير عادية | | |
| | 179702936,54 | |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية وحدة سوناريك بفرجيوة.

نلاحظ من خلال حسابات النتائج أن المؤسسة حققت نتائج إيجابية حيث يظهر في سنة 2017 كان رقم أعمالها يقدر بـ: 598359894.68 دج أمّا في سنة 2018 فقد انخفض رقم أعمالها إلى 594635666.10 دج كما أنها حققت ربح يقدر بـ:193101055.68 دج، وهو مرتفع مقارنة بنسبة 2017 الذي قدر بـ: 179702936.54 دج.

## الفرع الثالث: دراسة جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة للفترة (2018/2017)

**الجدول رقم (3-4): جدول سيولة الخزينة بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) للفترة 2018/2017**

| | 2017 | 2018 |
|---|---|---|
| تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاط الاستغلال | | |
| المدخلات من مدفوعات الزبائن على المبيعات | 409665681,96 | 435885029,12 |
| مخرجات الناتجة عن مدفوعات المشتريات | -291602087,33 | -376315265,66 |
| الفوائد والأعباء المالية الأخرى | -125803,52 | -204372,78 |
| ضرائب على الأرباح | | |
| تدفقات الخزينة للعناصر الغير العادية | 117937691,11 | 59365390,68 |
| تدفقات الخزينة للعناصر الغير العادية | 661981,53 | 5777679,71 |
| صافي التدفقات للنشاطات العملياتية (A) | 661981,53 | 65143070,39 |
| تدفقات الخزينة للنشاطات الاستثمارية | | |
| مخرجات على مشتريات تثبيتات مادية | -7563350,53 | -453450,00 |
| مدخلات ناتجة عن بيع تثبيتات مادية | 1144000,00 | |
| مخرجات على مشتريات أصول مالية | -464018,60 | -1614565,64 |
| مدخلات ناتجة عن بيع أصول مالية | 2685448,34 | 247933,86 |
| مدخلات الفوائد الناتجة عن توظيف أموال المؤسسة | | |
| أرباح موزعة محصلة ناتجة عن مساهمة المؤسسة في شركات أخرى | | |
| تدفقات الخزينة الناتجة عن نشاطات الاستثمار | -5341920,79 | -676081,78 |
| تدفقات الخزينة للنشاطات المالية | | |
| مدخلات ناتجة عن إصدار أسهم | | |
| أرباح موزعة | | |
| مقبوضات القروض | 40000000,00 | 12500000,00 |
| تسديدات القروض | -153000000,00 | -78200000,00 |
| صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (c) | -113000000,00 | -65700000,00 |
| تأثير التغيرات في أسعار الصرف | | |
| تغيرات الخزينة للفترة (A+B+C) | 257751,85 | -1233011,39 |
| النقد أو ما يعادله في بداية الفترة | 3090631,47 | 3348383,32 |
| لنقد أو ما يعادله في نهاية الفترة | 3348383,32 | 2115371,93 |
| تغيرات الخزينة خلال الفترة | 257751,85 | -1233011,39 |
| النتيجة المحاسبية | -179445184,69 | -194334067,07 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق داخلية لمصلحة المحاسبة والمالية وحدة سوناريك بفرجيوة.

نلاحظ من خلال جدول تدفقات الخزينة أن المؤسسة حققت إرتفاع في النتيجة العملياتية حيث كانت في 2017 تقدر بـ: 409685581.96 دج، كما في سنة 2018 كانت 435885029.12 دج، أما بالنسبة لتدفقات الخزينة (نشاطات إستثمارية) كانت في 2017 نتيجة سلبية حيث قدرت بـ: 5341920.79- دج أمّا في سنة 2018 كانت 676081.78- دج، أما التدفقات للنشاطات المالية كانت 2017 113000000.00- دج أما في سنة 2018: 65700.00- دج، أما بالنسبة لتغيرات الخزينة

للفترة للأنشطة الاستثمارية والمالية العملياتية بلغت في 2017، 257751.85 دج وانخفضت في 2018 حيث بلغت 1233011.39- دج، أما النتيجة المحاسبية في سنة 2017 بلغت 179455184.69- دج وفي سنة 2018 انخفضت النتيجة وقدرت بـ: 194334067.07- دج.

## المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية ولتحقيق هذه الدراسة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، عبر استخدام الأسلوب المتضمن استخدام العديد من الطرق والمعالجات الإحصائية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وكذا استعراض مختلف النتائج المتحصل عليها من أفراد العينة إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة للحكم على صحتها.

### المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعيّنتها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مجتمع الدراسة وعيّنتها.

#### مجتمع الدراسة وعينتها

تم في هذه الدراسة اختيار المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة (وحدة سوناريك بفرجيوة) كميدان لدراسة الحالة، وبطريقة المسح الشامل حيث يتألّف مجتمع الدراسة من مجموعة الموظفين بهذه المؤسسة.

أمّا فيما يتعلق بعينة الدراسة فتم اختيار عينة بلغ عددها 35 فرد، حيث قمنا بتوزيع 35 استمارة، حيث تمّ استرداد34 استمارة، وبهذا يكون عدد الاستمارات الصالحة للتحليل 34 استمارة أي بنسبة 97.14%.

## المطلب الثاني: أداة الدراسة وأدوات المعالجة الإحصائية المستخدمة

### الفرع الأول: أدوات الدراسة

بغية تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسين للحصول على البيانات والمعلومات القابلة للوصف والتحليل.

**أولا: المصادر الثانوية:**

المتمثلة في الكتب والمجلات والرسائل الجامعية والمقالات والملتقيات، التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر وغير مباشر، وذلك للوقوف على الأسس العلمية الحديثة المرتبطة بالدراسة، موضوع البحث والتي ساعدت في بناء الإطار النظري للدراسة.

**ثانيا: المصادر الأولية:**

والمتمثلة بالاستبيان، وذلك بغرض توفير المعلومات المتعلقة بالدراسة فقد صُمّم الاستبيان بعد الأخذ بآراء مجموعة من الموظفين في مجال موضوع الدراسة التي استهدفت الحصول على البيانات الأوليّة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة وتضمن الاستبيان 3 أجزاء وهي:

1. الجزء الخاص بالمتغيّرات الديموغرافية والمهنية لعينة الدراسة من خلال متغيّرات وهي (الجنس، العمر المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية)، لغرض وصف أفراد عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات في ضوء المتغيرات الديموغرافية والمهنية.
2. الجزء الثاني تضمن مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة وتضمن 19 فقرة مقسمة بين خمسة متغيرات وهي كالتالي:

| ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | حماية حقوق المساهمين | حفظ حقوق أصحاب المصالح | الإفصاح والشفافية | صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته |
|---|---|---|---|---|
| 3 | 4 | 4 | 4 | 4 |

وتتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس likert الخماسي كالآتي:

| موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

3. الجزء الثالث تضمّن جودة القوائم المالية وتضمّن 10 فقرات وتتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس likert الخماسي كالآتي:

| موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|
| 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

وبهذا تكوّن المقياس بشكله النهائي من 29 فقرة.

**الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية المستخدمة**

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم اللجوء الى استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- ✓ التكرار والنسب المئوية؛
- ✓ معامل ألفا كرونباخ Cranbach Alpha للتأكّد من درجة ثبات المقياس المستخدم؛ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة؛
- ✓ اختبارt لعينة واحدة وذلك للتحقق من معنوية الفقرة؛
- ✓ تحليل الانحدار المتعدد والبسيط لمعرفة العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة؛
- ✓ مستوى الأهمية والذي تم احتسابه وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{3}$$

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{5-1}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك تكون:

- ✓ الأهمية المنخفضة من1 إلى 2.33؛
- ✓ الأهمية المتوسطة من 2.33 لغاية 3.66؛
- ✓ الأهمية المرتفعة من 3.67 فأكثر.

## المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة وثباتها

وذلك من خلال الصدق الظاهري وثبات أداة الدراسة.

**الفرع الأول: الصدق الظاهري**

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان تم عرضه على مجموعة من المحكمين تألفت من 6 أساتذة من أعضاء الهيئة التدريسية بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، وجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، متخصصين في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وأسماء هؤلاء المحكمين مذكورة (في الملحق رقم 12).

وقد تم الاستجابة لآراء المحكمين وتم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء الاقتراحات المقدمة وبذلك خرج الاستبيان بصورته النهائية( في الملحق رقم 11).

**الفرع الثاني: ثبات أداة الدراسة**

تم اختبار مدى الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، حيث تم تقييم تماسك المقياس بحساب Cranbach Alpha، والذي يشير إلى قوة التماسك بين فقرات الاستبيان، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة Cranbach Alpha على أفراد العينة، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Cranbach Alpha لكن من الناحية التطبيقية يعد (Alpha≥0.60) معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية والجدول رقم (3-5) يبين نتائج أداة الثبات لهذه الدراسة.

**الجدول رقم (3-5): معامل الثبات الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة مقياس الفا كرونباخ**

| محاور الاستبيان | البعد | عدد الفقرات | قيمة الفا كرونباخ |
|---|---|---|---|
| 1 | مبادئ حوكمة الشركات | 19 | 0.767 |
| 1-1 | ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | 3 | 0.637 |
| 2-1 | حماية حقوق المساهمين | 4 | 0.624 |
| 3-1 | حفظ حقوق أصحاب المصالح | 4 | 0.625 |
| 4-1 | الإفصاح والشفافية | 4 | 0.662 |
| 5-1 | صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤوليته | 4 | 0.672 |
| 2 | جودة القوائم المالية | 10 | 0.835 |
| | الاستبانة ككل | 29 | 0.868 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss .

وتدل مؤشرات ألفا كرونباخ أعلاه على تمتع أداة الدراسة بصورة عامة بمعامل ثبات عال وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة حيث أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الدراسة كانت أكبر من (0.6) حيث تراوحت قيمته مابين (0.624) و (0.835) في حين بلغ معامل ثبات الأداة ككل (0.868) وهو أعلى من (0.6).

# المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

## المطلب الأول: وصف المتغيرات الديمغرافية والمهنية لأفراد لعينة الدراسة

**الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية والمهنية**

| الرقم | المتغير | الفئة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الجنس | ذكر | 24 | %70.6 |
| | | أنثى | 10 | %29.4 |
| 2 | العمر | اقل من 30 سنة | 8 | %23.5 |
| | | من 30 إلى 39 سنة | 16 | %47.1 |
| | | من 40 إلى 49 سنة | 6 | %17.6 |
| | | 50 سنة فأكثر | 4 | %11.8 |
| 3 | المؤهل العلمي | ثانوي فاقل | 7 | %20.6 |
| | | جامعي | 23 | %67.6 |
| | | دراسات عليا | 4 | %11.8 |
| 4 | التخصص العلمي | محاسبة | 8 | %23.5 |
| | | اقتصاد | 6 | %17.6 |
| | | علوم التسيير | 10 | %29.4 |
| | | بنوك | 3 | %8.8 |
| | | تخصص آخر | 7 | %20.6 |
| 5 | المستوى الوظيفي | مدير تنفيذي | 1 | %2.9 |
| | | رئيس مصلحة | 10 | %29.4 |
| | | محاسب | 3 | %8.8 |
| | | مساعد محاسب | 5 | %14.7 |
| | | عضو مجلس الإدارة | 9 | %26.5 |
| | | مدقق داخلي | 1 | %2.9 |
| | | وظيفة أخرى | 5 | %14.1 |
| 6 | الخبرة المهنية | اقل من 5 سنوات | 14 | %41.2 |
| | | من 5 إلى 10 سنوات | 7 | %20.6 |
| | | أكثر من 10 سنوات | 13 | %38.2 |

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يوضّح الجدول (3-6) المتغيرات الديمغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المستوى الوظيفي، الخبرة المهنية).

يشير الجدول (3-6) إلى نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الديمغرافية والمهنية لأفراد عينة الدراسة حيث يتضح أن 70.6% هم من الذكور وهي الأعلى من نسبة الإناث التي بلغت 29.4%، أمّا بالنسبة للعمر فإن أكبر نسبة في العينة هي ممن تتراوح أعمارهم من 30 إلى 39 سنة بنسبة 47.1%، أما فيما يخص الفئة الأقل من 30 سنة فنسبتها 23.5%، والفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 40-49 سنة فنسبتها هي 17.6%، أمّا بالنسبة للفئة من 50 سنة فأكثر فنسبتها هي الأقل 11.8%.

فيما يخص المؤهل العلمي بينت النتائج أن نسبة 67.6% هم من الجامعيين، ونسبة 20.6% لديه مستوى ثانوي فأقل أمّا الدراسات العليا فنسبتهم 11.8%، وأشارت النتائج أن 29.4% من أفراد عينة الدراسة هم من المتخصصين بعلوم التسيير وأن 23.5% هم من المتخصصين في المحاسبة، وأنّ نسبة 17.6% تخصص اقتصاد و8.8 % تخصص بنوك، أما بالنسبة للتخصصات الأخرى والتي تقدر بـ: 20.6% والتي من بينها: هندسة، كيمياء، هندسة ميكانيكية، كهرو تقني، علوم قانونية وإدارية، وفيما يخص المستوى الوظيفي فأكبر نسبة كانت 29.4% رئيس مصلحة تليها نسبة 26.5% عضو مجلس الإدارة ثم بالتساوي ما بين مساعد محاسب ووظيفة أخرى بنسبة 14.7% وأقل نسبة هو المدقق الداخلي بنسبة 2.9%.

وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة المهنية، فقد أظهرت النتائج أن 41.2% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل وأنّ 38.2% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم المهنية أكثر من 10 سنوات وأنّ 20.6% هم ممن تتراوح عدد سنوات خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات.

## المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان

استعرضنا في هذا المطلب التحليل الإحصائي لنتائج استجابة أفراد عينة الدراسة للمتغيرات التي اعتمدت فيها من خلال عرض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة وكذا اختبار "t" للتحقق من معنوية العبارة وكذا ترتيب مستوى الأهمية لكل عبارة من عبارات محاور الدراسة.

### الفرع الأول: تحليل عبارات مبادئ حوكمة الشركات

لوصف مستوى أهمية مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة وحدة سوناريك بفرجيوة، كذلك لجأنا إلى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاختبار "t" للتحقق من معنوية الفقرة وأهمية الفقرة .

## أولا: تحليل عبارات مبدأ ضمان وجود أساس فعال لحكومة الشركات

**الجدول رقم (3-7) يبين المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة لبعد ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات.**

| الرقم | عبارات مبدأ ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "t" المحسوبة | Sig * مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | للشركة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الأداء لتحقيق أهدافها | 4.15 | 0.821 | 29.821 | 0.000 | 1 | مرتفعة |
| 2 | تقوم لجنة التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة العليا للشركة | 3.5 | 1.052 | 19.405 | 0.000 | 3 | متوسطة |
| 3 | تمنح للجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطات الكافية لممارسة مهامهم | 3.82 | 0.797 | 27.987 | 0.000 | 2 | مرتفعة |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.985 | 0.645 | 36.0 10 | 0.000 | / | مرتفعة |

**المصدر :** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول رقم ( 3-7) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك بفرجيوة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه العبارات بين (3.50 و4.15) بمتوسط مقداره (3.985) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع لأهمية وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات في شركة سوناريك بفرجيوة، حيث جاءت في المرتبة الأولى عبارة "للشركة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الأداء لتحقيق أهدافها" بمتوسط حسابي قدره (4.15) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.985) وانحراف معياري قدره (0.821)، فيما حصلت الفقرة رقم 2: "تقوم لجنة تدقيق على عملها دون تدخل الإدارة العليا للشركة "على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي هو(3.50) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.985) وانحراف معياري (1.052).

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة، حول ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات بفقراته وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عينات حول وجود أساس فعال لحوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك، ويشير الجدول أيضا للتقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ أنه من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير ضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) إذ

كانت مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أن مستوى ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة) لأفراد العينة كان مرتفعا.

### ثانيا: تحليل عبارات حماية حقوق المساهمين

**الجدول رقم (3-8) بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة لبعد حماية حقوق المساهمين.**

| الرقم | حماية حقوق المساهمين | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | قيمة "t" المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 4 | تتخذ الشركة إجراءات كافية لحماية حقوق المساهمين | 3.74 | 0.931 | 23.389 | 0.000 | 2 | مرتفعة |
| 5 | للمساهمين الحق في التغيير عن أرائهم حول تعيين أعضاء مجلس الإدارة | 3.71 | 0.799 | 27.050 | 0.000 | 3 | مرتفعة |
| 6 | يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة | 3.82 | 0.834 | 26.739 | 0.000 | 1 | مرتفعة |
| 7 | يشارك المساهمون في التعديلات التي تطرأ على القانون الداخلي للشركة | 3.53 | 0.992 | 20.747 | 0.000 | 4 | متوسطة |
| / | الانحراف العام والمتوسط الحسابي | 3.632 | 0.771 | 27.444 | 0.000 | / | متوسطة |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول (3-8) الى اجابات أفراد عينة الدراسة حول مبدأ حماية حقوق المساهمين في مؤسسة سوناريك بفرجيوة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد، (3.53 و3.82) بمتوسط حسابي مقداره (3.632) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير للأهمية المتوسطة لمبدأ حماية حقوق المساهمين في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة: "يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة" بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.632)، وانحراف معياري بلغ (0.834)، فيما حصلت الفقرة 7 "يشارك المساهمون في التعديلات التي تطرأ على القانون الداخلي للشركة" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.53) وهو أدنى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.632) وانحراف معياري(0.992).

ويبين الجدول التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول حماية حقوق المساهمون بفقراته من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حول أهمية حقوق المساهمين في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة) ويشير الجدول أيضا للتقارب في قيم المتوسطات الحسابية إذ نلاحظ أنّه من خلال مستويات الدلالة أنّه لم تكن اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير حماية حقوق المساهمون في مؤسسة سوناريك إذ كانت كافة مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام يتبين أن مستوى حماية حقوق المساهمين في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد العينة كان متوسطا.

### ثالثا: حفظ حقوق أصحاب المصالح

**الجدول رقم (3-9): يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة لبعد حفظ حقوق أصحاب المصالح**

| الرقم | حفظ حقوق أصحاب المصالح | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة t المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 8 | تقوم الشركة بتعويض أصحاب المصالح في حالة وجود ضرر | 3.74 | 0.864 | 25.217 | 0.000 | 2 | مرتفعة |
| 9 | هناك تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون الداخلي للشركة | 3.88 | 0.537 | 42.127 | 0.000 | 1 | مرتفعة |
| 10 | تتوفر الشركة على وسائل وأدوات تساهم في طرح انشغالات ومشاكل العمال | 3.50 | 1.080 | 18.894 | 0.000 | 4 | متوسطة |
| 11 | تطرح الشركة منتجات تلبي حاجات ورغبات الزبائن | 3.67 | 1.065 | 20.126 | 0.000 | 3 | مرتفعة |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.705 | 0.675 | 31.988 | 0.000 | / | مرتفعة |

**المصدر**:إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (3-9) يظهر إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (3.50 و3.88) بمتوسط حسابي عام مقداره (3.705) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى الأهمية المرتفعة لحفظ حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة "هناك تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون الداخلي للشركة" بمتوسط حسابي بلغ (3.88) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.705) وبانحراف معياري بلغ (0.537)، فيما حصلت الفقرة

تتوفر الشركة على وسائل وأدوات تساهم في طرح انشغالات ومشاكل العمال على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.50) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي والبالغ (3.705) وانحراف معياري (1.080).

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول حفظ حقوق أصحاب المصالح في المؤسسة وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر عيّنة الدراسة حول أهمية حفظ حقوق أصحاب المصالح في سوناريك (وحدة فرجيوة) ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنّه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة لعبارات المتغير حفظ حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) إذ كانت كافة مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام تبين أنّ مستوى أهمية حفظ حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سوناريك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا.

**رابعا: الإفصاح والشفافية**

**الجدول رقم (3-10) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة لعبارات الإفصاح والشفافية.**

| الرقم | الإفصاح والشفافية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "t" المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 12 | تفصح الشركة عن جميع بنود عناصر القوائم المالية (الميزانية- حساب النتائج- جدول سيولة الخزينة) بالقدر الكافي | 3.44 | 1.078 | 18.605 | 0.000 | 1 | متوسطة |
| 13 | يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين | 2.76 | 1.23 | 13.081 | 0.000 | 3 | متوسطة |
| 14 | تحتوي الشركة على قنوات لنشر المعلومات بطريقة كافية وعادلة بين جميع أصحاب المصلحة | 3.09 | 1.026 | 17.552 | 0.000 | 2 | متوسطة |
| 15 | لدى الشركة أنظمة الكترونية في الإفصاح عن معلوماتها المالية والمحاسبية (موقع الكتروني، الشبكة الداخلية، البريد الالكتروني...) | 2.71 | 1.292 | 12.215 | 0.000 | 4 | متوسطة |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.073 | 0.938 | 19.069 | 0.000 | / | متوسطة |

**المصدر**:إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يظهر الجدول رقم (3-10) إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا لبعد (2.71 و3.44) بمتوسط حسابي عام مقداره (3.073) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى الأهمية المتوسطة للإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، إذ جاءت في المرتبة الأولى فقرة "تفصح الشركة عن جميع بنود عناصر القوائم المالية بالقدر الكافي" بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام (3.073) وانحراف معياري بلغ (0.078) فيما حصلت الفقرة "لدى الشركة أنظمة الكترونية في الإفصاح عن معلوماتها المالية والمحاسبية (موقع الكتروني، الشبكة الداخلية، البريد الالكتروني...)" على المرتبة الرابعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.71) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ (3.073) وانحراف معياري (1.292).

ويبين الجدول أيضا التشتت المنخفض في استجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية الإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، ويشير الجدول أيضا إلى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية، إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير الإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) إذ كانت كافة مستويات الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع الفقرات، وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية الإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان متوسطا.

## خامسا: صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته

**الجدول رقم (3-11) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة لبعد صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته.**

| الرقم | صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة"t" المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 16 | يسهر مجلس الإدارة على تنفيذ مختلف القوانين واللوائح التنظيمية من اجل السير الحسن للشركة | 3.65 | 0.917 | 23.184 | 0.000 | 2 | متوسط |
| 17 | تخضع مختلف مصالح وأقسام الشركة للمساءلة أمام مجلس الإدارة | 3.59 | 0.925 | 22.619 | 0.000 | 3 | متوسط |
| 18 | يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان وتحديد مجال وفترة نشاطها | 3.56 | 0.960 | 21.627 | 0.000 | 4 | متوسط |
| 19 | يقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف والرقابة وضع إستراتيجية عمل ونشاط الشركة | 3.88 | 0.844 | 26.809 | 0.000 | 1 | مرتفع |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.764 | 0.698 | 31.411 | 0.000 | / | مرتفع |

**المصدر**:إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يشير الجدول رقم (3-11) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤوليته، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (3.56-3.88) وبانحراف معياري ما بين (0.844-0.960) وبمستوى أهمية تراوح بين متوسط ومرتفع، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (3.764) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى الأهمية المرتفعة لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، وبناءا على نتائج الجدول السابق يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للعبارة رقم 1 يساوي (3.65) وبانحراف معياري قدره (0.917) وبهذا فهي تحصل على المرتبة الثانية، والقيمة الاحتمالية sig= 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة

الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد عينة الدراسة على أن أنه يسهر مجلس الإدارة على تنفيذ مختلف القوانين و اللوائح التنظيمية من أجل السير الحسن للشركة.

- المتوسط الحسابي للعبارة رقم 2 يساوي (3.59) وبانحراف معياري (0.925)، وبهذا فهي تحتل المرتبة الثالثة، والقيمة الاحتمالية 0.000 =sig لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يدل على أن هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد عينة الدراسة على أنه تخضع مختلف مصالح أقسام الشركة للمساءلة أمام مجلس الإدارة.
- المتوسط الحسابي للعبارة رقم 3 يساوي (3.56) وبانحراف معياري قدره (0.960) وبهذا فهي تحتل المرتبة الرابعة، والقيمة الاحتمالية 0.000 =sig لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ممّا يدل على انّ درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أنّ هناك موافقة متوسطة من قبل أفراد عينة الدراسة على أن يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان وتحديد مجال وفترة نشاطها.
- المتوسط الحسابي للعبارة رقم 4 يساوي (3.88) وبانحراف معياري قدره (0.844) وبهذا فهي تحتل المرتبة الأولى، والقيمة الاحتمالية (sig=0.000) لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ممّا يدلّ على أن درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن هناك موافقة مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة على أنه يقع على مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف والرقابة وضع إستراتيجية عمل ونشاط الشركة.

## الفرع الثاني: تحليل عبارات محاور جودة القوائم المالية

**الجدول رقم (3-12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة "t" ومستوى الدلالة للعبارات محاور جودة القوائم المالية**

| الرقم | العبارات | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة "t" المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة | ترتيب أهمية الفقرة | مستوى الأهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 20 | تظهر القوائم المالية حقيقة المركز المالي للشركة دون تحيز | 3.71 | 0.760 | 28.434 | 0.000 | 2 | مرتفعة |
| 21 | تلتزم الشركة بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية عالية | 3.32 | 0.945 | 20.517 | 0.000 | 10 | متوسطة |
| 22 | للشركة نظام رقابي داخلي فعال يسمح بتوفير قوائم مالية ذات موثوقية | 3.41 | 0.957 | 20.783 | 0.000 | 6 | متوسطة |
| 23 | تعد الشركة قوائم مالية خالية من الأخطاء مما يعزز جودتها | 3.35 | 1.012 | 19.328 | 0.000 | 8 | متوسطة |
| 24 | الملائمة لاتخاذ قرارات اقتصادية من طرف مستعملي القوائم المالية | 3.44 | 0.860 | 23.343 | 0.000 | 4 | متوسطة |
| 25 | تصدر الشركة قوائمها المالية في أوقات زمنية محددة مما يعزز مصداقيتها | 3.38 | 0.817 | 24.139 | 0.000 | 7 | متوسطة |
| 26 | للشركة قوائم مالية تحتوي على معلومات ذات قدرة تنبؤية | 3.41 | 0.892 | 22.312 | 0.000 | 5 | متوسطة |
| 27 | للشركة قوائم مالية تحتوي على معلومات قوائمها ذات قدرة تأكيدية | 3.35 | 1.070 | 18.276 | 0.000 | 9 | متوسطة |
| 28 | تعمل الشركة على توفير الثقة في القوائم المالية مما يعزز صدق التعبير والقابلية للفهم | 3.50 | 0.992 | 20.565 | 0.000 | 3 | متوسطة |
| 29 | تعد الشركة قوائم مالية قابلة للمقارنة مع عدة دورات مالية في النظام المحاسبي | 3.76 | 0.855 | 25.678 | 0.000 | 1 | مرتفعة |
| | المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام | 3.735 | 0.698 | | | | |

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss .

الجدول رقم (3-12) يبين إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بجودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك بفرجيوة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المتغير بين (3.32-3.76) بمتوسط حسابي مقداره 3.735 على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير إلى الأهمية المرتفعة لجودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، إذ جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التالية "تعد الشركة قوائم مالية قابلة للمقارنة مع عدة دورات مالية في النظام المحاسبي" بمتوسط حسابي قدره (3.76) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 3.735 وانحراف معياري 0.855، فيما حصلت الفقرة " تلتزم الشركة بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية عالية" على المرتبة العاشرة والأخيرة بمتوسط حسابي 3.32 وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي البالغ 3.735 وانحراف معياري 0.945.

ويبيّن الجدول أيضا التشتت المنخفض في اجابات أفراد عيّنة الدراسة حول أهمية متغير جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ويشير الجدول أيضا الى التقارب في قيم المتوسطات الحسابية إذ نلاحظ من خلال مستويات الدلالة أنه لم تكن هناك اختلافات في وجهات نظر عينة الدراسة حول العبارات المكونة لمتغير جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك، حيث كانت كافة مستويات الدلالة($\alpha \leq 0.05$)، لجميع الفقرات.

وبشكل عام يتبين أن مستوى أهمية جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا.

## المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

### الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

يقيس هذا الاختبار مدى توزيع البيانات التي تم جمعها توزيعا طبيعيا، واستنادا لنظرية النزعة المركزية والتي تنص إذا كان حجم العينة أكبر من 30 وله وسط حسابي($\mu$) وتباين($\delta 2$)، فإن توزيع المعاينة للوسط الحسابي تقترب من التوزيع الطبيعي.

وبما أن حجم عيّنة الدراسة تتضمن 34 مشاهدة، ووفقا لنظرية النزعة المركزية المشار إليها سابقا، تم التأكد من تحقق افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات، وبالتالي فإن النموذج صالح للتطبيق ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية عند اختبار فرضيات الدراسة.[1]

[1]- أسامة ربيع أمين،التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، مكتبة الانجلو المصرية،القاهرة، مصر، 2008، ص107.

**الفرع الثاني: مناقشة اختبار فرضيات الدراسة**

يتناول هذا الفرع اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرعية من خلال استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد.

- **الفرضية الرئيسية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات ( ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم تقسيمها إلى خمس فرضيات فرعية وهي كما يلي:

- **الفرضية الفرعية HO1:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعّال لحوكمه الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من ضمان أثر وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك كما هو موضح بالجدول رقم (3-13)

**الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط للتحقق من اثر ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

| المتغير التابع | (R) معامل الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | F المحسوبة | DF درجات الحرية | | Sig* مستوى الدلالة | β معامل الانحدار | T المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.461 | 0.213 | 8.657 | الإنحدار | 1 | 0.006 | 0.500 | 2.942 | 0.006 |
| | | | | البواقي | 32 | | | | |
| | | | | المجموع | 33 | | | | |

يكون التأثير دو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يوضّح الجدول رقم (3-13) أثر ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.461) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد $R^2$ فقد بلغ (0.213)، أي أن ما قيمته (0.213) من التغيرات في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) ناتج عن التغير في مستوى ضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات، كما بلغت قيمة درجة التأثير $\beta$ (0.500)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في ضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات يؤدي لزيادة في جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) بقيمة (0.500)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة f المحسوبة التي بلغت (8.657) وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت t المحسوبة (2.942) وهذا يؤكّد عدم صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرصة البديلة التي تنصّ على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الثانية HO2**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقيق من أثر حماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) كما هو موضح بالجدول رقم (3-14):

**الجدول رقم (3-14): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير حماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة).**

| المتغير التابع | (R)معامل الارتباط | (R2) معامل التحديد | F محسوبة | DF درجات الحرية | | Sig* مستوى الدلالة | β معامل الإنحدار | T المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.221 | 0.049 | 1.650 | الإنحدار | 1 | 0,000 | 0.201 | 1.285 | 0,000 |
| | | | | البواقي | 32 | | | | |
| | | | | المجموع | 33 | | | | |

يكون التأثير دو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج Spss .

يوضح الجدول (3-14) أثر حماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ بلغ معامل الارتباطR (0.221) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، أمّا معامل التحديد $R^2$ فقد بلغ (0.049)، أي أن ما قيمته (0.049) من التغيرات في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ناتج عن التغير في حماية حقوق المساهمين، كما بلغت درجة التأثير ل β (0.201)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى حماية حقوق المساهمين يؤدي للزيادة في جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) بقيمة (0.201) ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (1.650) وهي دالة عند ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية وعليه ترفض الفرضية الصفرية و تقبل الفرضية البديلة التي تنص على :

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

➢ **الفرضية الفرعية الثالثة Ho3**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تقسيم هذه الفرضية لفرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقيق من أثر حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) كما هو موضح بالجدول رقم (3-15)

**الجدول رقم (3-15) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير حفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

| المتغير التابع | (R)معامل الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | F محسوبة | DF درجات الحرية | | Sig* مستوى الدلالة | β معامل الانحدار | T المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.263 | 0.069 | 2.385 | الإنحدار | 1 | 0.132 | 0.272 | 1.544 | 0.132 |
| | | | | البواقي | 32 | | | | |
| | | | | المجموع | 33 | | | | |

يكون التأثير دو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول رقم (3-15) أثر حفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ ظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) إذ بلغ معامل الارتباط R (0.263) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، أمّا معامل التحديد $R^2$ فقد بلغ (0.069) أي ما قيمته (0.069) من التغيّرات في جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) ناتج عن التغير في حفظ حقوق أصحاب المصالح، كما بلغت قيمة درجة التأثير ل β (0.272)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى حفظ حقوق أصحاب المصالح يؤدي إلى الزيادة في جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، بقيمة (0.272)، وبلغت قيمة F المحسوبة (2.385) و هي غير دالة عند مستوى

($\alpha \leq 0.05$) كما بلغت T المحسوبة (1.544) هذا يؤكد صحة قبول الفرضية الصفرية وعليه تقبل الفرضية الصفرية وترفض الفرضية البديلة التي تنص على :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- **الفرضية الفرعية الرابعة HO4:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تقسيم هذه الفرضية لفرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقيق من أثر الإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) كما هو موضح بالجدول رقم (3-16).

**الجدول رقم (3-16) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

| المتغير التابع | (R) معامل الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | F المحسوبة | DR درجات الحرية | | β | Sig* مستوى الدلالة | T المحسوبة | Sig* مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.620 | 0.384 | 19.944 | الانحدار | 1 | 0.461 | 0.000 | 4.466 | 0.000 |
| | | | | البواقي | 32 | | | | |
| | | | | المجموع | 33 | | | | |

يكون التأثير دو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

**المصدر**: إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج spss.

يوضح الجدول رقم (3-16 ) أثر الإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ بلغ معامل الارتباطR (0.620) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أمّا معامل التحديد $R^2$ فقد بلغ (0.384)، أي أن ما قيمته (0.384) من التغيرات في جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ناتج عن التغير في مستوى الإفصاح والشفافية، كما بلغت درجة التأثير ل β (0.461)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى الإفصاح والشفافية يؤدي للزيادة في جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) بقيمة ( 0.461)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة f المحسوبة التي بلغت 19.944 وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت قيمة t المحسوبة 4.466 وهذا ما يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الصفرية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

➢ **الفرضية الفرعية الخامسة HO5:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من أثر صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) كما هو موضح بالجدول رقم (3-17)

**الجدول رقم (3-17): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (بوحدة فرجيوة).**

| المتغير التابع | (R) معامل الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | F المحسوبة | DRدرجات الحرية | | SIG مستوى الدلالة | βمعامل الانحدار | T المحسوبة | SIGمستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.551 | 0.304 | 13.958 | الانحدار | 1 | 0.001 | 0.551 | 3.736 | 0.001 |
| | | | | البواقي | 32 | | | | |
| | | | | المجموع | 33 | | | | |

يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يوضّح الجدول رقم(3-17) أثر صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) إذ بلغ معامل الارتباطR (0.551) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد$R^2$ فقد بلغ (0.304)، أي أن ما قيمته (0.304) من التغيرات في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ناتج عن التغير في مستوى صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته، كما بلغت قيمة التأثير لـ β (0.551)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته يؤدي للزيادة في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك بقيمة(0.551)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة f المحسوبة التي بلغت 13.958 وهي دالة مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، كما بلغت قيمة t المحسوبة (3.736)، وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الصفرية وعليه ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

- يبين الجدول رقم(3-18) نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لحوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة):

**الجدول رقم (3-18): نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لدور حوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

| المتغير التابع | (R) معامل الارتباط | ($R^2$) معامل التحديد | F المحسوبة | DF درجات الحرية | | Sig* مستوى الدلالة | B معامل الإنحدار | | T المحسوبة | SIG مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جودة القوائم المالية | 0.747 | 0.558 | 7.062 | بين المجاميع | 5 | 0.000 | ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | 0.239 | 1.612 | 0.118 |
| | | | | | | | حماية حقوق المساهمين | -0.030 | -0.230 | 0.820 |
| | | | | البواقي | 28 | | حفظ حقوق المصالح | 0.015 | 0.104 | 0.918 |
| | | | | | | | الإفصاح والشفافية | 0.328 | 2.906 | 0.007 |
| | | | | المجموع | 33 | | صلاحية مجلس الإدارة ومسؤولياته | 0.338 | 2.372 | 0.025 |

يكون التأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

**المصدر:** إعداد الطالبتين بناءا على نتائج مخرجات برنامج SPSS.

يوضح الجدول (3-18) أثر حوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، إذ بلغ معامل الارتباط R(0.747) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)، كما أن معامل التحديد $R^2$بلغ (0.558)، أي أن ما قيمته (0.558) من التغيرات في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)، ناتج عن التغير في مستوى حوكمة الشركات بمبادئه، كما بلغت قيمة درجة التأثير$\beta$ لضمان وجود إطار فعّال لحوكمة الشركات (0.239) وحماية حقوق المساهمين بلغت (0.030-)، أما حفظ حقوق أصحاب المصالح بلغت قيمة $\beta$ (0.015) أما الإفصاح والشفافية فقد بلغت قيمة $\beta$ فيه (0.328)، و صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته بلغت قيمة $\beta$ فيه (0.338)، وهذا يعني أنّ الزيادة بدرجة واحدة في حوكمة الشركات يؤدي إلى الزيادة في جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) بقيمة (0.220) لضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات و(0.033-) لحماية حقوق المساهمين، و (0.015) لحفظ حقوق أصحاب المصالح (0.441) لصلاحيات مجلس الإدارة و مسؤولياته، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة التي بلغت (7.062) وهي دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يؤكد عدم صحة قبول الفرضية الرئيسية وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) بدرجة متفاوتة من مبدأ لأخر عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

## خلاصة الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل دراسة ميدانية لأثر الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية بالمؤسسة الوطنية لتسيير وتحقيق الصناعات المترابطة ( وحدة سوناريك فرجيوة)، حيث قمنا أولا بالتعرف على مختلف جوانب نشاط هذه المؤسسة، بالإضافة إلى التعرف على مختلف التدفقات المالية للمؤسسة وميزانياتها، وكذا حساب النتائج الخاصة بها، وجدول تغير الأموال الخاصة للفترة ما بين 2018/2017، إلى جانب تحليل الاستبيان وما نتج عنه من نتائج حول أثر دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية بالمؤسسة، وكذا اختبار الفرضيات التي تؤكد وجود أثر ذو دلالة إحصائية لدور حوكمة الشركات (ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته) على جودة القوائم المالية بالمؤسسة بدرجة متفاوتة من مبدأ لأخر، وهذا يقودنا للقول إن دور حوكمة الشركات بهذه المؤسسة يمكن اعتباره حجر الزاوية لنشاط هذه المؤسسة.

ويمكن أن نستخلص أهم النتائج في هذا الفصل كما يلي:

- ✓ تتسم هذه الدراسة بمعامل ثبات عالي حيث بلغ معامل ألفا كرونباخ للأداة ككل (0,868) وبالتالي فهي قادرة على تحقيق أغراض الدراسة؛
- ✓ مستوى أهمية ضمان وجود أساس فعّال لحوكمة الشركات في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,985)؛
- ✓ مستوى أهمية حماية حقوق المساهمين في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,632)؛
- ✓ مستوى أهمية حفظ حقوق أصحاب المصالح في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.705)؛
- ✓ مستوى أهمية الإفصاح والشفافية في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان متوسطا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.073)؛
- ✓ مستوى أهمية صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته في مؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كان مرتفعا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3,764)؛
- ✓ تم نفي الفرضية الأولى حيث تم التأكيد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
- ✓ تم نفي الفرضية الثانية حيث تم التأكيد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛

- ✓ تم التأكد من صحة الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
- ✓ تم نفي الفرضية الرابعة حيث تم التأكد من وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
- ✓ تم نفي الفرضية الخامسة حيث تم التأكد من وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

# خاتمــة

شاع مصطلح الحوكمة إثر حدوث الأزمات المالية المتكررة التي عانى منها الاقتصاد العالمي وأصبحت حوكمة الشركات أحد أهم المواضيع التي جذبت اهتمام العديد من المنظمات والمؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية، حيث حرصت حكومات معظم الدول إلى التطبيق الفعال لمبادئ وآليات الحوكمة نظرا لما تحققه من ضمان مصالح وأهداف كل الأطراف المتعاملة، فالتطبيق الجيد لحوكمة الشركات سيؤدي لتحسين مكانة الشركات.

كما تسعى معظم الشركات لتحسين جودة القوائم المالية لاعتبارها المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه في التعرف على الحالة المالية للشركة من طرف الجهات ذات العلاقة حيث أن ما تحتويه القوائم المالية من معلومات حساسة بالنسبة للشركة جعل منها تأخذ اهتمام خاص من أغلب المؤسسات حيث تسعى معظمها إلى تحقيق جودتها وزيادة الثقة والمصداقية فيها.

كما تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق جودة القوائم المالية من خلال تطبيق مجموعة من الآليات ومبادئ الحوكمة، حيث توجد علاقة وثيقة بين حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية المفصح عنها ومستوى جودتها، إذ أن مبادئ الحوكمة تلعب دورا كبيرا في تحقيق جودة القوائم والثقة والمصداقية فيها.

**النتائج:**

بعد إنجاز الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

1. تعد حوكمة الشركات من أهم المواضيع ذات الاهتمام العالمي والمحلي؛
2. تتميز حوكمة الشركات بجملة من المبادئ أهمها المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
3. تعد حوكمة الشركات أحد أهم الأنظمة الرقابية في الشركات؛
4. تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية التي تعمل على تعزيز مكانة الشركات في المحيط العملي،
5. تعد القوائم المالية أحد أهم الدلائل التي تستعملها الشركة لتوضيح وضعيتها المالية؛
6. وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية في مؤسسة سوناريك بفرجيوة،مما يجعلنا نتأكد من وجود إتمام بحوكمة الشركات في المؤسسة محل الدراسة،
7. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك( وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
8. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛

9. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك( وحدة فرجيوة)عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)؛
10. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة )عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)؛
11. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لصلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك( وحدة فرجيوة) عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) ؛
12. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات(ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين، حفظ حقوق أصحاب المصالح،الإفصاح والشفافية،صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته)على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك( وحدة فرجيوة)عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$) وهي تعتبر الفرضية الرئيسية،حيث قمنا بدراستها بالانحدار الخطي المتعدد.

**1. التوصيات:**

بناءا على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد منالتوصيات وهي كما يلي:

- ✓ ضرورة التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك نظرا لما تحققه من فوائد عديدة للشركات منها تحقيق جودة القوائم المالية وإضفاء الثقة والمصداقية على مختلف المعلومات المالية والمحاسبية المفصح عنها.
- ✓ سن مزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الجزائرية وتطبيق حوكمة الشركات،لما تحققه من مزايا مختلفة يمكن أن تساعد في حل العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات بصفة عامة،والمشاكل المالية بصفة خاصة أهمها فقدان الثقة والمصداقية في القوائم المالية المتضمنةالمعلومات المحاسبية؛
- ✓ ضرورة المساهمة في نشر ثقافة الحوكمة في أوساط أفراد المجتمع وخاصة أصحاب المؤسسات من خلال استحداث مراكز متخصصة،
- ✓ ضرورة إلزام مجالس إدارة المؤسسات إنشاء لجان المراجعة،والعمل على تفعيل الدور المنوط بها لما لها من دور في تحقيق جودة القوائم المالية المتضمنة للمعلومات المحاسبية؛
- ✓ الاهتمام أكثر بجودة القوائم المالية باعتبارها وسيلة لاكتساب ثقة أصحاب المصالح؛

**2. أفاق الدراسة:**

تناولنا من خلال هذه الدراسة موضوع دور الحوكمة في تحقيق جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية،ونظرا لاتساع الموضوع فإنه يمكن إدراج بعض الاقتراحات لتكون كمواضيع التي لها علاقة بالبحث:

13. أثر حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الالكتروني لتحقيق الشفافية؛
14. دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي في الشركات الجزائرية؛
15. أثر المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في المعلومات المحاسبية.

# قائمة المراجع

## 1. المراجع باللغة العربية:

### أولا: الكتب


1. أسامة ربيع أمين، **التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام spss**، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، مصر، 2008.
2. آل عزاوي حسين، **التقارير المالية في المنشآت الصغيرة**، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي عمان، الأردن، 2007.
3. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الطبعة الأولى الدار الجامعية، الإسكندرية.
4. بكاري بلخير، **دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
5. بلعروسي أحمد التيجاني، **النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار حموصة، الجزائر، 2012.
6. بن ربيع حنيفة وآخرون، **الواضح في الحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS**، منشورات كليك، الجزء الأول، الجزائر، دون سنة نشر.
7. جربي عريقات، **قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الحادي والعشرين: التحديات الفرص والآفاق**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الأول، عمان، الأردن 2009.
8. الجعارات خالد جمال وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن.
9. الجعارات خالد جمال، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.
10. جمعة أحمد حلمي، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2000.
11. جوهر عبد الله، **الإدارة في الشركات والمؤسسات (القيادة، التسويق، العمل المؤسسي تخطيط وإدارة القوة العاملة–الحوكمة)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2014.
12. الحجاوي طلال والزوبعي سالم، **القياس المحاسبي ومحدداته وانعكاسها على رأي مراقب الحسابات** الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
13. حداد فايز سليم، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14. حسن صلاح، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال: معايير حوكمة الشركات المالية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2011.

15. حيدر علي مسعود، **إدارة تكاليف الجودة استراتجيا**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

16. الخضيري محسن أحمد، **حوكمة الشركات**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر 2005.

17. الديل رندة، **تقييم الشركات العائلية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

18. الربيعي حاكم محسن وراضي حمد عبد الحسين، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

19. رزة علاء، **المحاسبة في ظل حوكمة الشركات**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2014.

20. رضوان حلوة حنان وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2009.

21. زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2011.

22. السجاعي محمود، **المحاسبة في شركات التامين والبنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، 2007.

23. سميحة فوزية، **تقييم مبادئ الحوكمة في جمهورية مصر العربية**، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، مصر، 2003.

24. السيد إبراهيم جابر، **الإفصاح المالي وأثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية**، دار عيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

25. السيد حسين عمر، **تطور الفكر المحاسبي**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

26. السيد سرايا محمد، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

27. السيد سيد عطا الله، **التدريب المحاسبي والمالي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.

28. السيد سيد عطا الله، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

29. شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.

30. الشواورة فيصل محمود، **مبادئ الإدارة المالية إطار نظري محتوى علمي (التمويل، الاستثمار التخطيط، التحليل المالي)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2013.

31. طالب علاء فرحان وشيحان المشهداني إيمان، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

32. الطائي رعد عبد الله وقدادة عيسى، **إدارة الجودة الشاملة، الطبعة العربية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

33. طرطار أحمد ومنصر عبد العالي، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد scf**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2015.

34. طلال محمود علي الحجاوي ومحمد أل فتح الله، **الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية** الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون سنة نشر.

35. عبد العال طارق حماد، **الإتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2009.

36. عبد العال طارق حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

37. عبد العال طارق حماد، **حوكمة المؤسسات( المفاهيم –المبادئ–التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

38. عبد الناصر إبراهيم نور وآخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2005.

39. عرفة سيد سالم، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

40. العزاوي محمد عبد الوهاب، **إدارة الجودة الشاملة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

41. عزت اللحام محمود وآخرون، **الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة العربية الأولى، دار الإعسار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

42. العلي أسعد حميد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

43. غضبان حسام الدين، **محاضرات في نظرية الحوكمة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2015.

44. القاضي حسين وحمدان مأمون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

45. قباجة عدنان وآخرون، **تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين**، دون دار النشر، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2018.

46. محمد الوفاء سامي، **نظرية المحاسبة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

47. محمد مصطفى سليمان، **دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

48. مطلك الدوري زكرياء وعلي صالح أحمد، **إدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الألفية الثالثة**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

49. **معجم المجند في اللغة العربية المعاصرة**، الطبعة الثالثة، دار المشرق بيروت، لبنان، 2001.

50. النعيمي عدنان تايه وآخرون، **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

51. وارد خليل عطاء الله والعشماوي محمد عبد الفتاح، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2018.

52. بدروني عيسى، **مطبوعة دروس بعنوان حوكمة الشركات**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف مسيلة،الجزائر،2017.

**ثانيا: الرسائل الجامعية**


53. أبو حمام ماجد إسماعيل، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فيسوق فلسطين للأوراق المالية)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009.

54. بوطلاعة محمد، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على حوكمة الشركات الجزائرية–من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018.

55. التومي مختار محمد سالم، **مدى قدرة البنية التحتية للشركات البيئة على تبني الحوكمة بمفهومها الحديث لدراسة ميدانية على الشركات المدرجة بالسوق المالي،** رسالة ماجستير غير منشورة مدرسة العلوم الإدارية، الأكاديمية الليبية، 2001.

56. راشدي أمين، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (دراسة تطبيقية على بعض شركات المساهمة في ولاية سطيف)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018.

57. رزقي عمار، **التعهد بإدارة الصيانة كاختيار استراتيجي للمؤسسة الصناعية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

58. سعود وسيلة، **حوكمة المؤسسات كأداة لرفع أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 2016.

59. الشلتوني فايز زهدي، **مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة فلسطين، 2005.

60. العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

61. عتير سليمان، **دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية:دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.

62. عهد علي سعيد، **الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا:دراسة ميدانية** رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، سوريا، 2009.

63. قرقاد عادل، **أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للمنتجات الصيدلانية**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014.

64. لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

65. لمايسي سارة، **تدقيق المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية :دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2015.

66. مداح عبد الباسط، **أثر جودة المعلومات المحاسبية في الكشف عن الفساد المالي في ظل تبني حوكمة الشركات:دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018 .

**ثالثا:المجلات العلمية**

67. ، إضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، دولة الكويت العدد3، أكتوبر 2010.

68. بالبركاني أم خليفة، **آلية الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة التنظيم والعمل، العدد 05 جامعة معسكر، 2014.

69. بدار عاشور وذبيح هشام، **آليات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 3، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

70. براق محمد وبالواضح فاتح، **حوكمة المؤسسات كآلية لتعزيز الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لغرض إدارة المخاطر –دراسة أثر أن سي الأوروبية في مجال حوكمة المؤسسات**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، العدد5، المجلد 12، المدرسة العليا للتجارة، 2018.

71. بن عمارة منصور وحولي محمد، **دور الحوكمة وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة القوائم المالية** مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.

72. بن عواق شرف الدين أمين، **تطبيقات حوكمة الشركات ودورها في محاربة الفساد المالي والإداري– تجارب دولية–**، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد 03، المجلد03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة، 2013.

73. بوسلمة حكيمة وعبد الصمد نجوى، **تجارب الدول في إرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري: قراءة تحليلية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 09، المجلد 05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018.

74. بوطلاعة محمد وبوراس أحمد، **واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية من وجهة نظر محافظي الحسابات بالشرق الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد43، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

75. الجزراوي إبراهيم محمد علي وخضير بشرى فاضل، **نموذج مقترح للإفصاح عن حوكمة الشركات والياتها الداخلية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، جامعة بغداد، العراق، 2014.

76. جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية** مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 6، المجلد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.

77. خملي فريد وشوق فوزي، **دور لجان المراجعة في إرساء دعائم حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية**، دراسة تجربة شركة سبكيم في مجال تجسيد مبادئ الحوكمة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، جامعة أم البواقي، 2016.

78. سليمة بن زعمة وآخرون، **التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة نظرية تحليلية**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عشور الجلفة–الجزائر، 2018.

79. شاهد إلياس وآخرون، **الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية –دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد01 المجلد 3، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.

80. جليل طريف، **مبادئ الـ OECD / G20للحوكمة**، أخبار الإتحاد، إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، العدد 11 جانفي 2016.

81. عابدي خليدة وسردوك فاتح، **دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية (دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيد من خدماتهم**، في ظل حوكمة

الشركات بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي–الجزائر، 2017.

82. عدي صفاء الدين فاضل وعبد الخالق محمود فيحاء، **قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية**، مجلة دراسات إدارية، العدد 4، المجلد 7، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2015.

83. عمامرة ياسمينة وبلحياني خديجة، **أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير –وحدة المدية** – مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد01، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية جامعة العربي تسبي، الجزائر، 2008.

84. قتال عبد العزيز ويوسفي رفيق، **دور الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في التشخيص المالي لمؤسسة الرويبة للمشرويات**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد1، المجلد3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2016.

85. ،القوائم المالية، **إضاءات**، نشرة توعوية، العدد9، معهد الدراسات المصرفية، الكويت.

86. محمد سامي مجدي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث، العدد2، المجلد46، 2009.

87. محمود مها وريحاوي رمزي، **الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية العدد 1، المجلد 24، 2008.

88. معتوق جمال، **تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي scf دراسة حالة: المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته–مجمع GIPLAIT (وحدة ملبنة التل مزلوق، سطيف) للفترة 2014–2015–**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد48، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، 2017.

89. ملاح وئام، **دور حوكمة الشركات في تحقيق الثقة في المعلومة المحاسبية**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية،العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة 2016.

**رابعا: الملتقيات العلمية**


90. أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 24-26 سبتمبر 2005.

91. بالعادي عمار وجاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرسال قواعد الشفافية والإفصاح**، مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول حوكمة المحاسبة للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010.

92. بروش زين الدين ودهيمي جابر، **دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06- 07 ماي 2012.

93. بن الزاوي عبد الرزاق ونعمون إيمان، **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني**، ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012.

94. بن حورة لعربي أمال، **مساهمة التدقيق المحاسبي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية**، الملتقى الوطني حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 30 أكتوبر 2017.

95. بن ياسمينة عزيزة وطبني مريم، **حوكمة الشركات ودورها في تفعيل نظام الرقابة على شركات التامين التعاوني**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير- تجارب الدول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 03-04 ديسمبر 2012.

96. جمعة هوام ولعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق )، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010 .

97. جميل أحمد ومحمد سفير، **تجليات حوكمة الشركات في الارتقاء بمستوى الشفافية والإفصاح** الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

98. جودي محمد رمزي، **اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بالإفصاح المحاسبي كمدخل لحوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من

الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012.

99. حساني رقية وآخرون، **آلية حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012.

100. حمادي نبيل وعمر علي عبد الصمد، **النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا**، الملتقى الدولي حول آلية حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013 .

101. الخطيب محمد نمر وصديقي فؤاد، **مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية والمالية تجربة الجزائر(النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير المحاسبية الدولية)** الملتقى الدولي حول المعايير المحاسبية الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 24-25 نوفمبر 2014.

102. خنشور جمال وجمعة خير الدين، **دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل حوكمة الشركات**، الملتقي الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

103. دحو معتصم، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (FRS/AIS) بالجزائر:(النظام المحاسبي المالي الجديد )**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأقليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية(FRS/AIS)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-15 أكتوبر 2009.

104. دواسي مسعود وضيف الله محمد الهادي، **المحور الثاني مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية المحاسبية مقارنة النظام المحاسبي SCF بالمعايير الدولية المحاسبية (IAS/IFRS) لقياس وتقييم بنود القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي لمواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمرجعة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14ديسمبر 2011.

105. رزق عادل، **الإدارة الرشيدة الحكم الجيد للحوكمة**، الملتقى العربي الثاني –الإدارة الرشيدة خير للإصلاح الإداري والمالي، جامعة عين الشمس، جمهورية مصر العربية، القاهرة، مصر دون أيام ماي2008.

106. زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 7-8 ديسمبر 2010.

107. زرقون محمد والرواني أبو حفص، **حوكمة الشركات منهج القادة والمدراء لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، 04-05 ديسمبر 2007.

108. سويسي هواري وخمقاني بدر الزمان، **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 29-30 نوفمبر 2011.

109. صديقي خضرة، **التأصيل النظري لماهية حوكمة المؤسسات والعوائد المحققة من جراء تبنيها** الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 30-31 أكتوبر 2012.

110. الطاهر حسين وبوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، 06 – 07 ماي 2012.

111. عثماني أحسن وشعابنية سعاد، **النظام المالي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثرها على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحدّ من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 06-07 ماي 2012.

112. علون إسماعيل وسعيدي عبد الحليم، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي عند إرساء مبدأ الإفصاح والشفافية في إطار حوكمة الشركات والحد من الفساد المالي والمحاسبي**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 6-7 ماي 2012.

113. الفرجات عيسي محمد والشبول محمد قاسم، **حوكمة الشركات في الأردن (مدى تقيّد البنوك العاملة في الأردن بتطبيق قواعد حوكمة الشركات)**، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، (تجربة الأسواق الناشئة)، كلية الاقتصاد والعلوم المالية، جامعة اليرموك، الأردن، 17- 18 أفريل 2013.

114. قايد أحمد نور الدين، **دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06 -07 ماي 2012.

115. مخفي أمين وفداوي أمينة، **تجارب وممارسات الدول النامية والمتقدمة في مجال تكريس مبادئ حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013.

116. يحياوي نعيمة وبوسلمة حكيمة، **دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات** الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي 2012.

**خامسا: القوانين واللوائح التنظيمية**

117. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 27، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008.

118. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد19، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009.

**سادسا: مواقع الكترونية**

119. حسين فتحي، **الحوكمة ونماذج من بعض الدول**، على موقع الأنترنت:

https://www.noreed.horizon.studios.net (2019/02/05) تاريخ التصفح

120. مجد خضر، على موقع الأنترنت:

www.mawdoo3.com (2019/02/23) تاريخ التصفح

121. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، التطور الحاصل على الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، ماي 2016، متاح على الأنترنت:

https://www.pcma.ps/Rsearches/Res_Dev_Docs/hawkma_2015.pdf

تاريخ التصفح (2019/04/04)

122. المعيار المحاسبي الدولي السابع (المعدل في عام 1992)، قائمة التدفقات النقدية، على موقع الأنترنت:

www.infotechaccountants.com تاريخ التصفح (2019/04/10)

**سابعا: تقارير ووثائق أخرى**

123. محمد شريف، **قراءات من الانترنت في حوكمة الشركات (الأهمية والمبادئ والمصطلحات، كلية التجارة)**، جامعة الزقازيق، 2005.

**ثامنا: مراجع باللغة الأجنبية**

**Web sites :**

124. Financial stability bord(2015) ,corporate governance principes banks, on:
http://www.fsb.org/2015/07/cos101004 browsing date: (2019/05/14)

125. OECD report, OECD principles of corporate governance, organization for economic co-operation and development, Paris, France, 2004, on:
https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf
browsing date: (2019/05/17)

# الملاحق

## الملحق رقم (1):الميزانية بتاريخ .....

**الميزانية:أصول**

| الأصل | ملاحظة | N إجمالي | Nإهتلاك رصيد | N صافي | N-1 صافي |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول غير جارية | | | | | |
| فارق بين الاقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي<br>تثبيتات معنوية<br>تثبيتات عينية<br>أراضي<br>مباني<br>تثبيتات عينية أخرى<br>تثبيتات ممنوح امتيازها<br>تثبيتات يجري إنجازها<br>تثبيتات مالية<br>سندات موضوعة موضع معادلة<br>مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة<br>سندات أخرى مثبتة<br>قروض وأصول مالية أخرى غير جارية<br>ضرائب مؤجلة على الأصول | | | | | |
| مجموع الأصل غير الجاري | | | | | |
| أصول جارية | | | | | |
| مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ<br>حسابات دائنة واستخدامات مماثلة<br>الزبائن<br>المدينون الآخرون<br>الضرائب وما شابهها<br>حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة<br>الموجودات وما شابهها<br>الأموال الموظفة والأصول المالية<br>الخزينة | | | | | |
| مجموع الأصول الجارية | | | | | |
| المجموع العام للأصول | | | | | |

الميزانية بتاريخ.....

| الخصوم | ملاحظة | N | N |
|---|---|---|---|
| رؤوس الأموال الخاصة | | | |
| رأس مال تم إصداره<br>رأس مال غير مستعان به<br>علاوات واحتياطات -----<br>فوارق إعادة التقييم<br>فارق المعادلة (1)<br>نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع (1))<br>رؤوس أموال خاصة (ترحيل من جديد) | | | |
| حصة الشركة المدمجة (1) | | | |
| حصة ذوي الأقلية (1) | | | |
| المجموع 1 | | | |
| الخصوم غير الجارية | | | |
| قروض وديون مالية<br>ضرائب ( مؤجلة و----<br>ديون أخرى غير جارية<br>مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا | | | |
| مجموع الخصوم غير الجارية (2) | | | |
| الخصوم الجارية | | | |
| موردون وحسابات ملحقة<br>ضرائب<br>ديون أخرى<br>خزينة سلبية | | | |
| مجموع الخصوم الجارية (3) | | | |
| مجموع عام للخصوم | | | |

## الملحق رقم(02): حساب النتائج (حسب كل نوع)

الفترة من .....إلى .....

نموذج حساب النتائج حسب الطبيعة

| | الملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال<br>تغيير مخزونات المنتجات المصنعة<br>الإنتاج المثبت<br>إعانات الاستغلال | | | |
| 1- إنتاج السنة المالية | | | |
| المشتريات المستهلكة<br>الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى | | | |
| 2- استهلاك السنة المالية | | | |
| 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) | | | |
| أعباء المستخدمين<br>الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة | | | |
| 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال | | | |
| المنتجات العملياتية الأخرى<br>الأعباء العملياتية الأخرى<br>المخصصات للاهتلاكات والمؤونات<br>استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات | | | |
| 5- النتيجة العملياتية | | | |
| المنتوجات المالية<br>الأعباء المالية | | | |
| 6- النتيجة المالية | | | |
| 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) | | | |
| الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية<br>مجموع منتجات الأنشطة العادية<br>مجموع أعباء الأنشطة العادية | | | |
| 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية | | | |
| العناصر غير العادية المنتوجات (يطلب بيانها)<br>العناصر غير العادية الأعباء (يطلب بيانها) | | | |
| 9- النتيجة غير العادية | | | |
| 10- النتيجة الصافية للسنة المالية | | | |
| حصة الشركات الموضوعة وضع المعادلة في النتيجة الصافية | | | |
| 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) | | | |
| ومنها حصة الأقلية (1)<br>حصة المجمع (1). | | | |

1-لا يستعمل إلا في تقديم قوائم مالية مدمجة.

## الملحق رقم(3): حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

| | الملاحظة | N | N-1 |
|---|---|---|---|
| رقم الأعمال<br>كلفة الأعمال | | | |
| **هامش الربح الإجمالي** | | | |
| منتجات أخرى عملياتية<br>التكاليف التجارية<br>الأعباء الإدارية<br>أعباء أخرى عملياتية | | | |
| النتيجة العملياتية | | | |
| تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة<br>(مصاريف المستخدمين من المخصصات للاهتلاكات)<br>منتجات مالية<br>الأعباء المالية | | | |
| النتيجة العادية قبل الضريبة | | | |
| الضرائب الواجبة على النتائج العادية<br>الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) | | | |
| النتيجة الصافية للأنشطة العادية | | | |
| الأعباء غير العادية<br>المنتوجات غير العادية | | | |
| النتيجة الصافية للسنة المالية | | | |
| حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)<br>النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)<br>منها حصة ذوي الأقلية (1)<br>حصة المجمع (1) | | | |

## الملحق رقم(04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

| البيان | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N-1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | | | |
| – التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن<br>–المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين<br>– الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة<br>– الضرائب عن النتائج المدفوعة | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية** | | | |
| – تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار** | | | |
| –المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية<br>– التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية<br>– المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية<br>– التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية<br>– الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية<br>– الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة | | | |
| **صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)** | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل** | | | |
| – التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم<br>– الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها<br>– التحصيلات المتأتية من القروض<br>– تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة | | | |
| صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) | | | |
| –تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات<br>– تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج) | | | |
| | | | |
| –أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية<br>– أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية<br>– تغير أموال الخزينة خلال الفترة | | | |
| **المقارنة مع النتيجة المحاسبية** | | | |

## الملحق رقم (05): جدول سيولة الخزينة ( الطريقة غير المباشرة)

الفترة من....إلى.....

| | ملاحظة | السنة المالية N | السنة المالية N- 1 |
|---|---|---|---|
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية** | | | |
| –صافي نتيجة السنة المالية<br>– تصحيحات من اجل:<br>• الاهتلاكات والأرصدة المؤجلة<br>• تغير الضرائب المؤجلة<br>• تغير المخزونات<br>• تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى<br>• تغير الموردون والديون الأخرى<br>• نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب<br>– تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار** | | | |
| –مسحوبات عن اقتناء تثبيتات<br>– تحصيلات التنازل عن تثبيتات<br>– تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)<br>– تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب) | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل** | | | |
| –الحصص المدفوعة للمساهمين<br>– زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)<br>– إصدار قروض<br>– تسديد قروض | | | |
| **تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)** | | | |
| **تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)** | | | |
| –أموال الخزينة عند الافتتاح<br>– أموال الخزينة عند الإقفال<br>– تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)<br>– تغير أموال الخزينة | | | |
| **1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة** | | | |

**الملحق رقم (06): جدول تغيرات الأموال الخاصة**

| | ملاحظة | رأس مال الشركة | علاوة الإصدار | فارق التقييم | فرق إعادة التقييم | الاحتياطات والنتيجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الرصيد في 31 ديسمبر N-2 | | | | | | |
| تغير الطريقة المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم التثبيتات<br>الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زيادة رأس المال<br>صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر N-1 | | | | | | |
| تغير الطريقة المحاسبية<br>تصحيح الأخطاء الهامة<br>إعادة تقييم التثبيتات<br>الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج<br>الحصص المدفوعة<br>زيادة رأس المال<br>صافي نتيجة السنة المالية | | | | | | |
| الرصيد في 31 ديسمبر N | | | | | | |

**الملحق رقم(07): جانب الأصول من ميزانية سوناريك وحدة فرجيوة للفترة 2018/2017**

| ACTIF | Note | 2018 | | | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Montants bruts | Amortissements provision et pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIF NON COURANTS** | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 1049973,43 | 935751,42 | 114222,01 | 228444,01 |
| Immobilisation corporelles | | | | | |
| Terrains | | 214396934,25 | | 214396934,25 | 21436934,25 |
| Bâtiments | | 274571175,23 | 107153572,76 | 167417602,47 | 174941476,11 |
| Autres immobilisations corporelles | | 475999619,94 | 376316769,04 | 99682850,90 | 56399846,18 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 1958542,63 | | 1958542,63 | 591910,85 |
| Impôts différés actif | | 18139246,39 | | 18139246,39 | 18039551,15 |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 986115491,87 | 484406093,22 | 501709398,65 | 464598162,55 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| Stocks et encours | | 360110713,14 | 4177404,98 | 355933308,16 | 270476307,62 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 14054130,99 | | 14054130,99 | 48309197,64 |
| Autres débiteurs | | 7898079,26 | | 7898079,26 | 1527342,09 |
| Impôts et assimilés | | 125917,61 | | 125917,16 | 208626,76 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 2115371,93 | | 2115371,93 | 3348383,32 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **384304212,93** | **4177404,98** | **380126807,95** | **323869857,43** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **1370419704,80** | **488583498,20** | **881836206,60** | **788468019,98** |

**الملحق رقم(08): جانب الخصوم لميزانية مؤسسة سوناريك(وحدة فرجيوة)**

| | note | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **Capitaux propres** | | | |
| Capital émis | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves-réserves consolidées(1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence(1) | | | |
| RESULTAT NET-RESULTAT NET PART DU GROUPE(1) | | 193 101 055 .68 | 179 702 936.54 |
| AUTRES CAPITAUX PROPORES-REPORT A NOUEAU | | 30 316 763.71 | 30 316 763.71 |
| COMPTES DE LIAISON | | 534 340 639.22 | 457 687 151.08 |
| **PART DE LA SOCIETE CONSOLIDANTE(1)** | | | |
| **PART des minoritaires(1)** | | | |
| **TOTAL I** | | 757 758 458.61 | 667 706 851.33 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | | |
| Impôts (diffères et provisionnes) | | 5 168 816.06 | 6 328 540.70 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constates d'avance | | 83 856 459.45 | 82 459 465.24 |
| **TOTAL II** | | 89 025 275.51 | 88 788 005.94 |
| PASSIFS COURANTS : | | | |
| Fournisseurs et comptes rattaches | | 25 383 273.46 | 28 837 287.12 |
| impôts | | 2 305 242.00 | 2 101 059.64 |
| Autres dettes | | 41 111 067.86 | 36 811 033.02 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | 68 799 583.32 | 67 749 379.78 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | 915 583 317.44 | 824 244 237.05 |

**الملحق رقم (09): حساب النتائج لمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

| | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 373421631,63 | 359849188,12 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 594635696,10 | 598359894,68 |
| Production immobilisée | | 21561,62 | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I.PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | 968078889,35 | 958209082,80 |
| Achats consommés | | -581407358,15 | -548832154,14 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -13077742,96 | -14475153,60 |
| **II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | -594485101,11 | -563307307,74 |
| **III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 373593788,24 | 394901775,06 |
| Charges de personnel | | -165760180,87 | -187204152,21 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -5676275,00 | -4245495,00 |
| **IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | 202157332,37 | 203452127,85 |
| Autres produits opérationnels | | 179926301,30 | 15317751,37 |
| Autre charges opérationnelles | | -188337,52 | -2100319,11 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -25177197,82 | -46055186,27 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | 12424240,00 |
| **V.RESULTAT OPERATIONNEL** | | 194718098,33 | 183038613,84 |
| Produit financiers | | 537608,13 | 1633478,45 |
| Charges financières | | -2254346,02 | -3274104,37 |
| **VI.RESULTAT FINANCIER** | | -1716737,89 | -1640625,92 |
| **VII.RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)** | | 193001360,44 | 181397987,92 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Impôts différés (variations) sur résultats ordinaires | | 99695,24 | -1695051,38 |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **986542798,78** | **987584552,62** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-793441743,10** | **-807881616,06** |
| **VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **193101055,68** | **179702936,54** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à précises) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX.RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X.RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **193101055,68** | **179702936,54** |

**الملحق رقم(10): جدول سيولة الخزينة لمؤسسة سوناريك وحدة فرجيوة**

| | NOTE | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles** | | | |
| Encaissement reçus des clients | | 435885029,12 | 409665681,96 |
| Sommes versées aux fournisseurs et au personnel | | −376315265,66 | −291602087,33 |
| Intérêts et autres frais financiers payés | | −204372,78 | −125803,52 |
| Impôts sur les résultats payés | | | |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | 59365390,68 | 117937691,11 |
| Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires | | 5777679,71 | 661981,53 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)** | | 65143070,39 | 661981,53 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement** | | | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelle ou incorporelle | | −453450,00 | −7563350,53 |
| Encaissement sur cessions d'immobilisation corporelles ou incorporelles | | 1144000,00 | |
| Décaissements sur acquisition d'immobilisation financière | | −1614565,64 | −464018,60 |
| Encaissements sur cessions d'immobilisations financières | | 247933,86 | 2685448,34 |
| Intérêts encaisses sur placements financiers | | | |
| Dividendes et quote−part de résultats reçus | | | |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)** | | −676081,78 | −5341920,79 |
| **Flux de trésorerie provenant des activités de financements** | | | |
| Encaissements suite à l'émission d'actions | | | |
| Dividendes et autres distribution effectuées | | | |
| Encaissements provenant d'emprunts | | 12500000,00 | 40000000,00 |
| Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées | | −78200000,00 | −153000000,00 |
| **Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (c)** | | −65700000,00 | −113000000,00 |
| Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités | | | |
| **Variation de trésorerie de la période (A+B+C)** | | −1233011,39 | 257751,85 |
| **Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période** | | 3348383,32 | 3090631,47 |
| **Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période** | | 2115371,93 | 3348383,32 |
| **Variation de la trésorerie de la période** | | −1233011,39 | 257751,85 |
| **Rapprochement avec le résultat comptable** | −194334067,07 | | −179445184,69 |

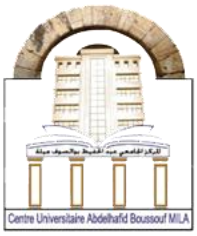

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة–**

**معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم: علوم التسيير**

**التخصص: إدارة مالية**

## استبيان:

السيدات والسادة الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

من خلال هذا الإستبيان نهدف لإجراء دراسة تطبيقية حول دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة القوائم المالية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتسيير و تحقيق الصناعات المترابطة – وحدة سوناريك فرجيوة– وهذا الإستبيان يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في تخصص إدارة مالية، لذا نرجو من حضرتكم أن تجيبوا على عبارات الإستبيان لمعرفة أرائكم حول الموضوع، وذلك بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة علما بأن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا منا أسمى عبارات التحية و التقدير

من إعداد الطالبتين:

- ✓ **منصوري حنان**
- ✓ **زيموش حياة**

تحت إشراف الدكتور:

**زموري كمال**

السنة الجامعية: 2019/2018

## المحور الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية

**1. الجنس:**

☐ ذكر ☐ أنثى

**2. العمر**

☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30-39 سنة

☐ من 40-49 سنة ☐ 50 سنة فأكثر

**3. المؤهل العلمي:**

☐ ثانوي فأقل ☐ جامعي ( BAC+3، BAC+4، BAC+5 )

☐ دراسات عليا ( ماجستير، دكتوراه )

**4.التخصص العلمي:**

☐ محاسبة ☐ إقتصاد

☐ علوم التسيير ☐ بنوك تخصص آخر اذكره .....

**4. المستوى الوظيفي:**

☐ مدير تنفيذي ☐ رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ مساعد محاسب

☐ عضو مجلس الإدارة ☐ مدقق داخلي ☐ وظيفة أخرى (اذكرها):.....

**5. الخبرة المهنية:**

☐ أقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

**المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات**

| الرقم | العبارة | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أولا: ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | | | | | |
| 1 | للشركة هيكل تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الأداء لتحقيق أهدافها. | | | | | |
| 2 | تقوم لجنة التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة العليا للشركة. | | | | | |
| 3 | تمنح للجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطات الكافية لممارسة مهامهم . | | | | | |
| | ثانيا: حماية حقوق المساهمين | | | | | |
| 4 | تتخذ الشركة إجراءات كافية لحماية حقوق المساهمين . | | | | | |
| 5 | للمساهمين الحق في التعبير عن أرائهم حول تعيين | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | أعضاء مجلس الإدارة . | | | | | |
| 6 | يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة. | | | | | |
| 7 | يشارك المساهمون في التعديلات التي تطرأ عل القانون الداخلي للشركة . | | | | | |
| | ثالثا: حفظ حقوق أصحاب المصالح | | | | | |
| 8 | تقوم الشركة بتعويض أصحاب المصالح في حالة وجود ضرر. | | | | | |
| 9 | هناك تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون الداخلي للشركة . | | | | | |
| 10 | تتوفر الشركة على وسائل و أدوات تساهم في طرح إنشغالات ومشاكل العمال. | | | | | |
| 11 | تطرح الشركة منتجات تلبي حاجات و رغبات الزبائن. | | | | | |
| | رابعا: الإفصاح والشفافية | | | | | |
| 12 | تفصح الشركة عن جميع بنود عناصر القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة...) بالقدر الكافي. | | | | | |
| 13 | يتم الإفصاح عن مكافآت مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. | | | | | |
| 14 | تحتوي الشركة على قنوات لنشر المعلومات بطريقة كافية وعادلة بين جميع أصحاب المصلحة. | | | | | |
| 15 | لدى الشركة أنظمة الكترونية للإفصاح عن معلوماتها المالية والمحاسبية (موقع الكتروني، الشبكة الداخلية، البريد الإلكتروني...الخ). | | | | | |
| | خامسا: صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته | | | | | |
| 16 | يسهر مجلس الإدارة على تنفيذ مختلف القوانين واللوائح التنظيمية من أجل السير الحسن للشركة. | | | | | |
| 17 | تخضع مختلف مصالح وأقسام الشركة للمساءلة أمام مجلس الإدارة. | | | | | |
| 18 | يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان وتحديد مجال وفترة نشاطها . | | | | | |
| 19 | يقع على مجلس الإدارة مسؤولية وضع إستراتيجية عمل ونشاط الشركة للإشراف و الرقابة. | | | | | |

**المحور الثالث: جودة القوائم المالية**

| الرقم | العبارة | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تماما |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 20 | تظهر القوائم المالية حقيقة المركز المالي للشركة دون تحيز. | | | | | |
| 21 | تلتزم الشركة بإعداد قوائم مالية ذات مصداقية عالية. | | | | | |
| 22 | للشركة نظام رقابة داخلي فعال يسمح بتوفير قوائم مالية ذات موثوقية. | | | | | |
| 23 | تعد الشركة قوائم مالية خالية من الأخطاء مما يعزز جودتها. | | | | | |
| 24 | الملائمة لإتخاذ قرارات إقتصادية من طرف مستعملي القوائم المالية. | | | | | |
| 25 | تصدر الشركة قوائمها المالية في أوقات زمنية محددة مما يعزز من مصداقيتها. | | | | | |
| 26 | للشركة قوائم مالية تحتوي على معلومات قوائمها ذات قدرة تنبؤية. | | | | | |
| 27 | للشركة قوائم مالية تحتوي على معلومات قوائمها ذات قدرة تأكيدية. | | | | | |
| 28 | تعمل الشركة على توفير الثقة في القوائم المالية مما يعزز صدق التعبير والقابلية للفهم. | | | | | |
| 29 | تعد الشركة قوائم مالية قابلة للمقارنة مع عدة دورات مالية في النظام المحاسبي. | | | | | |
| 30 | توفر الشركة قوائم مالية قابلة للتحقق خلال عملية التدقيق المحاسبي . | | | | | |

## الملحق رقم(12): قائمة بأسماء محكمي الاستبيان

| الرقم | الاسم واللقب | الرتبة | التخصص | الجامعة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | زموري كمال | أستاذ محاضر قسم "ب" | تسويق | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– |
| 2 | محمد بوطلاعة | أستاذ محاضر قسم "ب" | محاسبة ومالية | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– |
| 3 | قرين الربيع | أستاذ محاضر قسم "أ" | مالية | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– |
| 4 | مريم باي | أستاذ محاضر قسم "ب" | محاسبة ومالية | المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف–ميلة– |
| 5 | فروم محمد الصالح | أستاذ محاضر قسم "ب" | محاسبة ومالية | جامعة 20 اوت1955 بسكيكدة1 |

## الملحق رقم (13): وصف الخصائص المهنية و الشخصية لأفراد عينة الدراسة

**خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس**

| الجنس | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | ذكر | 24 | 70,6 |
| | أنثى | 10 | 29,4 |
| | االمجموع | 34 | 100,0 |

**خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث العمر**

| | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 30 سنة | 8 | 23,5 |
| | 30-39 | 16 | 47,1 |
| | 40-49 | 6 | 17,6 |
| | 50 سنة فأكثر | 4 | 11,8 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

**خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي**

| | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | ثانوي فأقل | 7 | 20,6 |
| | جامعي | 23 | 67,6 |
| | دراسات عليا | 4 | 11,8 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

**خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث التخصص العلمي**

| | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | محاسبة | 8 | 23,5 |
| | اقتصاد | 6 | 17,6 |
| | علوم التسيير | 10 | 29,4 |
| | بنوك | 3 | 8,8 |
| | تخصصات أخرى | 7 | 20,6 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

**خصائص عينة الدراسة من حيث المستوي الوظيفي**

| | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | مدير تنفيذي | 1 | 2,9 |
| | رئيس مصلحة | 10 | 29,4 |
| | محاسب | 3 | 8,8 |
| | مساعد محاسب | 5 | 14,7 |
| | عضو مجلس الإدارة | 9 | 26,5 |
| | مدقق داخلي | 1 | 2,9 |
| | وظيفة أخرى | 5 | 14,7 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

**خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرة المهنية**

| | | Fréquence | Pourcentage |
|---|---|---|---|
| Valide | أقل من 5 سنوات | 14 | 41,2 |
| | 5 إلى 10 سنوات | 7 | 20,6 |
| | أكثر من 10 سنوات | 13 | 38,2 |
| | المجموع | 34 | 100,0 |

**الملحق رقم (14): معامل ألفاكروميخ لقياس ثبات الاستبيان لكل الأبعاد**

**المحور الأول: حوكمة الشركات**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,767 | 19 |

**المحور الثاني: جودة القوائم**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,835 | 10 |

**البعد الأول: ضمان وجود أساس**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,6 37 | 3 |

**البعد الثاني:حماية حقوق المساهمين**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,624 | 4 |

**البعد الثالث: حفظ حقوق أصحاب المصالح**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,625 | 4 |

**البعد الرابع:الإفصاح والشفافية**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,662 | 4 |

**البعد الخامس: صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,672 | 4 |

**كل محاور الاستبيان**

| Statistiques de fiabilité | |
|---|---|
| Alpha de Cronbach | Nombre d'éléments |
| ,868 | 29 |

**الملحق رقم (15):المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و قيمT**
**المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و قيمT لمحور جودة القوائم المالية**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q20 | 34 | 3,71 | ,760 | ,130 |
| Q21 | 34 | 3,32 | ,945 | ,162 |
| Q22 | 34 | 3,41 | ,957 | ,164 |
| Q23 | 34 | 3,35 | 1,012 | ,173 |
| Q24 | 34 | 3,44 | ,860 | ,147 |
| Q25 | 34 | 3,38 | ,817 | ,140 |
| Q26 | 34 | 3,41 | ,892 | ,153 |
| Q27 | 34 | 3,35 | 1,070 | ,183 |
| Q28 | 34 | 3,50 | ,992 | ,170 |
| Q29 | 34 | 3,76 | ,855 | ,147 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q20 | 28,434 | 33 | ,000 | 3,706 | 3,44 | 3,97 |
| Q21 | 20,517 | 33 | ,000 | 3,324 | 2,99 | 3,65 |
| Q22 | 20,783 | 33 | ,000 | 3,412 | 3,08 | 3,75 |
| Q23 | 19,328 | 33 | ,000 | 3,353 | 3,00 | 3,71 |
| Q24 | 23,343 | 33 | ,000 | 3,441 | 3,14 | 3,74 |
| Q25 | 24,139 | 33 | ,000 | 3,382 | 3,10 | 3,67 |
| Q26 | 22,312 | 33 | ,000 | 3,412 | 3,10 | 3,72 |
| Q27 | 18,276 | 33 | ,000 | 3,353 | 2,98 | 3,73 |
| Q28 | 20,565 | 33 | ,000 | 3,500 | 3,15 | 3,85 |
| Q29 | 25,678 | 33 | ,000 | 3,765 | 3,47 | 4,06 |

**الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمT**

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمT لبعد ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات:**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q1 | 34 | 4,15 | ,821 | ,141 |
| Q2 | 34 | 3,50 | 1,052 | ,180 |
| Q3 | 34 | 3,82 | ,797 | ,137 |
| ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | 34 | 3,9853 | ,64532 | ,11067 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q1 | 29,439 | 33 | ,000 | 4,147 | 3,86 | 4,43 |
| Q2 | 19,405 | 33 | ,000 | 3,500 | 3,13 | 3,87 |
| Q3 | 27,987 | 33 | ,000 | 3,824 | 3,55 | 4,10 |
| ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | 36,010 | 33 | ,000 | 3,98529 | 3,7601 | 4,2105 |

**الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمT**

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمT لبعد حماية حقوق المساهمين:**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q4 | 34 | 3,74 | ,931 | ,160 |
| Q5 | 34 | 3,71 | ,799 | ,137 |
| Q6 | 34 | 3,82 | ,834 | ,143 |
| Q7 | 34 | 3,53 | ,992 | ,170 |
| حماية حقوق المساهمين | 34 | 3,6324 | ,77174 | ,13235 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q4 | 23,389 | 33 | ,000 | 3,735 | 3,41 | 4,06 |
| Q5 | 27,050 | 33 | ,000 | 3,706 | 3,43 | 3,98 |
| Q6 | 26,739 | 33 | ,000 | 3,824 | 3,53 | 4,11 |
| Q7 | 20,747 | 33 | ,000 | 3,529 | 3,18 | 3,88 |
| حماية حقوق المساهمين | 27,444 | 33 | ,000 | 3,63235 | 3,3631 | 3,9016 |

**الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمT**

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمTلبعد حفظ حقوق أصحاب المصالح**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q8 | 34 | 3,74 | ,864 | ,148 |
| Q9 | 34 | 3,88 | ,537 | ,092 |
| Q10 | 34 | 3,50 | 1,080 | ,185 |
| Q11 | 34 | 3,68 | 1,065 | ,183 |
| حفظ حقوق أصحاب المصالح | 34 | 3,7059 | ,67552 | ,11585 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q8 | 25,217 | 33 | ,000 | 3,735 | 3,43 | 4,04 |
| Q9 | 42,127 | 33 | ,000 | 3,882 | 3,69 | 4,07 |
| Q10 | 18,894 | 33 | ,000 | 3,500 | 3,12 | 3,88 |
| Q11 | 20,126 | 33 | ,000 | 3,676 | 3,30 | 4,05 |
| حفظ حقوق أصحاب المصالح | 31,988 | 33 | ,000 | 3,70588 | 3,4702 | 3,9416 |

**الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمT**

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمTلبعد الإفصاح والشفافية**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q12 | 34 | 3,44 | 1,078 | ,185 |
| Q13 | 34 | 2,76 | 1,232 | ,211 |
| Q14 | 34 | 3,09 | 1,026 | ,176 |
| Q15 | 34 | 2,71 | 1,292 | ,222 |
| transparency | 34 | 3,0735 | ,93851 | ,16095 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q12 | 18,605 | 33 | ,000 | 3,441 | 3,06 | 3,82 |
| Q13 | 13,081 | 33 | ,000 | 2,765 | 2,33 | 3,19 |
| Q14 | 17,552 | 33 | ,000 | 3,088 | 2,73 | 3,45 |
| Q15 | 12,215 | 33 | ,000 | 2,706 | 2,26 | 3,16 |
| transparency | 19,096 | 33 | ,000 | 3,07353 | 2,7461 | 3,4010 |

**الملحق رقم (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و قيمT**

**المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمT لبعد صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته**

| Statistiques sur échantillon uniques | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | N | Moyenne | Ecart type | Moyenne erreur standard |
| Q16 | 34 | 3,65 | ,917 | ,157 |
| Q17 | 34 | 3,59 | ,925 | ,159 |
| Q18 | 34 | 3,56 | ,960 | ,165 |
| Q19 | 34 | 3,88 | ,844 | ,145 |
| صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته | 34 | 3,7647 | ,69887 | ,11985 |

| Test sur échantillon unique | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Valeur de test = 0 | | | | | |
| | t | ddl | Sig. (bilatéral) | Différence moyenne | Intervalle de confiance de la différence à 95 % | |
| | | | | | Inférieur | Supérieur |
| Q16 | 23,184 | 33 | ,000 | 3,647 | 3,33 | 3,97 |
| Q17 | 22,619 | 33 | ,000 | 3,588 | 3,27 | 3,91 |
| Q18 | 21,627 | 33 | ,000 | 3,559 | 3,22 | 3,89 |
| Q19 | 26,809 | 33 | ,000 | 3,882 | 3,59 | 4,18 |
| صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته | 31,411 | 33 | ,000 | 3,76471 | 3,5209 | 4,0086 |

**الملحق رقم(16): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير الحوكمة على جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار المتعدد لتأثير حوكمة على جودة القوائم المالية**

| Récapitulatif des modèles | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
| 1 | ,747[a] | ,558 | ,479 | ,50456 |

a. Prédicateurs : (Constante), ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات،حماية حقوق المساهمين،حفظ حقوق أصحاب المصالح،الإفصاح والشفافية،صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته.

| ANOVA[a] | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
| 1 | Régression | 8,989 | 5 | 1,798 | 7,062 | ,000[b] |
| | Résidu | 7,128 | 28 | ,255 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante: جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante) ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات، حماية حقوق المساهمين،حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته.

| Coefficients[a] | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. | Intervalle de confiance à 95,0% pour B | |
| | | B | Erreur standard | Bêta | | | Borne inférieure | Borne supérieure |
| 1 | (Constante) | ,556 | ,755 | | ,736 | ,468 | −,991 | 2,102 |
| | ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات | ,239 | ,148 | ,220 | 1,612 | ,118 | −,065 | ,542 |
| | حماية حقوق المساهمين | −,030 | ,131 | −,033 | −,230 | ,820 | −,299 | ,239 |
| | حفظ حقوق أصحاب المصالح | ,015 | ,145 | ,015 | ,104 | ,918 | −,282 | ,313 |
| | الإفصاح والشفافية | ,328 | ,113 | ,441 | 2,906 | ,007 | ,097 | ,560 |
| | صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته | ,338 | ,142 | ,338 | 2,372 | ,025 | ,046 | ,630 |

a. Variable dépendante: جودة القوائم المالية

**الملحق رقم (16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,461[a] | ,213 | ,188 | ,62962 |

a. Prédicteurs : (Constante ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات)

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 3,432 | 1 | 3,432 | 8,657 | ,006[b] |
| | Résidu | 12,686 | 32 | ,396 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 1,744 | ,685 | | 2,544 | ,016 |
| | cadreogranizationel | ,500 | ,170 | ,461 | 2,942 | ,006 |

a. Variable dépendante جودة القوائم المالية

**الملحق رقم (16): نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبدأ حماية حقوق المساهمين جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبدأ حماية حقوق المساهمين على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,221[a] | ,049 | ,019 | ,69208 |

a. Prédicteurs : (Constante), حماية حقوق المساهمين

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | ,790 | 1 | ,790 | 1,650 | ,000 |
| | Résidu | 15,327 | 32 | ,479 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante: جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), حماية حقوق المساهمين

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 3,007 | ,579 | | 5,190 | ,000 |
| | droitdespartner | ,201 | ,156 | ,221 | 1,285 | ,000 |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

**نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير حفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير حفظ حقوق أصحاب المصالح على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,263[a] | ,069 | ,040 | ,68465 |

a. Prédicteurs : (Constante), حفظ حقوق أصحاب المصالح

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 1,118 | 1 | 1,118 | 2,385 | ,132[b] |
| | Résidu | 15,000 | 32 | ,469 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), حفظ حقوق أصحاب المصالح

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,726 | ,664 | | 4,103 | ,000 |
| | stakeholders | ,272 | ,176 | ,263 | 1,544 | ,132 |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

**الملحق رقم (16):نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبدأ الإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبدأ ضمان الإفصاح والشفافية على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,620[a] | ,384 | ,365 | ,55703 |

a. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح والشفافية

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 6,188 | 1 | 6,188 | 19,944 | ,000[b] |
| | Résidu | 9,929 | 32 | ,310 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), الإفصاح و الشفافية

**Coefficients[a]**

| Modèle | | Coefficients non standardisés | | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
| 1 | (Constante) | 2,317 | ,332 | | 6,987 | ,000 |
| | transparency | ,461 | ,103 | ,620 | 4,466 | ,000 |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

**الملحق رقم (16):نتائج تحليل الانحدار البسيط لتأثير صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية**

**نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير مبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على جودة القوائم المالية بمؤسسة سوناريك (وحدة فرجيوة)**

**Récapitulatif des modèles**

| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,551[a] | ,304 | ,282 | ,59221 |

a. Prédicteurs : (Constante), صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته

ارسم من فضلك

**ANOVA[a]**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Carré moyen | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 4,895 | 1 | 4,895 | 13,958 | ,001[b] |
| | Résidu | 11,223 | 32 | ,351 | | |
| | Total | 16,118 | 33 | | | |

a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية

b. Prédicteurs : (Constante), صلاحيات مجلس الادارة ومسؤولياته

**Coefficients[a]**

| Modèle | Coefficients non standardisés | Coefficients standardisés | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|

| | | B | Erreur standard | Bêta | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | (Constante) | 1,661 | ,565 | | 2,941 | ,006 |
| | membreadminstration | ,551 | ,148 | ,551 | 3,736 | ,001 |
| a. Variable dépendante : جودة القوائم المالية | | | | | | |